

تراثنا

# المُغْنَى

أبواب الفُحُودِ وَالْعَدْلِ

إملاء

الفاضي أبي الحسن عبد الجبار

٤١٥ هـ

الجزء السابع

## خَلْقُ الْقُرْآنِ

تتميم

أبراهيم البستاني

بإشراف

الدكتور طه حسين

الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

الإدارة العامة للكتاب



نراثنا

# المُغْنَى

أبواب التوحيد والعدل

إملاء

الفاضل أبي الحسن عبد المجتار

٤١٥ هـ

الجزء السابع

## خَلْقُ الْقُرْآنِ

نقح

أحمد الإبراهيمي

بإشراف

الدكتور طه حسين

الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

الإدارة العامة للكتاب



الطبعة الأولى { ١٣٨٠ هجرية  
١٩٦١ ميلادية }

مطبعة دار الكتب  
١٩٦١

## بسم الله الرحمن الرحيم

هذه كلمة لن أقصد بها إلى موضوع هذا الكتاب — أعنى خلق القرآن —  
فلذلك مكان آخر، حتى لا أخالف عن المنهج المرسوم لإخراج هذا الكتاب  
بأجزائه ؛ كما لن أقصد بها إلى مؤلفه — القاضي عبد الجبار — إذ سوف تضم  
الحديث عنه كلمة جامعة .

ولكننى قاصد بهذه الكلمة إلى شيء واحد لا أعده ؛ قاصد إلى التعريف  
بالمخطوطة التى اعتمدتها ، وقومت النص فى ضوئها .

فكتاب « المغنى » بأجزائه التى وقعت لنا لا يكاد يجمعه قلم واحد، وإن جاءت  
الكثرة من أجزائه على رسم واحد : من إهمال للتقطيع جملة ، ومن خطأ لا يبين ،  
ومن تهيج فى الكتابة غير مستقيم .<sup>(١)</sup>

والجزء الذى وكل إلى تقويمه — وهو خلق القرآن — فى مخطوطة فريدة  
لا تُساندها أخرى . من أجل هذا لم يكن هناك مجال لإثبات مخالفة أصل عن  
أصل ؛ بل كان ما أثبت من ذلك هو مخالفة الأصل الذى بين يدي عمّا يستقيم به  
الكلام — ولم يكن ذلك بالقليل — فأنثت ما تراهى لى ، وأنثت معه ما يحمله الأصل .  
وما أحب أن أغفل أن الخطأ الردى ، الخباثت لقواعد الكتابة ، المهمل  
النقط — وهو يعبر عن موضوع له دقته ، وله عمقه ، وله أسلوبه الخاص — كثيراً  
ما يُضلل القارئ له ، ثم هو أكثر تضليلاً لمن يتصدى لتقويمه ؛ إذ القارئ مجترئ

(١) انظر اللوحات المسورة فى هذه المقدمة رقم ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ .

بالإجمال دون التفصيل ، والمقوم لا يفتح إلا بهذا التفصيل ؛ تعنيه سلامة الكلمات ، ثم تعنيه بعد سلامة الكلمات سلامة العبارة ، ثم يعنيه بعد سلامة العبارة آتساق الكلام كله .

ثم هو بعد هذا معنيٌ — وهو يقدم الكتاب لقراء ؛ قد لا يكون منهم من هو ذو بصيرة بذلك الأسلوب الخالص ، أعني أسلوب هذا الكتاب — أن يتحترز في الترقيم فيعرف أين يضع الفواصل على اختلافها ، وأين يضع الشكل على قته . وهذا أمرٌ إن بدا في غير هذا الكتاب شيئاً جزئياً لا يُقدَّر عليه صانعه ، فهو هنا شيءٌ كُلُّ يوزن عمل المحقق — أو مقوم النص — به ، لا نكاد نطلب منه غيره ، ولا نكاد نريده على أن يزيدنا تعريفاً باسم أو مكان ، أو إيضاحاً مبهم ، أو تأويلٌ مُشكل .

فالكتاب في أصله نصٌ مبهم رسمياً ، تزيد صعوبة إيهاماً فوق إيهام . ونحو هذا الإيهام عنه رسمياً ، ثم نحوه عنه بجلالته مُتسقاً موصولاً ؛ هو كل ما يراد له يستقيم ، وكل ما يراد له لينسق ، وكل ما يراد له ليقرأ . وإذا ما قرئ مُستقيماً مُتسقاً ذلَّ بعد ذلك للقارئ فقَدِر على قراءته أولاً ، ثم قدر على تأويل مُشكلة وإيضاح مبهمه ؛ وما قارئ هذا الكتاب بالذي يستعصى عليه الإيضاح والتأويل بعد أن يستقيم بين يديه النص .

وهذا الجزء السابع الذي قومت نصه ؛ لا شك في أنه غير متقوص مع البدء<sup>(١)</sup> ، غير غرور في ثناياه ، ولكن الشيء الذي فيه شك أنه مقطوع في آخره . فالتفصيل

(١) انظر الورقة رقم ١ في هذه المقدمة .

الأخير الذى انتهى به هذا الجزء موجز، وهو بذلك يخالف فصول الكتاب بجملة، ثم هو لا يحمل في نهايته تمهيدا للانتقال إلى باب آخر أو إلى كتاب آخر أو إلى ما يفيد الانتهاء من هذا الباب — أعنى خالق القرآن — كما هو شأن المؤلف في سائر أبواب الكتاب كله .

وإذا كان لنا أن نقطع بهذا النقص مع هذه الأدلة، فثم ما يدفعها؛ فللكتاب فهرست في أوله<sup>(١)</sup>، وينتهى هذا الفهرست بالفصل الذى انتهى به الكتاب، ثم هو بخط يكاد يكون معاصرا لخط الكتاب، ولكنه ليس هو .

ولكن هذا الدليل إن أفادنا شيئا؛ فإنما يفيد أن هذا النقص لا يعدو ثمة لهذا الفصل الأخير في هذا الجزء .

ولكن على أى قدر كانت تلك التهمة المفقودة؟

هذا شيء يمليه استطراد المؤلف في فصوله الأخرى؛ هذا الاستطراد الذى إن قل فلا يقل عن صفحات، على حين أنه هنا لا يبلغ ربع الصفحة<sup>(٢)</sup> .

ثم إن ثمة شيئا يعود بنا إلى الشك في هذا الفهرست، فهو لا يترجم ترجمة صادقة لفصول الكتاب؛ بل يزيد شيئا وينقص شيئا ويغير شيئا، وكأنه يستعمل عن نسخة أخرى .

فهذا الفهرست الذى قام منذ حين دليل إثبات عاد دليل شك، لا يدنع أن يكون في الكتاب نقصا، ولا يدنع أن يكون هذا النقص يعدو ثمة فصل إلى ما هو أكثر من ثمة فصل؛ إذ هذا الفهرست هو الآخر لا يحمل إشارة إلى الانتهاء منه .

---

(١) انظر صفحتي ز، ح من هذه المقدمة . (٢) انظر الورقة رقم ٦ من هذه المقدمة .

وقد أحببت أن أعقب هذا التقديم بذلك الفهرست ، كما جاء في صدر المخطوطة ؛  
على الرغم من أنى أثبت فهرسة أخرى مستقاة من المخطوطة ذاتها في آخر الكتاب ،  
تضم العناوين الأصلية وعناوين فرعية ، لم ينظمها الفهرست الذى صدر به الكتاب ،  
قصدت إثبات الفهرست الأول مع هذه المقدمة ؛ لأنه قطعة من الكتاب ،  
وقصدت إثبات الفهرسة الثانية فى آخره ؛ للسبب الذى بيته .



وبعد فهذه كلمة قصيرة أردت أن أُمهد بها لهذا الجزء الذى قدّمته لأعرف  
بجهدى وجهد من شاركهم هذا العمل ؛ ليعرف القراء أننا بذلنا جهداً مستورا ،  
قد لا تكشف عنه تلك الصفحات التى بين أيديهم بعد أن استقامت واتسعت ، فهذه  
الاستقامة وذلك الاتساق لا يحملان إشارة إلى ما بذل من جهد مع كل كلمة ،  
ولا إلى ما بذل من عناء مع كل عبارة ، ولا إلى ما بذل من وقت مع كل فاصلة .  
فهذه الصفحات كلها غُفل من هذه الإشارات كلها فى ظاهر الأمر ، ولكنها  
فى باطنه ليست غُفلا من إشارات وراء هذا كله ناطقة بما بذل من جهد .

وإنى لأرجو أن أكون قد وفّقت حين قرأت هذا النص ، وحين أقت  
كلماته ، وحين قوّمت عباراته ، وحين فصلت بينها بالقواصل وقطعت .

والله المستعان على هذا وغيره ٤

ابراهيم الأيسرى

{ جمادى الثانية ١٣٨٠ هـ  
القاهرة }  
{ نوفمبر ٢١٩٦٠ م }



بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر أبواب الجزء السابع من الكتاب المغني وفصوله

الكلام في القرآن ومآثر كلام الله تعالى

فصل في ذكر جل من المقالات في ذلك

فصل في إبطال القول بأن الكلام معنى قائم في النفس

فصل في أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه وإبطال القول

بأن الكلام غير الصوت

فصل في الدلالة على أن الكلام ليس بجسم وما يتصل بذلك

فصل في أن من حق الكلام أن يختص المحل ولا يصح وجوده إلا فيه

فصل في هل يحتاج الكلام والصوت في وجودهما في المحل إلى حركة وبنية

وصلاية أم لا

فصل في أن الكلام لا يوجب للجملة حالا ولا لشيء حالا

فصل في أن حقيقة المتكلم أنه وجد الكلام من جهته بحسب قصده وإرادته

فصل في أن القديم تعالى قادر على إحداث الكلام الذي بينا حقيقته

فصل في أن القديم سبحانه قد فعل الكلام وحصل به متكلمها

فصل في أنه تعالى لا يجوز أن يكون متكلمها لنفسه

فصل في أنه لا يجوز أن يكون سبحانه متكلمها لنفسه ولا لعله

فصل في إبطال القول بأنه تعالى متكلم بكلام قديم

فصل على الكلامية في إبطال قولهم إنه تعالى يتكلم لم يزل بكلام مخالف لكلامنا

فصل في إبطال قولهم إن كلام الله تعالى لا يوصف ولا يقال فيه إنه غيره

وما يتصل بذلك

فصل في ذكر شيمهم في أنه تعالى متكلم بكلام قديم  
فصل في بيان طريق معرفة كلام الله تعالى ذكره  
فصل في ذكر الوجه الذي يحسن عليه كلام الله سبحانه وتعالى  
فصل في ذكر الوجوه التي يعرف منها مراده جل وعز بكلامه وما يتصل بذلك  
فصل في الحكاية والمحكي  
فصل في وصف القرآن وسائر كلام الله تعالى بأنه مخلوق وما يتصل بذلك  
فصل في أنه تعالى ذكره خلق القرآن وأحدثه لمصالح عباده

---



الرقعة رقم ١ المشار إليها (٢٥٨ ب /)

(ط)

يقول الصادق عليه السلام وكنت في منتهى دهر ما لم أكن  
 أبدا معك في الدنيا ولا في الآخرة ولا في كل شيء  
 قلت كونه عظم النفس أو لا شيء مما دفع كونه هذا  
 في الدنيا ولو كنت كونه على كل شيء على ما هو  
 كونه ولا على كل شيء السار والظاهر في كل شيء  
 إلا أن من قطعها امتنع عليه إلى ما شاء فادانت  
 ذلك كونه ما كونه وبك عدد من الصالحين المتقين ما  
 عليه فكل له من ذلك أو لا أن هذا كلام الله تعالى  
 أن يكون كلام محمد صلى الله عليه وآله أو كلام غيره على فوك أنه  
 على كل شيء ولا حيز كونه على ما على الله تعالى  
 وبك كونه من فعل محمد الأمر أن ليس يدعوا إلى الله لأن  
 على فوك أنه على وعز الله على كل شيء ولا على كل شيء  
 أن يكون منزهة عنه لم يصح ما له في به وذلك أن الله تعالى  
 لا يصح أن يصح ما له أو ما له في ما لا يراه في ما لا يراه  
 أن يكون منزهة عن الله تعالى والذين والذين صدقوا من الله تعالى  
 عن منزهة الله تعالى ولا يكون منزهة عن الله تعالى  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبك أن يصح ما له على  
 التي عليه السلام كونه منزهة عن الله تعالى فادانت  
 من المراتب أن الله تعالى لا يراه وذلك على ما له











# فهرس

## الجزء السابع من كتاب المفتي في أبواب التوحيد والعدل (خلق القرآن)

الصفحة

- الكلام في القرآن ومآثر كلام الله سبحانه وتعالى ... ٣
- فصل في ذكر حقيقة الكلام وما يتصل به من غيره ... ٦
- » إبطال القول بأن الكلام معنى قائم في النفس ... ١٤
- » أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه، وإبطال القول بأن الكلام غير الصوت ... ٢١
- » الدلالة على أن الكلام ليس يجمع وما يتصل بذلك ... ٢٤
- » أن من حق الكلام أن يختص المحل ولا يصح وجوده إلا فيه ... ٢٦
- » هل يحتاج الكلام والصوت في وجودهما في المحل إلى حركة وبنية وصلابة أم لا ؟ ... ٣١
- » أن الكلام لا يوجب للجملة ولهي حالا ... ٤٣
- » أن حقيقة المتكلم أنه وجد الكلام من جهته وبحسب قصده وإرادته ... ٤٨
- » أن القديم تعالى قادر على إحداث الكلام الذي بينا حقيقته ... ٥٥
- » أن القديم سبحانه قد فعل الكلام وحصل به متكلم ... ٥٨
- » أنه تعالى لا يجوز أن يكون متكلم لنفسه ... ٦٢
- » أنه لا يجوز أن يكون تعالى متكلم لا لنفسه ولا لعله ... ٨٢
- » إبطال القول بأنه سبحانه وتعالى متكلم بكلام قديم ... ٨٤

## الصفحة

فصل على الكلامية في إبطال قولهم : إنه تعالى متكلم لم يزل بكلام	
مخالف للكلامنا	٩٥
» في إبطال قولهم : إن كلام الله سبحانه لا يوصف ولا يقال فيه إنه غيره	
وما يتصل بذلك	١١٧
» » ذكر شبههم أنه تعالى متكلم بكلام قديم	
شبهة لهم أولى	١٣٣
» » ثانية	١٥٠
» » ثالثة	١٦٣
» » رابعة	١٦٤
» » خامسة	١٦٥
» » سادسة	١٧٥
» » سابعة	١٧٦
» » ثامنة	١٧٨
» » تاسعة	١٧٩
فصل في بيان طريق معرفة كلامه جل وعز	١٨٠
» » الوجه الذي يحسن عليه كلامه جل وعز	١٨٢
» » ذكر الوجوه التي يعرف منها مراده تعالى بكلامه وما يتصل بذلك	١٨٥
» » الحكاية والمحكي	١٨٧
» » وصف القرآن وسائر كلام الله تعالى بأنه مخلوق وما يتصل بذلك	٢٠٨
» » أنه تعالى خلق القرآن وأحدثه لمصالح العباد	٢٢٤

المَغْنَى  
أبواب التوحيد والعدل

إملاء  
القاضي أبي الحسن عبد الجبار  
الأسد آبادي  
سنة ٤١٥ هجرية



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الكلام في القرآن

### وسائر كلام الله سبحانه وتعالى

أختلف الناس في ذلك ، والذي يذهب إليه شيوخنا : أن كلام الله عز وجل من جنس الكلام المعقول في الشاهد ، وهو حروف منظومة وأصوات مقطعة . وهو عرض يخلفه الله سبحانه في الأجسام على وجه يُسمع ، ويُفهم معناه ، ويؤدي المالك ذلك إلى الأنبياء — عليهم السلام — بحسب ما يأمر به عز وجل ويعلمه صلاحاً ، ويشتمل على الأمر والنهي والخبر وسائر الأقسام ، ككلام العباد . ولا يصح عندهم إثبات كلام قديم مخالف لكلامنا ، كما لا يصح إثبات حركة قديمة . ولا يصح إثبات كلام مُحدث مخالف لهذا المعقول أيضاً ، على ما يقوله بعضهم من أن الكلام قائم بنفسه .

ثم اختلف شيوخنا في فروع تتصل بذلك ، نحو القول في بقاء الكلام ، وفي الحكاية والمحكي ، وفيما يحتاج إليه الكلام من بنية وغيرها ، وفي أن الكلام هو الصوت أو غيره ، إلى ما يتصل بذلك ، على ما سئلته من بعد .

ولا خلاف بين جميع أهل العدل في أن القرآن مخلوق مُحدث مفعول ، لم يكن ثم كان ، وأنه غير الله عز وجل ، وأنه أحده بحسب مصالغ العباد ، وهو قادر على أمثاله ، وأنه يوصف بأنه مُخبر به وقائل وأمر ونهيه من حيث فعله . وكلهم يقول : إنه عز وجل متكلم به .

وزهد / « هشام بن الحكم » ، ومن تبعه في القرآن ، إلى أنه صفة لله تعالى لا يجوز أن توصف ، لأن الصفات لا توصف .

وذهب « آين كلاب » إلى أن كلام الله عز وجل غير مخلوق ولا محدث، وأنه قديم بقدومه، وإن لم يصف كلامه بالقديم ولا بالحدث؛ لأن القديم إنما يكون قديما بقدّم قام به، ولا يجوز قيام القديم بالصفة، ولا يقال في القرآن: إنه غير الله تعالى، ولا بعضه، ولا هو هو.

وارتكب « الأشعري » القول بأن القرآن قديم، وقال: لا يقال فيه هو الله، ولا غير الله، ولا هو هو، ولا غيره.

وحكى عن بعض « الحشويّة » أنه قال في القرآن: هو الخالق.

وفهم من قال: هو بعضه.

وقد حكى عن بعضهم في القرآن: أنه جسم.

وعن بعضهم: أنه ليس بجسم ولا عرض.

ثم اختلفوا، فمنهم من قال: يوجد في غير مكان.

ومنهم من قال: يوجد في مكان.

ومنهم من أحال أن يكون القرآن في الحقيقة فصله عز وجل، ممن يقول بالطباع.

ومنهم من جملة حروفا مؤلفة.

ومنهم من زعم أنه الحروف ولا تنظم فيه.

ومنهم من زعم أنه الحروف والتنظم.

ومنهم من قال في الكلام: إنه عرض وجسم، لأنه حروف وتآليف.

ومنهم من قال: إنه يجوز أن يكون الكلام جسما وعرضا، ويجوز أن يكون عرضا دون جسم؛ فإن كان جسما وعرضا فهو حروف وتآليف، وإن كان عرضا

دون جزم فهو تأليف الحروف دون الحروف،<sup>١</sup> وإن كان لا ينفك من الحروف،  
كما لا ينفك ، إذ هو مسموع من صوت .  
وهذا جملة ما اختلفوا فيه .

ونحن نذكر الدلالة على الصحيح من ذلك ، ونورد فيه فصولا تسهل الكلام  
فيه ؛ لأنه لا سبيل إلى القول في كلام الله تعالى وأوصافه إلا بعد أن نبين حد الكلام  
في الشاهد ، وأنه من جنس الصوت ، وأنه مقدور للعبد ، وهو عرض مُتَرَك  
لا يبقى ، وهو مما يختص المحل ، ولا يوجب للجملة حالا ، وإنما يوصف به من  
يوصف لأنه فعله وأحدثه .

ثم نبين من بعد أنه تعالى ذِكْرُهُ مُتَكَلِّمٌ ، وأنه ليس بِمُتَكَلِّمٍ لِنَفْسِهِ ، ولا بكلام  
قديم ، وأنه مُتَكَلِّمٌ بكلام مُحدث ، وأن طريق إثباته متكلم هو إثبات كلامه حادثا  
من جهته .

ونبين الوجه الذي يصح أن يوجد كلامه عليه ، والوجه الذي يحسن ويقبح  
عليه ؛ فإنه لا يجوز أن يعرفنا مراده إلا بكلامه .

ونبين كيفية طريق معرفة مراده بكلامه . ونذكر من بعد الكلام في الحكاية  
والتحكي ، وما يتصل به من فروع .

ونبين بطلان ما يهذون به من أن كلام الله عز وجل لا هو الله ولا غيره ،  
إلى سائر ما يذهب إليه من خالفنا .

ونوجز القول في إعجاز القرآن ، وما يتصل به من وجه إعجازه ، وزوال طعن  
الطاعين فيه ، وذكر أحكامه ، إلى باب القول في النبوات إن شاء الله .

## فصل

### في ذكر حقيقة الكلام

وما يتصل به من غيره

٢٦٠ ب /

تحديد الشيء، فرع على السلم به ، لأنه إنما يُقصد بتحديد حصره على وجه لا يدخل فيه ما ليس منه ، ولا يخرج عنه ما هو منه ؛ ولذلك لا يصح أن يُحدّد الجسم بأنه المختص بالطول والعرض والعمق إلا بعد العلم بما هذه حاله ؛ ولا يجوز أن يُحدّد القادر بأنه الذي يختص بصحة الفعل منه مع السلامة ، إلا وقد علمنا بالدليل من هذه حاله ومفارقته لغيره .

فإذا صح ذلك وثبت أن الكلام يُعلم ضرورة من جهة الإدراك، لأنه من أوضح ما يدرك من الأشياء ، فيجب أن يصح هنا بيان حدّه وحقيقته .

والذي نختاره في حدّ الكلام : أنه ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة ، حصل في حرفين أو حروف . فما اُختصّ بذلك وجب كونه كلاما ، وما فارق لم يجب كونه كلاما . وإن كان من جهة التماثل لا يوصف بذلك ، إلا إذا وقع ممن يفيد أو يصح أن يفيد ، فذلك لا يوصف منطق الطير كلاما ، وإن كان قد يكون حرفين أو حروفا منظومة .

والأصل في هذا الباب أن جنس الصوت قد يختلف الوجه الذي يحدث عليه ، فقد يكون صوتا مفيدا غير مقطّع ، وقد يكون مُقطّعا في جنس واحد ، وقد يكون مقطّعا في جنس على وجه يتصل تارة في الحدوث وينفصل أخرى ، وقد يحدث على وجه يكون حرفا وحروفا . وقد يحدث على وجه لا يوصف / بذلك ، كصير

٢٦١



الباب ، وإن كان قد يكون من جنس بعض الحروف ، وإنما تُكشف الحروف بأن يحدث الصوت في بنية ومخرج مخصوصة ، كبنية الفم وغيره .

وإذا صح ذلك وعقلنا مفارقة الصوت الذي ليس بحرف لما هو حرف منه ، وعقلنا مفارقة الحرف للحروف ، ومفارقة الحروف المنفصلة للتصل منها ، لم يمتنع أن نلقب ما كان حروفا منظومة على وجه مخصوص ، بأن ترتب في الحدوث على وجه تتصل به ولا تنفصل ، بأنه كلام ؛ لتبينه من غيره من الأجناس ، ومن جنسه إذا وقع على غير هذا الوجه ؛ كما أبنا العلم بكونه مما يقتضى سكن النفس إلى معلومه من غيره من الأعراض المخالفة والموافقة .

وإنما لم تقتصر في تحديد الكلام على أنه الحروف المنظومة ، لأنه قد يكون كلاما وإن كان حرفين — كما يكون كلاما إذا كان حروفا . ١٠

وإنما لم نذكر في جملة الخذ أنه أصوات مقطعة ، لأنه لا يكون حروفا منظومة إلا وهي أصوات مقطعة ، فذكر ذلك يفتى عن ذكر الأصوات ؛ ولأن الكلام لا يبين بكونه أصواتا مقطعة من غيره ، لأنه قد يكون كذلك ولا يكون كلاما ؛ ولا يكون حروفا منظومة دون ذكر الأصوات .

ومن قول « أبى على » رحمه الله : إن الحروف غير الأصوات ، وإن الكلام هو الحروف . فبلى طريقته الاقتصار في حده على أنه الحروف أولى ، لأن عنده أنها الكلام دون الأصوات . ولذلك يقول في المكتوب والمحفوظ : إنهما كلام ، وإن لم يقارنهما / الصوت . ١٥

٢٦١ ب

وإنما قول : إن الصوت يوجد معه إذا كان مسموعا ؛ لأن الكلام هو الصوت عنده . فكيف يصح أن نقول في بيان حد الكلام : إنه أصوات مقطعة . ٢٠

و « أبو هاشم » ربما جمع بينهما في ذكر حقيقة الكلام على طريق الكشف والإيضاح، لا لأنه محتاج إليه؛ لأن من قوله : إن الحرفين والحروف متى حصل فيها هذا الضرب المعقول من النظام فيجب كونها كلاما، ولا يكون بهذه الصفات إلا وهو أصوات مقطعة .

- ولا فصل بين من أدخل في حد الكلام ذكر الأصوات وبين من أدخل فيه أنه عرض مُدْرَك لا يَبْقَى، إلى سائر ما يختص به من الصفات التي لا تختص الكلام من غيره .

فإذا بطل ذلك بطل ذكر الأصوات المقطعة في بيان حقيقة الكلام من غيره، ووجب الاختصار فيه على ما قدمناه .

- ١٠ وإنما يذكر شيوعنا في ذكر حد الحرف : أنه الذي لا يتعذر كونه عالما قادرا . ويجمعون بين الصفتين ، لأن حظ كل واحدة منهما حفظ الأخرى في أنها إنما تصح لكونه حيا ، فيصح الجمع بينهما للكشف . وليس كذلك حال كون الكلام حروفا وأصواتا ؛ لأن كونه أصواتا قد يحصل ولا يكون كلاما، ولا يحصل حروفا منظومة إلا وهو كلام .

- ١٥ فوجب الاختصار في تحديده عليه ، وإن كان متى ذكره ذكره وقصد بجملة كلامه ما ذكرناه لم يضره ذلك . ولستنا ترجع بالنظام المخصوص إلى معنى سوى الحروف، كما نقوله في تأليف الأجسام<sup>١</sup>، لأن الحروف عرض، ولا يجوز أن يحملها عرض، لأن ذلك يستحيل على الأعراض، على ما سبق بيانه .

وإنما ذكرنا ذلك على طريق الاتساع، وأردنا به أن بعضه يحدث تأليا لبعض

- ٢٠ من غير قطع وفصل . فخل من هذا الوجه محل الجواهر المتجاورة التي لا ينقطع

/ ١٢٦٢

(٢) الأصل : « مختص » .

(١) الأصل : « كونه » .

بعضها عن بعض . فإذا وُصفت هذه الجواهر بأنها منظومة جاز أن يُوصف ما ذكرناه من الحروف بأنه منظوم . وإذا ثبت أن ما ذكرناه مقول ، وكان هو المراد بالكلام ، فيجب القضاء بصحته .

فليس ما يقوله أهل العربية ، من أن الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، بقادح فيما قلناه ، لأنهم قصدوا إلى الكلام الذى حدّدناه فصنّفوه أصنافا ، ولم يدفعوا كون جميعه حروفا منظومة نظاما مخصوصا ؛ ولم يقصدوا بقولهم : « وحرف جاء لمعنى » إلى ما ذكرناه ، فليس لأحد أن يقول : قد سمّوا ما هو حروف — ليس بحرف — كلاما .

فإن قالوا : فهلا قلتم : إن الحرف الواحد قد يكون كلاما ، نحو قول الفاعل فى الأمر : ج : عه يارجل ، و [ ق ] : قه . إلى ما شأله . فهلا تبيّنتم بذلك فساد حدّكم من حيث نخرج منه الحرف الواحد ، مع أنه كلام ! فإن قلتم : إن ذلك ليس بكلام ، فحدّثنا سليم .

قبل لم : كيف يجوز ألا يكون كلاما مع أنه أمر ، والأمر قسم من أقسام الكلام ، يختص بصفة زائدة على كونه كلاما ، فلا يجوز أن يحصل بالحرف الواحد أمر<sup>(٢)</sup> إلا ويوجب كونه كلاما .

وبعد ، فإن ما أفاد يجب كونه / كلاما عندكم ، لأن الكلام قد يكون مفيدا ، ولا يجوز أن يكون مفيدا إلا وهو كلام . فإذا كان ما سألناكم عنه مفيدا فبأن يكون كلاما أولى . وكل ذلك يحقق ما أزمنا كونه من بعض حدّكم .

قبل لم : إن ما ذكرتموه بأفراده لا يكون كلاما ، وإنما يكون مفيدا ، لأن فيه حروفا لولها لها أفاد . لكنّ الثابت منه دلالة على المحذوف ، ولذلك أقصر

(١) الأصل : « كالحرف » . (٢) الأصل : « أمرا » .

عليه . ولا نقول إنه بأفاده أمر ، على ما ذكره السائل ؛ لأنه إنما يكون أمراً بما حذف منه ، ومتى لم يحذف ذلك منه وأُورِدَ في الكلام فلا بد من كونه كلاماً ، لأن جملة تكون حروفاً منظومة . وإنما نقول إنه مفيد على هذا السبيل لأفاده ، ومتى أُورِدَ جملة ما يفيد فلا بد من كونه كلاماً . فقد صح بهذه الجملة أن ما سأل عنه لا يقدر فيا حدّثنا به الكلام .

فإن قال قائل : هلا حدّثتم الكلام بأنه الحروف المنظومة إذا حصلت مفيدة ، وليس ثمة في كتب الشيوخ أن الكلام لا يكون إلا مفيداً ، إلى ما شاكله من الألفاظ الدالة على ما سألناكم عنه ؟

قيل له : لأن أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمل لا يفيد - لأنه لم يتواضع عليه - وإلى مستعمل مفيد ؛ فلو كان ما ذكرته صحيحاً لم تصح منهم هذه القسمة . ولأن الكلام يصير مفيداً بالمواضعة ، ويكون الكلام صحيحاً ، وليس للمواضعة تأثير في كونه كلاماً كاملاً ، كما لا تأثير له في كونه صوتاً . ولذلك يقول القائل منهم من غير مدافعة : تواضع العرب على الكلام لفصل مفيداً بالمواضعة ، ويكون الكلام صحيحاً .

١٥ بين ذلك أن الكلام مهياً لصحة المواضعة عليه ، كالإشارة والحركة ؛ فكما أنهما لا يصيران كذلك بالمواضعة ، فكذلك الكلام .

وإنما لم يجب عن هذا السؤال بما يقال من أن كلام المجنون والمُبْرَسِ<sup>(١)</sup> قد يسمى كلاماً وإن لم يفد ؛ لأن لقائل أن يقول : إنه مفيد في أصل موضوعه ، وإن كان المتكلم به لا قصد له .

وله أن يقول : أتألا نقصد بقولنا « إن الكلام هو المفيد » ، إلى أنه متى وقع أفاد ؛ وإنما نريد به أنه مما يصح وقوع الفائدة به ، وإن كان قد يخرج من كونه بهذه الصفة لحال تخصص المتكلم .

فإن قالوا : إذا لم يوصف ما لا يفيد من الكتابة بأنه كتابة ، فهلا قلتم : إن ما لا يفيد من الحروف لا يسمى كلاما ؛ لأن الكتابة <sup>(١)</sup> أمانة للكلام فهي يمتزته ، فإذا لم يشارك ما لا يفيد منها المفيد ، فكذلك الكلام ؟

قبل لهم : إن الأمر بخلاف ما قُدر به ، لأننا نسمى ما لا يفيد منها بأنه كتابة إذا حصل على شكل الحروف ، وإن لم يكن قد نُظم نظام ما يفيد ، ولذلك يوصف بأنه كتابة لا تفهم ، وأنه كتابة فاسدة . ولو صح ما سألت عنه لم يجب أن يقاس الكلام عليه ؛ لأن قياس بعض الحروف على بعض لا يصح ، بل يجب أن ترجع في كل أمر يقصد إلى تحديده إلى دليل يخصه .

ب / ٢٦٣

فإن قالوا : هلا حددتم الكلام بأنه ما أفاد مراد المتكلم ، أو ما تفهم منه مقاصد المتكلم ؟

قيل له : لأن ما ذكرته يوجب كون الإشارة التي يفهم بها مراد المُشير كلاما ، وكذلك سائر ما يتواضع عليه من حركات وغيرها ، وكذلك القول في الكتابة . ويوجب أن كلام المبرسم الهاذي ليس بكلام ، لأنه لا يفهم مراده . ولا يصح أن يحذف الكلام بأنه حركات مخصوصة ، لأن جنسه مخالف لجنس الحركات ، فكيف يجوز أن يحذف بذلك !

(١) في الأصل : « الكتاب » .

(٢) في الأصل : « من » .

واوضح على ما يقوله شيخنا أبو علي رحمه الله : « حاجة الكلام إلى الحركات » ،  
لم يصح هذا الحد ؛ لأن ما يحتاج إليه الشيء لا يصح إدخاله تحت حده ، فلو جاز  
ذلك في الحركات لجاز في المحل والبنية . وفساد ذلك ظاهر .

وإنما قلنا : إن الكلام ليس بحركة ، لأنه مُدْرَكٌ مسموع . ويستحيل ذلك  
في الحركات فيما قلته ، بل يجب كونها متضادة . والحروف تضاد عند شيوخنا  
على خلاف تضاد الحركات . وكل ذلك يبطل القول بأن الكلام حركات مخصوصة .  
وهذا يبطل قول من حد الكلام بأنه حركات تفرع الهواء وتحصل في الخلق مع  
تقطيع الهواء فتسمع كلاما ، وذلك لأننا قد دللنا على مفارقة الكلام للحركات  
في الحس . وذلك يبطل هذا القول .

/ ١٢٦٤

١٠ وقد يصح عندنا / وجود الكلام في لسان الإنسان ، وإن لم يوصف ذلك  
بأنه قريح في الهواء أو تقطيع له .

ولا يجوز أن يحد الكلام بأنه الحروف الخارجة من مخرج مخصوص ؛ لأن  
الخروج والتحرك يستحيل على الكلام في الحقيقة ، فكيف يجوز أن يحد به .

وبعد ، فالقديم — تعالى ذكره — لو فعل الكلام في جسم ليس بذي مخرج  
لصح ، وكان كلاما في الحقيقة ، فلا يصح إذن ما قاله ، وكيف تدخل آلة الكلام  
في حد الكلام مع العلم بأن الشيء لا يجوز أن يحد إلا بما يبين به من الصفات  
الراجعة إليه ، دون ما يرجع إلى سببه ووجه وجوده .

ولا يصح أن يحد الكلام بأنه ما يحدث عن الاصطكاك في مخرج مخصوص ،  
لما بيناه من صحة وجود الكلام من جهة الله تعالى على غير هذا الوجه ، ولأن  
سبب الشيء وآلته لا يدخلان تحت حده .

٢٠

وجملة القول في ذلك : أن ما ذكرناه من الحروف المنظومة معلوم باضطرار،  
والفصل بينه وبين غيره ممتنع ، ومعرفة ما يفيد منه ، ومفارقة لما لا يفيد  
— وإن صح أن يتواضع عليه — ظاهر .

فإذا جعلنا قولنا « كلام » عبارة عنه فقد أغفلنا المخاطب ما يريد ، تلخص  
لنا تحديده بعبارة أم لم يتلخص .

وقد يقصد في بعض الأوقات في تحديد الشيء إلى الإبانة عما يعرفه كل أحد  
من نفسه ، لأنه في الإنفهام أبلغ من الإحالة على عبارة أو كشف منها .

٢٦٤/ـ

ولذلك يُحد الإنسان بأنه هذه الجملة المبينة هذا الضرب من البنية ؛ ولذلك  
ينبه — عند ذكر حال القادر — على الحكم الموجب عنه ؛ لأنه ينكشف به المراد ،  
فنقول : هو الذي يختص بالصفة التي معها يصح الفعل منه مع السلامة .

١٠

وكل ذلك يبين صحة ما قصدنا بيانه بهذا الفصل .

## فصل

في إبطال القول بأن الكلام معنى قائم في النفس

- أعلم أن إثبات ما لا طريق إلى معرفته من جهة الاضطرار أو الاكتساب لا يصح ، كما أن إثبات ما لا يعقل وما لا يصح اعتقاده لا يصح ، وذلك لأن المثبت لأمر يدعيه لابد من أن يلتجئ في إثباته إلى طريق يعرفه به .

- فإذا ثبت أنه لا سبيل إلى إثباته بوجه من وجوه العلم فالواجب نفيه ، لأنه متى بين ذلك من حاله جرى إثباته مجرى إثبات ما لا يعقل ، وإنما يفارقه في حصول الشبهة على مثبتته وتصوره أثر إلى إثباته طريقاً فتفارق حاله عنده حال ما لا يعقل . فاما إذا ثبت انتفاء طرق العلوم فيه ، فيجب أن يساويه . ولولا محصة ما ذكرناه بلحوزنا ما يدعيه كل أحد من إثبات المعاني ، وإن لم يكن له إلى إثباتها سبيل .
- وتجوز ذلك يؤدي إلى الجهالات ، بأن يقال : يجب ألا تؤمن أن مع العلة التي ندعى أنها موجبة للحكم معنى سواها هو الموجب للحكم / دونها . ومع ذلك المعنى معنى ثالثاً ، حتى لا نتهى إلى حد ، إلا ويمكن ذلك فيه .

١٢٦٥ /

- وكذلك القول في تضاد الضدين ، وما يستحق به الذم أو المدح ، وما يتعلق من المعاني بغيره .

- وفي ذلك إبطال أصول الأدلة ، ومتى جازت هذه الشبهة فيها فهمى في العبادات أجوز .

- وهذا يؤدي إلى ألا تنق بمقتضى الأسماء ، وأن يدعى فيها ما لا دليل عليه ، وفي ذلك ارتكاب التجاهل في الأسماء والمعاني جميعاً . وما أدنى إلى ذلك وجب الحكم بفساده .



فإذا صححت هذه الجملة فن ادعى أن الكلام ليس هو هذا المعقول، وأنه معنى في القلب، ولم يُشَرِّبه إلى سائر ما عقلناه من أفعال القلوب، فقد ادعى إثبات معنى لا سبيل إلى معرفته باضطرار ولا بدليل، فيجب نفيه؛ ولذلك ألزم الشيوخ قائل هذا القول تجوز إثبات معانٍ آخر سوى ما قاله، وأن يحصل ذلك المعنى الذي في النفس منبثاً عن الآخر، فإن الأصوات أيضاً هي معنى في النفس دون هذا المعقول، وأن هذا المعقول دلالة عليه، وكذلك القول في سائر أجناس الأعراض. وفي ذلك إبطال ما عقلناه وعرفنا حكمه، وإثبات ما لا سبيل إلى معرفته، وفي هذا من الجهالات ما لا يخفاء به.

فإن قال: إنى ادعى العلم بما ادعيته ضرورة، وإنكم في نفيه بمنزلة من ينهى الإرادة أو العلم، أو ينهى الأعراض أجمع.

٢٦٥/ ب

قيل له: إن الواحد منا يعقل ما يختص به من أحواله، في كونه / مریداً وكارها وعالمًا، ثم يستدل بجواز خروجه عن هذه الصفات على أنه يختص بها لمعانٍ في قلبه، وليس يصح ادعاء حال يعقلها يتوصل بها إلى إثبات ما ادعيته من الكلام، لأن الكلام نفسه لا يدل على أمر آخر في القلب يُنبئ عنه، كما أن الحركة لا تنبئ عن معنى يختص به الفاعل، سوى كونه قادراً. فإذا صح ذلك بطل ادعاؤك العلم الضروري بما تذهب إليه من إثبات معنى في النفس تُسميه كلاماً. وفارق حاله حال الإرادة والعلم إلى سائر ما ذكرته.

فإن قال: إنى أعلم باضطرار في قلبي معنى يطابق هذه الحروف، وكل عاقل يعلمه من نفسه إذا خطر بباله الأمر، ويحدث في نفسه بما يريد التكلم به؛

(١) الأمل: «مر».

(٢) الأمل: «ادعاء».

فإذا سمع ذلك وجب إثباته . وهذا طريقكم في إثبات التثني ، معنى في القلب سوى القول المخصوص .

- قبل له : إن ما تدعيه من معنى في النفس يطابق الحروف ليس بعلوم ، وإن لم يرجع في إثبات التثني إلا إلى هذه الطريقة ، فإلنا كالك فيهِ ، وإنما يثبت الخاطر معنى لأنه كلام خفي ، وكذلك حديث النفس ، وذلك مما يقينه الإنسان ، وربما يلتبس عليه الفكر في حروف الكلام بحديث النفس ، وكل ذلك لا يخرج عن أن يكون هو هذا الكلام المقول ، وإن كان خفياً بالتفكير فيه .

- يوضع ذلك أن من يحدث نفسه لو حبست أنفاسه لتعذر ذلك عليه كتعذر الكلام ، ولو رام إظهاره لصار كلاماً سموحاً ، ولا يبعد عندها ، وهو على ما هو به ، أن تسمعه / الجن والملائكة كما يسمع بعضهم كلاماً بمض ، وإن لم تسمعه خلفائه .  
وقد يحدث نفسه ببناء دار فيظن أنها مصورة في نفسه ، ولا يوجب ذلك كون البناء معنى في النفس يطابق البناء نفسه ، فكذلك القول في الكلام : إنه قد يتفكر فيه ويرتبه في النفس كالبناء ، وإن لم يكن سوى المسموع .

- فإن قال : أليس العقلاء أجمع يقولون : إن في نفسي كلاماً سأقوله أولاً أقوله لك ، وفي نفس فلان كلام يخفيه ولا يبيديه . وقد قال الله عز وجل : ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> فأثبت في القلب قولاً .

وقد يقال : فلان يتكلم ، وإن كان في الحال ساكناً . ويقال : فلان يرتب الكلام في نفسه ثم يتكلم به . وفلان يتدبّر الكلام من غير روية . وكل ذلك يبين أن العقلاء يعلمون أن في أنفسهم كلاماً سوى المسموع .

قيل له : إن إثبات المعاني بالأقوال والأسماء لا يصح ، لأن الواجب إثباتها بالطريق الذى تثبت منه ، ثم يبرهنها . ومتى لم تُعلم أولا لم تصح من المتكلم العبارة عنها ، ولا أن يفهمها غيره بالعبارة ، فكيف يمكن التوصل إلى إثبات ما أدعوه بالعبارات ؟

٥ . وبعد . فلا يخلو فنيا أوردته من أن يدعى على المغلاء العلم بهذا المعنى فى النفس بآسطرار ، فذلك قالوا فيه هذا القول . فإن كان كذلك فيجب أن تشاركتهم فى هذا العلم ، وأن تطرح التعلق بعباراتهم . وإن علموه بالدليل فيجب إيراد الدليل وإلغاء العبارة ، وذلك يبين إبطال ما تعلق به .

٢٦٦ ب

على أن غرضهم بقولهم : « فى نفسى كلام » : أنى عالم بأمر أريد / أن أبدية لك بالخطاب ، وأنا عازم عليه . وإذا بحثت عن هذا الأمر وجدته كما ذكرناه . وكما يقال ذلك فقد يقال : فى نفسى بناء دار ، وكُتب كتاب ، ودخول بلد . ولا يوجب كون ذلك معانى فى النفس . ومتى تأولوا هذا القول منهم على العلم أو الإرادة أو الفكر تأولنا عليه ما ذكره . وكذلك قولهم : فى نفسه كلام يخفيه . المراد به ما قدمناه . ولذلك يقال : قد أبدى ما فى نفسه . ولو كان معنى فى النفس لم يصح إظهاره فى الحقيقة ، وذلك يبين أن مرادهم ما قلناه .

وقوله سبحانه : ﴿ يقولون بأفواههم ما ليس فى قلوبهم ﴾ <sup>(١)</sup> فليس فيه أكثر من أن قولهم ليس فى القلب ، ولا يدل على إثبات قول فى القلب . وإنما أراد تعالى بذلك أنهم أظهروا خلاف ما أضربوه ، وأدعوا على قلوبهم ما ليس فيها . وإنما يقال : فلان يتكلم ، وإن كان ساكنا ، بمعنى أنه ممن يوافقه الكلام

٢٠ . ولا يصعب عليه إيراد ما فى النفس .

(١) الآية ١١ من سورة « الفتح » .

وذلك قد يُقرن بال سكوت ، فيقال : هذا الرجل ساكت متكلم . وقد يقال : هو فصيح اللهجة بليغ القول منطيق . ولا يراد بذلك أجمع حصول هذه المعاني في النفس . وقولهم : فلان يرتب الكلام في نفسه ثم يتكلم به . يمتنون به أنه يرتب معنى الكلام ، وإلا كان قولهم « ثم يتكلم به » ناقضا له ، لأن ما رتب وفعل لا يجوز أن يفعله من بعد . فقد صح أن ما أوردوه يبعد التعلق به .

فإن قال : إن الذي أشير إليه هو الفكر والنظر ، لأن ذلك هو الكلام ، وما أُسْمِع يدل عليه .

قيل له : إن كنت إلى هذا أشرت فقد أخطأت في العبارة ، وأنت مصيب في المعنى ، وسبيلك سبيل من أدعى أن الحركة معنى في النفس وأشار إلى الإرادة .

وقد علمنا أن الفكر لا نسبة بينه وبين العبارات ، فكيف يقال إنها دلالة عليه ؟ ولم صارت بأن تكون دلالة عليه أولى من أن تكون دلالة على العلم والإرادة ؟ وكيف يصح أن يوصف القديم سبحانه بأنه متكلم وله كلام ، ولا يوصف بالفكر ؟ وكيف يصح أن يقال : إن فلانا يتكلم من غير فكر ، إن كان الكلام هو الفكر ؟ وكل ذلك يبطل ما ذكره .

فإن قال : أليس قد يفكر الرجل في الدلالة ولا يمكنه أن يبرعها حتى يديرها في النفس أولا ، فيجب إثبات واسطة بين الفكر والعبارة ، وهو الذي يدعيه .

قيل له : إن ما ذكرته إما أن يكون فكرا تاما من حيث لم يوفَّ النظر الأول حقه ، وظنَّ أنه قد وقَّاه حقه ، أو يكون فكرا في تلخيص العبارة عما عرفه ، والفكر في العبارة عن الدلالة غير الفكر في الدلالة ؛ أو يكون فكرا في ترتيب ما علمه من جملة

(١) الأصل : « غير الفكر » .

الدلالة، لأنّ النظر في ترتيب الدلالة غير الترتيب فيها، أو يفكر في استحضار ما علمه وفي جميع ما انقشر من خاطره، أو يكون تذكراً لكيفية استدلاله وترتيبها، والتذكّر معرّى من التفكير؛ أو يكون حديث النفس الذي هو الكلام الخفيّ . وكل ذلك يبطل ما تعلقت به . ولهذا الجملة يسقط قولهم : إنّ الواحد منا قد يعلم الشيء ثم تتعذر عليه العبارة إلا بعد روية، لأنّ الروية إنما يرجع بها إلى ما ذكرناه من الفكر أو الكلام الخفيّ .

فإن قال : إنّ من تتأق منه العبارات يجب أن يفارق من تتعذر عليه، ويختص بحال من كان عليها تسميه متكلماً، والمعنى الموجب له تسميه كلاماً . وهذه طريقتكم في إثبات القدرة والعلم .

قيل له : إنّ المورد للعبارة إنما يصح ذلك منه لكونه قادراً عالمياً، كالصناعة والبناء، ولا فرق بين من أدعى له إثبات حال أخرى وبين من أدعى ذلك في سائر الأفعال المحكّة .

وهذا يوجب القول بأن التجارة معنى في القلب، وكذلك الكتابة والصناعة . ومن بلغ هذا الحد كفى الخصم المؤونة في أمره، على أن قوله : إنّ الكلام معنى في النفس، كقول من قال في الصوت وسائر المدركات : إنها معاني في النفس . ولو جاز لهم ذلك لجاز لآخر أن يقول : إنّ العبارة تأتي عن معنى آخر في اللسان دون النفس . ولجاز أن يقال في أفعال القلوب : إنها تأتي عن معاني أخرى فيها .

وبعد . فقد ثبت أن الخرس يمنع من الكلام، وكذلك السكوت، فلو كان معنى في النفس لما منعا منه، كما لا يمنع الشلل الذي يختص اليد من وجود معنى في النفس .

وبعد . فلو كان الكلام معنى في النفس لم يصح أن يقال في العبارة : إنها تدل عليه، لأنه لا نسبة بينها وبينه ولا تعلق، ولم صارت بأن تدل عليه بأولى من أن

/ ١٢٦٨

تدل على سائر أفعال القلوب ، فكان لا يمتنع كونه غيباً بإسانه وإن كان أمراً بقلبه ، كما لا يمتنع كونه أمراً وإن كان غير عالم ولا نادم ، وإنما نحيل كونه غيباً أمراً من غير فصل ، لأن به يصير الكلام على هذه الصفة ، فلا يقتصر جنس الكلام إلى أمر به يصير كلاماً ، فلا يرجع علينا ما أؤمناهم .

- ٥ . وإنما يتعذر على الواحد منا الكلام مع صحة آله لفقد العلم بترتيبه ، لا لفقد المعنى الذى آدعوه فى نفسه . فسيله سبيل تعذر الصناعة مع حصول الآلات وغيرها .

- و بعد . فلو ثبت فى النفس كلاماً على ما زعموه لوجب أن يحصر جنسه حصر جنس الحروف ، ولو كان كذلك لوجب كونه متضاداً كتنضاد الحروف ، وآلاً يوجد مجتمعا فى حالة واحدة . ولو كان كذلك لم يصح أن يوصف الإنسان بأن فى نفسه كلاماً ، لأن المعنى الواحد منه لا يكون كلاماً ، وذلك يُعطل عمدتهم . ويوجب أن العبارة لا تدل على كل معنى فى نفسه ، وإنما تدل الجملة على جملة المعانى . وذلك لا يصح إلا فى الأدلة .

- و بعد . فليس بين العبارة وبين ذلك المعنى من التماق ما يوجب ألا توجد إلا معه ، فكان يجب أن يصح أن يتكلم ويُعبّر بسائر أنواع الكلام وأقسامه ، وإن لم يكن فى نفسه كلام البتة .

- ومنى جوز ذلك لم ينكر أن يكون هذا حال المتكلمين ، وفى ذلك إبطال ما آدعوه . وقد انفقت الأمة أن كلام الله سبحانه يُسمع ويَتلى ، وأختلفوا فى معنى ذلك ، فمن قائل قال : إن نفسه تُسلى . ومنهم من يقول : إن حكايته تُسلى ، ويُحرّرها يُجرّاه فى إجراء الاسم عليه . فمن آدعى له كلاماً غير ذلك فقد خرج من إجماع الأمة . ولنا نسددهم فى الأمانة<sup>١</sup> وإن خالفوا ، لأن خلافهم حادث بعد إجماع سابق ، وذلك مما لا يقدر على الإجماع .

/ ٦٨٢

## فصل

في أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه

وإبطال القول بأن الكلام غير الصوت

يدل على ذلك استحالة وجود الكلام المعقول عارياً من الأصوات المقطعة ،

واستحالة وجود الأصوات المقطعة عارية من الكلام ، ولو كان أحدهما غير الآخر

لم يمتنع ذلك فيهما على بعض الوجوه ؛ لأن ذلك واجب في كل شيئين مختلفين ،

وإلا لم يكن لنا طريق نعرف به تباينهما . ولهذا الوجه قال شيخنا في المحبة :

إنها الإرادة . وفي الحركات : إنها الأكوان ، إلى ما شاكل ذلك .

وقد بينا من قبل أن كل شيئين يجب جواز وجود أحدهما مع عدم الآخر ،

إلا أن يحصل بينهما تعلق يوجب فهما خلاف ذلك . وقد علمنا أنه لا يمكن

أن يحتاج أحدهما إلى الآخر في الوجود ؛ لأن ذلك يوجب صحة وجود الأصوات

المقطعة بلا كلام ، أو الكلام دونها ، كصحة وجود الحياة دون الإرادة . وكذلك

إن كان التعلق الذي بينهما تعلق السبب بالمسبب ، لأنه على اختلافه يصح وجود

أحدهما مع عدم الآخر على بعض الوجوه ، ولا يصح أن يكون وجود أحدهما

مضمناً بالآخر كالجوهر والكون ، لأن ذلك يجوز وجود الأصوات المقطعة مع

عدم كل جنس من الكلام ، ووجود الحروف مع عدم كل جنس من الأصوات

المقطعة ، كما يجوز وجود الجوهر مع عدم كل جنس من الكون . ولا يصح أن

يكون التعلق الذي بينهما كتمتلك القادر بالفعل ، والقدرة بالفعل ، أو العالم بالفعل

المحكم ، أو العلم أو الإرادة بالأمر ، أو لأن فاعل أحدهما يجب أن يفعل الآخر

لكونه ملتبساً ، أو لأن مادعا إلى أحدهما يدعو إلى الآخر ؛ لأن كل ذلك مما

يؤز وجود أحدهما مع عدم الآخر على بعض الوجوه . وذلك لا يتأتى في الأصوات المقطعة والكلام ، فيجب كونهما جنسا واحدا .

وليس لأحد أن يقول : إذا جاز وجود الصوت على كل وجه ، ولا كلام ، ففى ذلك دلالة على أنه غيره ؛ وذلك لأن الصوت على الوجه الذى إذا قُطع كان حروفا يستحيل وجوده إلا وهو كلام .

ولم تقل : إن الكلام هو الصوت مطلقا ، فيلزم ما ذكره .

وإنما قلنا : إنها أصوات مقطعة ، ففى وجد على هذا الوجه كان كلاما ، ومتى لم يوجد كذلك لم يكن كلاما .

- ولا يوجب ذلك كونه معنى سوى الصوت ، كما نقول فى العزم : إنه إرادة على وجهه وفى الحركة : إنه كَوْنٌ على وجهه . ووجود كون ليس بحركة لا يؤثر فى ذلك ، فكذلك القول فيما ذكرناه .

- فأما قولهم : إن الحروف لا تتغير والأصوات تختلف ، ويتبين بها صفاء الخنجرة ، ورقة الصوت وظفله ، وتختلف بحسب الخارج ، وإن ذلك يدل على أنه غيره ، فبعيد ؛ لأن الحروف إذا كانت هى الصوت — على ما قدّمناه — لم يكن ما أذعاه ، / ٢٦٩ ب
- بل يحمل الصوت كالحروف فيما يتفق فيه وبه ويختلف ، وإنما تضام الحروف معانى آخر ، أو تكثر أجزاؤها تارة وتنقص أخرى ، أو تستزى عن بعض الأمور ، فيختلف حاله لأجل ذلك . فلا يدل ما قاله على أن الكلام غير الصوت . وتمكن الصبي من الصوت دون الكلام لا يصح تعلقهم به ، لأن الكلام يحتاج إلى العلم بتصريف الآلة ، التى هى اللسان ، وظيفها على بعض الوجوه ، كما يحتاج إلى آلة مخصوصة ، فإذا لم يعلم الطفل ذلك ، أو لم تكمل آتته ، لم يمكنه إيجاده ، وصار ذلك بمنزلة من لا يعلم الأضال المحكمة فى تعذره عليه . ولذلك متى علم ذلك ومرن



عليه قَلَّ الكلام . وقد يفعل البشير من الكلام من غير تعليم باتفاق . وكل ذلك يُبطل ما تعلق به .

وصحة وجود الصوت في المحال الصلبة ، وأستحالة وجود الكلام فيها ، إلا أن تكون مبنية بنية مخصوصة وتتملق بخرج مخصوص ، لا يدل على ما قالوه ، لأن أحداً يفعل الكلام بآلة ، وكل حرف منه يحتاج إلى بنية ، فلا يمتنع أن يحتاج في إيجاد الصوت ، على وجه يكون كلاماً ، إلى أمر لا يحتاج إليه في جنس الصوت ، كما يحتاج إليه في التأليف ، الذي هو الكتابة والصناعة ، إلى آلات لا يحتاج إليها في إيجاد جنسه . فاما ما يوجد من فعل القديم ، فالكلام ، والصوت الذي ليس بكلام ، تساوى في صحة وجودهما في كل محل ، على ما سنبينه .

١٢٧٠ /

وبين ما قلناه : إن الصوت والكلام يقدر عليهما ، فلو كان الكلام مسوى للصوت الواقع على وجه لصح منا إيجاداه بالقدرة دون الصوت ، أو إيجاد الصوت دونهُ ، لأنه لا يمكن أن يقال : إن الصوت سبب له ، فثبَّ وجده وجد الكلام بوجوده ، لأن المولَّد لهما جميعاً — إن كانا معنيين — هو الاعتقاد .

وليس لأحد أن يقول : إن الاعتقاد من حقه أن يولَّدهما جميعاً ، فلذلك يستحيل وجود أحدهما إلا مع الآخر ، لأن الاعتقاد قد يولَّد الصوت ، ويمتنع وجود الكلام معه . فعلم أن امتناعه إنما هو لأنه صوت على بعض الوجوه ، ففي تعذر منه إيجاداه على ذلك الوجه تعذر عليه إيجاد الكلام .

وليس لأحد أن يقول : إذا جاز وجود الحروف بالكتابة والحفظ ولا صوت ، ففي ذلك دلالة على أنه غير الصوت .

وذلك لأن المكتوب عندنا هو أمارات الحروف ، والحفظ هو العلم بكيفيته على وجه يمكنه أدائه إذا كان صحيح الآلة ، وذلك يُبطل ما تعلق به .

ونحن نستقصى ذلك عند الكلام في الحكاية والمحكي إن شاء الله ، وما ذكرناه الآن كاف في هذا الباب .

## فصل

في الدلالة على أن الكلام ليس بجسم

وما يتصل بذلك

الإدراك يتعلق بالشيء على أخص أوصافه، وقد دللنا على ذلك من قبل، فإذا

٢٧٠ ب /

- صح ذلك وثبت كون الجواهر متماثلة، فيجب القطع على<sup>١</sup> أن الكلام يخالف لها،  
لأنه لو كان من جنسها لوجب أن تدرك الجواهر كلها على الوجه الذي يدرك  
عليه الصوت، لأنه لا يمكن أن يقال: إن جميعها بمنزلة الصوت والكلام  
فيما يختصان به. ولا يدرك مع ذلك، لأن المدرك من حقه أن يدرك متى وجد،  
والآفة عن المدرك مرتفعة. وفي علمنا أننا لا ندرك الجواهر على الحد الذي ندرك  
١٠ [عليه] الكلام داليل على أنه مخالف له، ولو كان من جنسه لوجب صحة البقاء عليه  
كالجواهر. وفي علمنا خلاف ذلك، من حيث لا ندركه إلا في وقت واحد،  
دلالة على فساد هذا القول.

- ولو صح بقاؤه لأذى إلى ألا يوتق بشيء من الكلام، لأنه كان لا يتكربقاء  
الزاي والياء إلى وقت وجود الدال في زيد، ثم تنقل هذه الحروف أجمع إلى أذنه،  
فسمعه على هذا الحد، فلا يكون بأن يكون «زيداً» بأولى من أن يكون «زيداً»،  
١٥ أو «ديزاً».

ولا يصح أن يقال: إنه ينتقل إلى الأذان بحسب حدوثه، لأنه كان لا يمتنع  
انتقاله على الوجه الذي ذكرناه، ولوجب إذا انتقل «الزاي»، و«الياء» أن يبقيا  
حتى ينتقل «الدال» فيعود الأمر إلى ما قلناه.

- ولوجب ألا يمتنع انتقاله إلى آذان الحاضرين على وجوه مختلفة، فيختلفون في إدراكه وسماعه، وذلك يزيل الثقة بالكلام . بل كان لا يمتنع ألا ينتقل إلى أذن بعضهم أصلاً، أو ينتقل إليه بعض الحروف دون بعض ، فيدرك الصوت والكلام البعيد، ولا يدرك القريب . وذلك بمنزلة قول من زعم أنى لا أدرك الفيلة والأجسام العظيمة، وإن كانت حاضرة ، في أن القول به تجاهل عظيم . فكان يجب أن يسمع الحاضرون من الكلام بحسب عدد أجزائه . وقد علم أن الضعيف قد يتكلم فيسمع كلامه كل من حضر، وإن زاد عددهم<sup>(١)</sup> على عدد أجزاء الكلام . وكان يجب أن يجوز أن يحل في الكلام والصوت أعراض [ كما لو<sup>(٢)</sup> ] كان جوهرها ، لأننا قد بينا أن الجوهر من حقه أن يحتل الأعراض، ويصح وجودها فيه على الوجه الذى يصح وجودها عليه ، ولوجب ألا يكون مقدورا للفناء كالجواهر ، ولوجب أن يدرك بالانتقال .
- ولو كان كذلك لوجب ألا يفرق السامع بين أن يدرك الصوت من جهة دون جهة ، لأنه كان يجب أن يدركه بانتقاله إلى الحاسة . وكل ذلك يبين صحة ما قصدنا إليه .

١٢٧١ /

٥

١٠

١٥

(١) الأصل : « عدم » .

(٢) زيادة اختصارها السياق .

## فصل

في أن من حق الكلام أن يختص المحل

ولا يصح وجوده إلا فيه

- اعلم أن حكم الكلام حكم سائر المدركات، في أنه يوجد في المحل ويستحيل وجوده لا في محل، ولا يوجب لمحلله حالا ولا للشيء، وإنما يضاف إلى فاعله على جهة الفعلية .

- والذي يدل أولاً على أنه يوجد في المحل : أنه يتولد عن اعتماد الجسم على الجسم ومصاغة له، ولا يجوز أن يولد اعتماد المحل على المحل ما يولده إلا في المحل الذي اعتمد عليه . يدل على ذلك توليد الاعتماد / سائر ما يولده من الأكران على اختلافها، ولولا أن ذلك كذلك لم يمتنع أن يولد الاعتماد، وإن لم يماس محله محل آخر . وفي تعذر ذلك دلالة على صحة ما قلناه .

- يبين ذلك أن الصوت يختلف حاله بحسب اختلاف حال محله، فصوت الطست يخالف صوت الججر، ويوجد فيه بحسب حال محله، وذلك يدل على أنه يوجد في المحل .

- يوضح ذلك : أن الصدى يوجد في موضع دون موضع، وحال المتكلم في الوقتين لا يختلف، فلولا حاجته إلى المحل لم يجب ذلك فيه، فلذلك اختلفت أحوال الحروف فيما تحتاج إليه من البنية وفي مخارجها، فلولا حاجتها إلى المحل، وصفات زائدة على المحل، إذا كانت من فعلنا، لم يجب ذلك فيها؛ ولذلك تنقطع الحروف بالمخارج . فلولا حلوله في الهواء أو غيره لم يجب ذلك فيه، ولذلك يتمتد علينا الكلام إذا حبست أعضائنا من كل وجه . وكل ذلك يبين أن الصوت والكلام يملآن المحل، وأنهما في حكم الألوان والأكران .

- والذى يدل على أنها لا توجد إلا فى المحل : أن الدلالة قد دلت على استحالة وجود اللون لافى محل ، من حيث يؤدى ذلك إلى أن لا يصح أن يضافه ضده ، إن كان المحل شرطاً فى التناقى ، أو أن يضاد السواد البياض ، وإن كانا فى محلين ، إن لم يكن المحل شرطاً فى تناقضهما ، وذلك محال . فثبت أنه مما لا يوجد إلا فى المحل ، لما يؤدى إليه وجوده لافى محل من قلب جنسه . فإذا صح ذلك فيه / وجب أن تكون الأصوات بمنزلة ، لأن سبيلها سبيلها فى أنها تختص المحل ولا توجد للمحل حالاً ، ولذلك صح وجودها فى محل لا حياة فيه كاللون .
- بين ذلك : أن كل ما يختص المحل على اختلافه<sup>(١)</sup> قد اشترك فى استحالة وجوده لافى محل . فسلم أن وجوب ذلك فيه هو من حيث لا يوجب للمحل حالاً ، وأنه يوجد فى محل لا حياة فيه ؛ فوجب القضاء بصحة ما ذكرناه فى الصوت .
- وقد بين شيخنا أبو هاشم أن الأصوات متضادة ، بأنها مقصورة فى الإدراك على حاسة واحدة ، فيجب تضاد المختلف منها بدلالة سائر المدركات كاللون والطعم والرائحة ، وإنما صح أن يخالف الجوهر اللون ، وإن أدركا بالعين من حيث لم يختصا فى الإدراك بحاسة واحدة ، لأن الجوهر كما تدرك بالرؤية فقد تدرك لمسا ، فلا يلزم ذلك على ما قلناه .
- بين ذلك : أن العرضين إذا حلاً محلاً واحداً فادركا فقد صار للحل بهما هيئتان<sup>(٢)</sup> ، فتى اختلفا وجب تضادهما ؛ لأن ثبوت هيئتين للمحل واحد يستحيل ، كما يستحيل ذلك فى اللون وغيره .

(١) الأصل : « اختلفتا »

(٢) الأصل : « هيئتين »

قال : وإذا ثبت تضاد الأصوات والحروف فيجب أن يستحيل وجودها  
لا في محل ؛ لأن ذلك يوجب الإيضادها ضدها ، أو أن تتضاد في المحلين .  
وكلاهما فاسد ، فيجب القول ببطلان ما أُذِي إليه .

٢٧٢ ب /

- وعلى هذه الطريقة لا يحتاج إلى حل الأصوات على الألوان في / هذا الباب ،  
لأن نفس الدليل الذي يدل في اللون قائم فيها . وإنما قدمنا الدلالة الأولى ، لأن  
تضاد الأصوات ليس بالبين عندنا . وسنذكر القول فيه إذا احتج إليه .
- وليس لأحد أن يقول : إذا كان إدراك الصوت لا يتعلق بإدراك محله ،  
فهلاً جاز وجوده لا في محل ، وقد يدركه المدرك على الوجه الذي يدركه ، لو كان  
في المحل ، وذلك لأننا لم نمتنع من ذلك ، لأنه يؤثر في إدراك المدرك له ، وكيف نقول  
ذلك ، ونجدها دائماً نقول : لو وجد السواد لا في محل لوجب أن يدرك ، وتُدرك  
الجواهر ، وإن استحال عليه الحلول في المحل ٤ . وإنما منعنا ذلك لما قدمناه من  
أنه يؤدي إلى الإيضاد ضده . وذلك يجري مجرى قلب جنسه . فأما من يقول  
إن المدرك للصوت يدركه بشرط مماسة محله لسماعه أذنيه<sup>(١)</sup> . فقد يتعلق  
في استحالة وجوده لا في محل بأنه كان يجب ألا يدركه السامع بحاسة ، وذلك  
بضعف عندنا ؛ لأن ما جعلوه شرطاً في إدراك المسموع لا يصح لما قدمناه  
من قبل ، من أنه كان يجب ألا يسمع الحاضرون كلام المتكلم على حد واحد ؛  
وطريقة واحدة ، وآلا يدركوا الصوت على نظامه ؛ لأنه كان يجوز أن يختلف  
حال محله في انتقاله إلى الآذان ، وكان يجب ألا تُعرف الجهة التي حدث الصوت  
فيها عند السلامة .

- وفي صحة ذلك دلالة على أن الصوت مدرك في محله في مكانه من غير أن يماس  
محله الحاسة ؛ وذلك يُبطل ما تعلّقوا به ، وإن كان لو سُمّ ذلك لهم لضعف أيضاً ،

٢٧٣ /

(١) السماع ، كالصياح : شرف الأذن .

لأنه كان يجوز أن يقال : إنه يوجد فبدركه القديم ، وإن لم يدركه المحدث ،  
أو يقال : إن تلك الشروط إنما تجب في إدراكه إذا كان حالاً في محل ، كما نقوله  
في رؤية الأعراض .

وأما إذا لم تكن في المحل فهي غير واجبة ، كما أن الإرادة تحتاج إلى الحياة  
إذا حلت المحل . فاما إذا وجدت لا في محل فذلك غير واجب فيها . فإذا جاز  
أن يقال : إن من شرط رؤية ذي الحاسة مصير الشعاع إلى حيث ليس بينه وبينه  
سائر ، ولا مكان يصلح أن يكون فيه سائر ، فكذلك لا يتعذر أن يقال : إنه سمع  
الصوت ، متى لم يكن بينه وبين نفس الحاسة سائر ، ولا مكان يصلح أن يكون فيه  
سائر . ولا يمكن أن يدل على ذلك بأن وجوده لا في محل - وإن كان لا يوجد -

بمثلة في أنه لا حكم له ، ووجود العرض على وجه يؤدي إلى أن يكون في حكم  
المعذور يجرى مجرى قلب جنسه ؛ لأنه لا بد من أن يكون له وهو موجود من  
الحكم الراجع إلى جنسه ما ليس له وهو معدوم ، فذلك آستحال وجوده لا في محل  
من قبل أن لقائل أن يقول : إنه يدرك إذا كان لا في محل ، ولو كان معدوماً  
لما سمع ذلك فيه ، وذلك يدل من حاله على أنه قد حصل له عند الوجود من  
الحكم والصفة ما لم يحصل له وهو معدوم ، فيجب أن يكون المعتمد في ذلك  
ما فقتناه .

فإن قال : هلا أجزيم الكلام بجرى الإرادة في جواز وجوده لا في محل ، من  
حيث وجب في كل مرئيد أن يكون مُريداً بالإرادة ، كما وجب ذلك في كل متمكّن ،  
فكلاهما من صفات الحي ؟

قيل له : إن الإرادة لا توجب لمحلها حكماً ؛ لأن حكم محلها وسائر أجزاء المرئيد  
حكم واحد<sup>(١)</sup> ، وإنما توجب الحكم للمحل وتناقض هي وضدها عليه ، ولذلك يستحيل

(١) في الأصل : « حكماً واحداً » .

- وجود إرادة الشيء وكراهته على وجه واحد في جزئين من قلب الحى ، كاستحالتكما في جزء واحد ، وتعلق المراد بجنسها . ووجودها لا في محل يؤثر في تعلقها بالمراد ، ولا في إيجابها كون الحى مريدا بها . فقد صح أن كل حكم يجب عنها بجنسها ، أو لما هى عليه في الجنس ، يحصل لما وهى لا في محل ، كحصوله لما وهى في المحل ، وتضادها لا في محل كتضادها في المحل . فيجب ألا يمتنع وجودها لا في محل لهذا الوجه . وفارق حال الصوت حالها لأننا قد دللنا على أنه يختص المحل ، ويتضاد هو وضده عليه ، فحل محل اللون في هذه القضية .

- وليس لأحد أن ينازع في الكلام ويقول : إنه يوجب للحى حالا كالإرادة ، لأننا قد دللنا بمجاوز وجوده في محل لا حياة فيه ، على أنه لا يوجب للحى حالا .  
١٠ . وسندل على ذلك بوجه آخر ، وذلك يبطل حملهم الصور والكلام على الإرادة ، وصح بهذه الجملة ما أردنا كشفه ، والحمد لله .



## ١ / فصل

في هل يحتاج الكلام والصوت في وجودهما في المحل

إلى حركة . . وبنية وصلابة أم لا ؟ .

• كان شيخنا أبو علي - رحمه الله - يقول في الكلام : إنه يحتاج في وجوده في المحل إلى بنية مخصوصة وإلى حركة ، ويسوى في ذلك بين ما يوجد من فعله تعالى ، أو من فعلنا ؛ كما يقوله في حاجة العلم إلى الحياة .

ويقول في الصوت : إنه يختلف بحسب صلابة المحل ورخاوته ، وإنه لا يصح أن يوجد في القطن مثل الصوت الذي يوجد في الخشب والطست .

وظاهر كلامه يدل على جواز وجود الصوت في الأجسام كلها .

١٠ فاما شيخنا أبو هاشم - رحمه الله - فقد كان يجرى في كلامه على طريقة أبي علي ، ثم قال : إنه لا يحتاج إلا إلى المحل ، إذا كانت من فعل من لا يحتاج فيما يفعله إلى آلة ، فاما إذا كان من فعلنا فلما جئنا إلى الأسباب والآلات لا يصح وجوده إلا مع الحركة وفي آلة مبنية ضربا من البنية .

١٥ وكان أبو علي - رحمه الله - يعتل في حاجته إلى الحركة بأن فقد الحركة وزوالها زوال الصوت ، لأن الطست إذا نُقر فطقت سكن طينته بزوال الحركة ؛ ولأن الواحد منا لا يمكنه إيجادها إلا مع الحركة ، وإن لم تكن سببا له ، وذلك يقتضى حاجته إليها ، كما يحتاج العلم إلى الحياة ، لما علم من حاله أنه يعدم بعدم الحياة على طريقة واحدة ، ولا يوجب حاجته إلى الحركة إذا كان مكتوبا ومحفوظا ، كما لا يوجب إدراك المدرك له إذا كان كذلك ، وإن أوجبه إذا كان مع الصوت . ولست أدري :

أقول في الصوت والكلام الجامع لهما جميعاً [إنهما]<sup>(١)</sup> يحتاجان إلى الحركة أم الصوت فقط ؟ ، والكلام يحتمل فيه ، ولا أقطع على مذهبه .

وكان يمثل في حاجة الكلام إلى البنية ، بأنه يوجد على طريقة واحدة فيما يختص بالبنية ، ويستحيل وجوده فيما لا بنية له ، مع أن القدرة عليه موجودة في الحائين ، فيجب أن يدل ذلك على حاجته إليها ، ولأن ثناباه إذا سقطت أثرى بيانه .  
وكذلك إذا أدخل لسانه يمثل بعض الحروف ، كالتمتاع والألف ، وذلك يبين حاجته إلى البنية .

ولأن الكلام يوجد في الهواء في مكان دون مكان ، فلو لم يحتاج إلى البنية لصح وجوده في كل مكان على حد واحد ، كصحة وجود الحركة واللون لمّا لم يحتاج إلى بنية ، وإذا استحال وجود أحد الحرفين بحيث يوجد الحرف الآخر ، وإن حصل في محلهما بنية ، فإن يستحيل وجوده فيما لا بنية له أصلاً أولى .  
ولأن الحروف إنما تنقطع وتصبح كلاماً منظوماً مفارقاً للصوت المنقطع من حيث اختص بمخرج مخصوص ، وبنية تقطع الحروف ، فيجب أن يستحيل وجودها مع فقد البنية .

ونقول : إن المكتوب منه لا يحتاج إلى بنية كبنية المسموع ، لأنه إذا وجد مع الصوت اختص من الحكم بما لا يختص به إذا وجد مع غيره ، ولذلك يدرك في إحدى الحالين دون الأخرى .

فهذا جملة ما يتعلق به في هذا الباب ، وبمثل يتعلق في حاجة أصوات الطست إلى الصلابة ، لأن وجود مثل ذلك في الأجسام الرخوة يتعذر على طريقة واحدة ، فوجب حاجته إلى الصلابة .

(١) زيادة اقتضاها سياق الكلام .

فأما شيخنا أبو هاشم فإنه يستل في أن الكلام لا يحتاج إلى حركة بأنه لو احتاج إليها لما صح وجود الحرف مع الحركة وضدّها .

وقد علمنا أنّ وجود أى حرف أشير إليه يصح مع الحركة وضدّها ؛ لأن تنقله في الأماكن لا يمنعه من صحة تكلمه بالحروف أجمع ، فدل ذلك على أنه يحتاج في وجوده إلى الحركة .

ولا يمكن أن يقال في ذلك بالتأليف الذي يصح وجوده مع المجاورات المتضادة ، لأن التأليف لا يحتاج في وجوده إلى المجاورة ، وإنما يحتاج إلى كون المحلين متجاورين . وحكم المجاورات كلها في هذا الوجه لا يختلف ، فلذلك جاز وجود التأليف مع جميعها ، والحركة لا تقوم مقام سائر الحركات المضادة لها في أمر يعم الكل ، حتى يصح وجود الحروف مع الكل على حد واحد ، فيجب لو احتاجت إلى حركة أن يستحيل وجودها مع ضدّها ، كاستحالة وجود العلم مع ضد الحياة ، وهو الموت .

يبين ذلك أن الحركة هي كون لما دللنا عليه في إثبات الأعراض ، فإذا صح ذلك : فلو احتاج الكلام إلى الحركة لصح وجوده مع جنسها وإن لم يكن حركة ، كما نقوله في حاجة الإرادة إلى الاعتقاد ، والعلم إلى الحياة ، إلى سائر ما شاكلة .

وإنما نحيل وجود الحياة إلا<sup>١</sup> مع بنية مخصوصة لأمر يرجع إلى المجاورات التي توجد البنية معها ، لا لأن التأليف يجب أن يقع على وجه مخصوص ليصح وجود الحياة معه ، ولا لأن التأليف لا يصح وجوده إلا مع مجاورات مخصوصة ، بل يصح وجوده مع جميعها . وإن كان من حق الحياة ألا توجد فيه إلا وقد تجاورت الجواهر ، ضربا مخصوصا من التجاور ، وبُنيت بنية مخصوصة .

- ويمكن أن يقال فيه : إن ذلك إنما يجب في الحياة ، لأنها توجب الحكم للجملة ، فيجب كونها مبنية على صفة مخصوصة ، ليصبح أن توجب الحكم لها . وما أحال إليها الحكم يُحيل وجودها ، فلذلك أحتاجت إلى جملة مبنية بنية مخصوصة . وليس كذلك حال الكلام لو أحتاج إلى الحركة ، لأنه كان يجب أن يحتاج إليها لوجوده ، لا للحكم يجب عنه ، أو عن الحركة . وقد ثبت أن كل معنى يحتاج في وجوده إلى غيره يحتاج إلى جنس ذلك الغير دون وقوعه على وجه مخصوص . وذلك يصبح ما قلناه .

- وقد يُبين أن الكلام إنما لم يوجد متاً إلا مع الحركة ، لأنها تجري مجرى السبب له ، من حيث كان الاعتدال لا يولده إلا إذا وقع على سبيل المصاكة ، وهذا يوجب مفارقة الحركة له ، فهي وإن لم تكن بنفسها سبباً فهي مصححة لكون الاعتدال مولداً ، وما لا يتم توليد السبب إلا به صارت الحاجة إليه كالحاجة إلى نفس السبب . وقد ثبت أنه تعالى ذكره يستغنى في إيجاد الكلام عن السبب<sup>١</sup> ، فتجب صحة وجود الكلام من جهته مع عدم الحركة ، كما يصح وجودها مع عدم الاعتدال ، وكما يصح وجوده من جهته بلا آلة ، وإن كنا نختار في إيجادها إلى آلة .

١٢٧٦ /

- ولهذه العلة سكن طين الطست عند تسكيننا إياه ؛ لأنه إذا كان إنما يتولد عن اعتدال تقارنه الحركات ، فتى زالت وجب زوال الصوت . ولا يتمتع أن يوجد أقل قليل الصوت مع السكون عندنا .

- فأما أن يوجد مع السكون حالاً بعد حال من فعلنا فلا يصح ، لما قدمناه . وإنما وجب ذلك لأن الصوت لا يصح عليه البقاء ، فإذا انقطع سببه انقطع بأقطاعه . وهذا مما يمكن أن يبين به أن الكلام لا يحتاج في جنسه إلى حركة ، لأنه إذا ثبت أن التعلق الذي بينه وبين الحركة هو تعلق السبب بالمسبب ، فإثبات

حاجته إليها في جنسه لا وجه له ؛ لأن إثبات تعلق بين شيئين من غير دليل يقتضيه  
يجرى مجرى إثبات حال المدرك من غير وجه يقتضيه . فإذا كان ذلك لا يصح  
لما يؤدي إليه من الجهالات ، فكذلك ما قلناه .

وقد قال : إن قول أبي عليّ في هذا الباب يُوجب عليه ترك أحد مذهبين :  
إما القول بحاجة الكلام إلى الحركة ، أو القول بأنه تعالى لا يفعل بأسباب .

وذلك أنه قال له : أقول إن الكلام إذا أُوجد أو الصوت إنه يجب أن يقوى  
بقوة الحركة ويضعف لضعفها ، أم لا يجب ذلك فيه ؟ بل يجب [ أن ] يصح  
وجود الأصوات الكثيرة مع الحركة البسيطة ، بخواز وجودها مع الحركة القوية .

ب ٢٧٦ /

فإن قلت :<sup>١</sup> إن كثير الصوت يصح مع يسير الحركة قضيض قضية الشاهد ،  
لأنّا كما لم نجد الصوت إلا مع الحركة ، فكذلك لم نجد كثير الصوت إلا مع كثير  
الحركة .

فإن جاز لك الخروج عن قضية الشاهد في أحدهما جاز لنا الخروج في الآخر .  
وفي هذا صحة القول بأن الكلام لا يحتاج إلى حركة .

وإن قال : إن الصوت يوجد بحسب الحركة في القوة والضعف على ما وجدناه  
في الشاهد ، لزمه القول بأن الحركة أو الاعتقاد مولد<sup>(١)</sup> له في الغائب ، كما يولدانه في الشاهد .  
وهذا يوجب عليه القول بأنه تعالى يفعل بالأسباب . ويلزم على ذلك القول بأن  
الشيء إذا احتاج إلى غيره أن كثيره يحتاج إلى كثيره ، وذلك بخلاف الأصول ،  
لأن الأجزاء الكثيرة من العلوم كالفيلة في صحة وجودها في محل فيه حياة واحدة ،  
وكذلك القول في سائر ما يحتاج إلى غيره .

(١) الأصل : « مولدة له » .

ومما يبين ما قلناه : أن الكلام لا يصح وجوده مع كل حركة ، وإنما يصح مع الحركة التي تحصل على وجه يولد ، أو يصحح توليد الاعتقاد له . وذلك يبين من حالها أنه إنما أحتج إليها من الوجه الذي ذكرناه .

وأما ماله قلنا : إنه لا يحتاج إلى بنية في جنسه ، أن كل ما أختص المحل ولم يوجب حالاً للشيء فإنه لا يحتاج في الوجود إلا إلى محله .

تبين ذلك الألوان والأشكال والطعوم والأزاييح ، ولا يلزم على ذلك التأليف ؛ لأنه عندنا لا يحتاج إلا إلى محله ، لكن المحل له قد جرى المحل الواحد لغيره ، من حيث كان لا يحل إلا فيما .

١٢٧٧ /

وقد بينا من قبل أن التأليف لا يحتاج إلى المجاورة في الحقيقة ، وإنما يستحيل وجوده مع تباعد المحل ، لأنهما بالمجاورة يجري المحل الواحد ، فلا يصح أن يتراض بذلك ما قدمناه .

ولا يُقدح في ذلك بالاعتقاد ، لأننا إنما نقول : إنه يحتاج في لزومه وبقائه إلى معنى سواء .

فأما في وجوده فإنه لا يحتاج إلى ذلك .

ولا يلزم عليه الألم ، لأنه يجري عندنا مجرى الصوت في جواز وجوده في كل محل ، وإن كان متى وجد في الجداد لا يسمى بذلك . وبما قدمناه يعتل في جواز وجوده في المحال كلها ، لأنه مما لا يوجب للشيء حالاً ، فسييله سبيل سائر الأعراض . هذا هو الذي قاله أبو هاشم — رحمه الله — في بعض الطبائع ، ولا بد على أصوله من القول به .

فأما أبو علي — رحمه الله — فإنه يجره مجرى سائر ما يختص المحل في أنه يحتاج في وجوده إلى الحياة ، لأنه يوجب كون الألم ألماً ، ولا يصح ذلك فيه إلا بأن

يوجد في بعض الحى، كسائر ما يختص الحى، وهذا بعيد، لأن كونه لما يرجع إلى كونه مدركا مع نفور الطبع، ولا يفيد حالا سوى ما قلناه .

وذلك يقتضى جواز وجوده في المحل الذى لا حياة فيه . ولا يلزم على ما قدمناه الموت، لأنه لا دليل على إثباته جنسا مخصوصا من جهة العقل عندنا — لأنه لا حال تنفى [بها] الحياة عن جملة الحى / أو عن بعضه يقطع على أنها آتت، وسائر ما يحتاج إليه [باق] على ما كان عليه، فيُقضى بأنها مع بقائها لم تنف إلا بالموت، ولا طريق إلى إثباته سوى ذلك .

٢٧٧ ب

فإذا لم يصح فيجب ألا يثبت الموت، وإنما يراد به إذا أطلق ما أخرج معه من أن يكون حيا من غير ظهور نقص البنية وما يجرى مجراه . وليس هذا موضع نقضى هذا الكلام . وشيخنا أبو هاشم قد بينه في غير موضع . فإذا صح ذلك لم يمكن أن نقدر به في الكلام الذى حصلناه .

على أن أباهاشم قد أحترز عنه بأن قال : إن كل شئ يختص المحل ولا يتعلق بالحى فيجب ألا يحتاج إلا إلى محله ، ما لم يكن ضد لما يختص الجملة . يعنى الموت . لأنه إذا كان ضد له فلتعلقه بالحياة وكونه منافيا لها يجب حاجته في المحل إلى ما تحتاج الحياة إليه مما يرجع إلى المحل، وإن كان فاروقها فيما تحتاج إليه مما لا يرجع إلى المحل من حيث تعلق بالجملة، وأوجب الحكم لها، وأفقرت في إيجاب الحكم إلى أمور ترجع إلى غير المحل من روح ودم وغير ذلك .

فأما ما لا ينافى ما يختص الجملة، ولاله في نفسه تعلق بالجملة، فيجب ألا يحتاج إلا إلى المحل .

(١) زيادة اختصارها للسياق .

(٢) الأصل : « باقيا » .

ومما يدل على ذلك أن الأصوات متضادة عنده. فإذا صح ذلك، وكان الدليل قد دلَّ على أن الشيء إذا احتاج إلى معنى في محله، فضده يحتاج إليه، كما قوله في الإرادة والكراهية<sup>(١)</sup> والاعتقاد وأضداده، فلو احتاج الكلام في جنسه إلى بنية لاحتاج كل جزء منه إلى البنية التي يحتاج الحرف الآخر إليها<sup>(٢)</sup>.

/ ٢٧٨

- وفي بطلان ذلك، لعلنا بحاجة كل حرف منه إلى بنية مخصوصة تخالف البنية التي يحتاج الحرف الآخر إليها، دلالة على أنه لا يحتاج إلى بنية.
- فإن قال [قائل]: أليس العلم بحال الشيء يحتاج إلى العلم بذاته، وضده الذي هو السهو أو الجهل، والظن لا يحتاج إلى ذلك، فإمّا يدل ذلك على إبطال ما أصبتموه؟

- ١٠ قيل له: إن كونه عالماً بحال الشيء يتعلق بكونه عالماً بذاته، لا أن أحد المعلمين يحتاج في وجوده إلى الآخر. وذلك يُبطل السؤال؛ لأننا اعتمدنا على أن كل شيء يحتاج في وجوده إلى غيره في محله، فضده يجب أن يحتاج إليه. وهذا المعنى مفقود في المعلمين. ولذلك يصح وجود الفرع منهما في محل الأصل في محل آخر، ولو احتاج أحدهما في الوجود إلى الآخر في الحقيقة لوجب كون محلها واحداً.
- ١٥ ويمكن أن يقال: إن العلم بحال الشيء إنما يحتاج إلى اعتقاد ذاته في وجوده، ويحتاج إلى العلم بذاته في كونه عالماً لا في وجوده؛ ولذلك يصح مع اعتقاد الأصل اعتقاد الفرع. والجهل بشارك العلم في هذا الباب؛ لأنه يحتاج إلى اعتقاد ذاته ليصح أن يُجهل حاله. وكذلك السهو، لأنه لا يصح أن يسهو عن حال الشيء إلا وهو معتقد له. وفي ذلك سقوط السؤال.



فإن قال [قاتل] : أليس العلم الضروري بحال الشيء يحتاج إلى علم ضروري بذاته ، وضده لا يحتاج إلى ذلك ، فهلا تبيتم بذلك فساد ما أصلمتموه ؟

٢٧٨/ ب

فيل له : إن ما قدمناه هو جواب عن هذا السؤال ، لأن حال العلم لم تتعلق بحاله ، ولأن كونه ضروريا اقتضى كون الأصل ضروريا ، لا أنه أحتاج في وجوده إليه . وفي ذلك إسقاط هذا السؤال .

على أنا قد بينا في « الجامع الصغير » أن كون العلم بحال الشيء لا يمتنع أن يكون ضروريا ، وإن كان العلم بذاته مكتسبا ، وإنما لا يصح كونه ماننا من نفي العلم بذاته . فاما وجوده فإنه يصح ، ولا يُستترض بذلك [ ب ] بالموت ، لأمرين : أحدهما ما قلناه [من] أنه لا دليل على إثباته .

والثاني أنه ليس بضد للحياة في الحقيقة ، وإنما يؤثر في المحل ما يؤثر الانفصال من الحى ، فيخرجه من أن يكون نقيضا له ، وذلك يكشف عن سقوط التعلق به .

وأما الفناء فغير لازم على ما قلناه ، لأن الجوهر والفناء لا يحلان ، فيقال : إن أحدهما يحتاج في وجوده في المحل إلى ما يحتاج الآخر إليه ، بل كلاهما يوجد<sup>(١)</sup> لا في محل . وذلك يبطل التعلق به .

ولسنا نقول : إن الجوهر يحتاج في وجوده إلى الكون ، فيقال لنا : يلزمكم على ما ذكرتموه حاجة الفناء إليه أيضا .

على أنه لو ثبت حاجته إليه أيضا لم يلزم على ما أصلمناه ، لأننا قلنا : إن كل معنى أحتاج في وجوده إلى معنى في محله ، فيجب أن يحتاج ضده إليه ، وذلك لا يتأتى في الجوهر لو أحتاج إلى الكون .

(١) في الأصل : « يوجدان » .

والاقتراح لا يضاد التأليف في الحقيقة ، فلذلك لم يحتاج إلى ما يحتاج إليه / في عمله . وهذا آخر ما نمتد به في أنه لا يضاد التأليف . وإن كان لو ضاده ،  
وقلنا : إن التأليف يحتاج إلى تجاوز المحلين لا إلى المجاورة ، يسقط الكلام أيضا .  
ومما يوضح صحة الطريقة الأولى أن سائر ما يختص الجملة يحتاج في وجوده في المحل  
إلى غيره ، ليصح أن يوجب الحال للجملة ، واختلافه لا يؤثر في ذلك .

/ ٢٧٩

وقد علمنا أن ما يختص المحل ، وإن أوجب حالا للحل كالأكوان ، فإنه من  
حيث لا يقتصر إيجابه لما يوجب به إلى غير المحل لم يحتاج إلا إليه .

وكذلك ما لا يوجب له حالا ويتعاقب عليه ، أو يمرى مجرى المتعاقب ،  
فإنه إنما يحتاج إلى المحل ؛ لأن منافاته لما يناهيه وسائر ما يرجع إلى ذاته لا تتعلق  
له بغير المحل . فيجب ألا يحتاج إلا إليه . ولذلك قلنا في الموت : إنه لما تهي  
ما يتعلق بغير المحل لم تتمتع حاجته إلى معنى في المحل .

١٠

وأما أفعال القلوب فإنها تحتاج إلى بنية مخصوصة ، لعلمنا بأن فعل ما يقدر  
عليه منها يتعذر علينا في اليد وضرها ، وإن كانت القدرة قدرة عليه .

ولا يصح أن يقال : إن ذلك إنما يجب فيها ، لأن القلب آلة تصل به إلى  
إيجادها ، لأن معنى الآلة لا يصح فيه من حيث يوجد فيه ما يقدر عليه ابتداء .  
لا أنا نحتاج في إيجاد ما يوجد منها إلى أن يعمل القلب على حسب ما تعمل الآلات  
في الفعل ، فعلمنا أنها تحتاج في وجودها إلى هذه البنية .

١٥

فأما الكلام فإنما لا يصح منا إيجادها إلا في / محل مبنى كاللسان واللاهوت ،  
لأن ذلك آلة لنا في إيجادها ، من حيث تعمله في إيجاد الكلام على سبيل تصرف  
الآلات في الفعل . [ و ] لولا ذلك لصح منا إيجادها في سائر محال القدرة فقط ،  
وصح مفارقة الكلام لأفعال القلوب .

/ ٢٧٩ ب

٢٠

ولهذا نعتل في حاجة الكلام من فعلنا إلى بنية، من حيث لا يصح منا إيجادها على الوجه الذى يكون كلاما إلا بآلة، ولا يمتنع وجوب اختصاصها ببعض الصفات، ليصح منا إيجادها على الوجه الذى يكون كلاما، كما نقوله في سائر الآلات. وليس كذلك حكم القادر لنفسه، لأنه ليس يحتاج في إيجادها لما يوجد له إلى آلة، ولا إلى سبب، فصح أن يوجد الكلام في كل محل على ما نذهب إليه، وإنما لا يبين من مقطعت شأيا، أو لحقته تحتمة أو لنفسه، لأن كل ذلك يؤثر في الآلة التى يفعل بها الكلام. فائتماق به في حاجة الكلام إلى البنية لا يصح، وإنما لا يصح منا إيجاد الكلام في كل موضع، لأن البقاع كلها لا يختلف الهواء فيها على وجه يصح أن يتألف في جملة ما بصير آلة لنا، ولا يصح منا إيجادها في غير اللسان إلا على الوجه الذى يصح أن تفعله علته في لسانه، من حيث كان لا يصح أن يفعل الكلام إلا متولدا، فيجب أن تتساوى حالنا في سائر ما تفعله منه فقلناه في اللسان أو الصدى. وهذا المعنى لا يصح فيه تعالى ذكره. فغير ممتنع أن نوجد كلاما في محل ليس بمبنى بنية اللسان.

٢٨٠/

كما لا يمتنع أن فعل كتابة من غير آلة، وإن تعذرت علينا إلا بآلة مخصوصة. ولا يجب أن نحكم بحاجة الكلام إلى البنية من جنسه، ونقول فيه على الشاهد، لأنه يجوز أن يكون وجه تعلقه بالبنية في الشاهد هو لحاجة القادر بقدرته إلى آلة مبنية ضربا من البنية.

وإذا جاز ذلك فمن أين أنه يحتاج في جنسه إلى البنية، على أنا قد بينا أن ما أحتاج في وجوده إلى غيره بنفسه يحتاج إلى ذلك، لا وقوعه على وجه. فلو

احتاج الكلام إلى البنية لوجبت حاجة الصوت إليه أيضا ، لأن الكلام هو صوت على وجهه ، فكما أن العلم إنما يحتاج إلى بنية لأمر يرجع إلى كونه اعتقادا ، فقد كان يجب مثل ذلك في الكلام .

وكان يجب أن يحتاج الكلام مكتوبا ومحفوظا إلى ما يحتاج إليه منظوقا به على قوله ، لأن هذا الكلام بعينه موجود هناك ، فكيف تصح حاجته بعينه ، وهو في محل الصوت ، إلى سوى ما يحتاج إليه وهو في محل الكتابة . وهذا يبين بطلان حاجة الكلام إلى البنية ، وإن كنا نعتمد على ما قدمناه ، لأن ما قلناه الآن إلزام على مذهب باطل له ، بفعله دليلا على المسألة لا يصح .

وأما حاجة الصوت إلى الصلابة فالأقرب ألا يحتاج إلا إلى المحل ، على ما حكيناه عن شيخنا أبي هاشم ، وسيستقصى في موضعه ؛ لأنه مما لا يحتاج إلى بيانه الآن .

١٠

وهذا القدر كاف في بيان ما قصدنا بيانه في هذا الفصل .

## ١ / فصل

في أن الكلام لا يوجب للجملة وللمنى حالا

الذى يدل على ذلك : أنه لو أوجب للتكلم منا حالا لوجب أن تكون لنا إلى العلم بما يُوجبه سبيل باضطرار أو استدلال ؛ لأن ما يختص به الحى من الأحوال يجب ذلك فيه ، خصوصا إذا كان الموجب له معنى مقولا . والكلام معقول ، ولو أوجب للجملة حالا لوجب كونه مقولا . وفي تعذر العلم بذلك دلالة على صحة ما قلناه .

فإن قال [قائل] : وهل الذى ذكرتموه إلا دعوى منكم لا تتعذر على كل أحد في قى ما ينبغي ، فدلوا عليه ليتم لكم ما قلتموه .

١٠ قيل له : إنا لا نعقل من حالنا إذا تكلمنا ، أو من حال غيرنا باضطرار ، إلا الكلام الذى ندركه من ناحية فيه ، ووقوعه بحسب قصده .

فأما أن نعقل لنا حال سوى ذلك ، كما نعقل حالنا في كوننا قاصدين ومعتقدين ، فمتعذر ، لا فصل بين من أدعى أنه يعقل للكلام حالا سوى ما ذكرنا ، وبين من أدعى أنه يعقل للحرك والمسكن والضارب أحوالا سوى وجود هذه الأمور من جهته ووقوعها بحسب قصده .

فأما من جهة الاستدلال ، فادعاء ذلك أبعد ، لأنه مما لا يدل عليه الفعل بمجرد ، أو بوقوعه على وجه ، ولا تقتضيه حال للمنى . فيجب ألا يصح إثباته . وإنما ثبت الواحد منا مشتيا ، لأن كونه ملتذا يقتضيه ، أو لأنه يعلم باضطرار ، وذلك لا يتأتى في كونه متكلماً ،<sup>١</sup> لو كان له به حال .

ومما يدل على ذلك : أن كل معنى أوجب للحي حالا صح أن يُعلم الحي عليه ، وإن لم يُعلم ذلك المعنى . ولذلك يصح أن تعلمه قادرا ، أو لا تعلم القدرة ، وتعلمه عالما قبل أن تعلم العلم . وقد ثبت أننا لا نعلم المتكلم متكلمنا إلا وقد عرفنا كلامه ، كما لا تعلمه محركا وضاربا إلا بعد العلم بالحركة والضرب ، على جملة أو تفصيل . ففى ذلك دلالة على أنه يوجب للحي حالا كما يوجب العلم والقدرة .

فإن قال [ قائل ] على الوجه الأول : ليس السهو يوجب للساهى حالا ، ولا سبيل إلى معرفته باضطراب واستدلال ، فهلا صح مثله في الكلام ؟ أو ليس من قول أبي هاشم رحمه الله : إن الإرادة والنظر والمعجز لا توجب للحي حالا وإن اختص الحي بذلك ، بفوزوا مثله في الكلام ؟

١٠ قيل له : إن قوله في السهو قد اختلف . فربما قال : إنه معنى ينافي ما يحتاج العلم في الوجود إليه .

فإذا قال ذلك أجراه مجرى ما يختص المحل ، فلا يجب أن يوجب للجملة حالا . وربما قال : إنه يضاد العلم في الحقيقة . وهو به أظهر من قوله ، ويوجب عنده حالا للحي إذا كان ذلك حاله ، ويعلمه الساهى على الجملة باضطراب أو بدليل . وفى هذا إسقاط السؤال .

١٥ . وعلى ما يقوله أبو إسحاق ويختاره من أنه ليس بمعنى أصلا ، فالكلام زائل . وأما ما ذكره في الإرادة والمعجز فهو قوله الأول ، ثم رجع إلى أنهما يوجبان له حالا . ووضح فيهما ما حكيت لكان لا تعلق له بما قلناه ، لأنك أرى أننا مالا نوجبه للحي حالا . وذلك بأن تشهد لما قلناه في الكلام بالصحة أولى من أن تقدح فيه .

٢٠ فإن قال : وجه طعننى بذلك في الكلام : أنه يوجب للجملة حالا ، وإن كان لا يسقل ، أعنى السهو والمعجز ، فهلا جاز مثله في الكلام ؟

قبل له : إن لنا إلى معرفة ذلك طريقا ، وهو أن السمو يختص الحى\* ويضاد ما يوجب للجملة حالا ، فوجب أن يكون بمنزلة في إيجاب الحال للجملة ، وكذلك القول في المعجز ، وإن كان قد وقف في إثباته ولم يقطع به . وقد بينا نحن من قبل ما يوضع ذلك ، وكل ذلك يسقط السؤال .

فاما النظر فعمده أنه لا يوجب للجملة حالا كالكلام ، وإنما يوصف به على طريق الفعلية .

إذا كان ذلك قوله بالكلام ساقط عنه ، وإن كان الصحيح عندنا أنه يوجب حالا كالإرادة ، ولذلك يعرف الرجل نفسه باضطرار ، وإن لم يعرف النظر ، ولذلك يستحيل وجود النظر إلا في بعض الحى\* .

ومما يدل على ذلك أن كل ما أوجب للحى حالا فوجوده في محل لا حياة فيه يستحيل ، لأن الذى يخصه بالحى هو وجوده في بعضه ، ففى وجد في الجماد وفيها لا حياة فيه لم يكن له به اختصاص ببعض الأحياء ما ليس له ببعض ، فيجب أن لا يصح وجود الكلام فيها لا حياة فيه لو أوجب للحى حالا . وفى صحة ذلك دليل على أنه إنما يضاف إلى المتكلم لأنه فعله .

فإن قال : إنه متى وجد في بعض الحى\* أوجب له حالا ، ومتى وجد فيها لا حياة فيه أوجب للقديم حالا ، كقولكم في الإرادة ؟

قيل له : إن ما أوجب للحى حالا ففى وجد في المحل أحتاج إلى وجود الحياة ، كقولنا في الإرادة ، وإنما صح تعلق الإرادة بالقديم جل وعز من حيث توجد لا في محل . والكلام قد بينا أن وجوده لا في محل لا يصح ، فكيف يقال إن ما لا يوجد منه في بعض الحى فالقديم سبحانه هو المتكلم به ، على أن إضافة الكلام الموجود في الصدى إلينا كإضافة الموجود في لساننا إلينا ، لأن تعلقهما بنا على أمر

واحد ، فكيف يقال : إنه إذا حل بعضا [متا] يوجب لنا حالا ، وإذا وجد منفصلا عنا لا يوجب ذلك ، وإضافته إلينا في الحالين على حد واحد . ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : إن تحريكها بعضا من أبعاضنا يوجب لنا حالا ، وتحريكها غيرنا لا يوجب ذلك .

- على أن في الحروف ما يوجد في النفس والهواء الذي يخرق الفم دون نفّس اللسان واللهوات ، وإن كان لها تأثير في تقطيعه ، ولذلك إذا حبس نفّس الإنسان من كل وجه تعذر عليه [نطق] الحروف ، ومع ذلك يضاف إلى الواحد متا كإضافة ما يوجد في بعضنا . وهذا يسقط ما تعلق به السائل .

٢٨٢ ب /

وقد دل أبو هاشم --- رحمه الله --- على ما قلناه بأن قال : قد علم أنه تعالى

- ١٠ لو خلق للإنسان آيتين تصلحان للكلام لصح أن يوجد في كل واحد [ة] منهما من الحروف ما يضاد ما يوجد في الآخر .

ولأن الحروف المختلفة متضادة ، فلو كان يوجب للمتي حالا لاستحال ذلك من حيث كان يؤدي إلى كونه على صفة ضدين ، كما يستحيل وجود إرادة الشيء في جزء من قلبه وكرهته في جزء آخر ، من حيث يؤدي إلى كونه مريدا للشيء كرها له .

١٥

فإن التزم ملتزم ذلك ، وزعم أن وجود الحرفين الضدين في آيتين له يستحيل كاستحالة ما ذكرتموه في الإرادة ، فلا فرق بينه وبين من أحال وجود تحريك إحدى اليدين مع تسكين الأخرى ، أو التكلم بإحدى الآتين مع السكوت بالأخرى ، ولا فرق بينه وبين من قال : إن وجود كلتي الآتين يستحيل أصلا ، لما في جوازه من صحة وجود حرفين ضدين .

٢٠



ومما يقال في ذلك : إن كلام زيد وعمرو يصح وجوده جميعاً في جسم واحد، ولو كان يوجب له حالا لاستحال وجود ما يتعلق بالحين على وجه واحد . وبعد ، فكان يجب ألا يصح وجود الحرف الواحد بعد موته ، لأن الموت يحيل وجود ما يوجب له الحال ، وصحة ذلك تقتضي بطلان هذا القول ، على أن الكلام يستحيل على حروف مختلفة الأجناس ، ولما أوجب للحى حالا توجيهه لما هو عليه في جنسه ، فكان يجب أن يوجب كل حرف له من الحال ما يخالف ما توجيهه سائر الحروف ، بل كان يجب أن يوجب الصوت له حالا من حيث كان صوتاً ، حتى إذا صاح أو صرخ وجب حصوله على حال وأحوال مختلفة ، بل كان يجب أن يكون التصفيق يوجب له حالا .

٢٨٣ /

١٠ يبين ذلك : أن كل شيء أوجب للجملة حالا فيجابه لذلك يرجع إلى جنسه لا إلى وقوعه على وجهه ، على ما نقوله في الاعتقاد والإرادة ، إلى غيرهما من المعاني التي تختص بالحى .

وهذه الدلالة من أقوى ما يقال في هذا الباب ، ولست أعرفها مذكورة في الكتب ، فقد ثبت بهذه الجملة صحة ما ذكره ، وما يدل به على [ أن ] المتكلم منا إنما يصير متكلماً لأنه فعل الكلام ، يبطل القول بأنه يوجب للجملة حالا ، وإن كان هذا الأصل إذا ثبت أمكن أن ينفي عليه القول : بأن المتكلم إنما يصير متكلماً لأنه فعل الكلام .

## فصل

في أن حقيقة المتكلم أنه وُجد الكلام من جهته ،

وبحسب قصده وإرادته

الطريق إلى العلم بأن الشيء يضاف إلى الحى على جهة الفعلية هو : أنه متى علم

- وقوعه من جهته بحسب قصده وإرادته ودواعيه وُصف به ، وبهذه الطريقة يعلم  
• سائر ما يضاف إليه على جهة الفعلية ، كالضرب والتحريك والتسكين .

٢٨٣ -

وقد علم أن / أهل اللغة متى علموا وقوع الكلام بحسب قصد زيد وإرادته

ودواعيه وصَفُوهُ بأنه متكلم ، ومتى لم يعلموا ذلك من حاله لم يَصِفُوهُ به ، فيجب

أن يكون وصفهم له بأنه متكلم يفيد أنه فعل الكلام ، ولسنا نقى بذلك أنهم

- أفادوا به أنه المُحَدِّث له ، لأن ذلك مما يُعلم باستدلال ، ولا يكاد يقبى إليه  
١٠ إلا أهل النظر، وإنما يريد بذلك أنهم متى علموه متعلقاً به، وواقعاً بحسب قصده،

وصَفُوهُ متكلماً ، فيجب أن يكون ذلك فائدة هذه الصفة ، وإن كان لا يمتنع —

متى علمنا أن هذا التعلق يقتضى حدوثه من جهته — أن نقول : إن حقيقة المتكلم

أنه فعل الكلام وأحدثه ، ونقتهى في تلخيص فائدة هذه الصفة إلى غاية ما يمكن فيها

- على التفصيل، لما بنا بأن أهل اللغة إلى ذلك قصدوا وإن لم يعلموه، وأنهم لو علموه  
١٥ لعلوه حقيقة كونه متكلماً، ولما اقتصروا في فائدته على الجملة دون التفصيل .

ومما يبين ذلك : أن المعلوم من حالهم أنهم يقولون في المصروع : إن الجن

يتكلم على لسانه ، ولا يضيفون ذلك الكلام إليه ، وإن سمعوه من ناحية فيه على

الوجه الذى يسمعون من السامع، لما اعتقدوا أن فاعل ذلك الكلام هو الحى

- دونه، فصح بذلك أنهم وصفوا المتكلم متكلماً من حيث فعل الكلام .  
٢٠

فإن قيل : إنهم غلطون في هذا الاعتقاد عندكم ، فكيف يصح  
تعلقكم به ؟

قيل له : إن التوصل إلى معرفة حقيقة الصفة بإجرائهم على معنى اعتقدوه  
يصح كصحته فيما<sup>١</sup> عاموه ، ولذلك يعتمد في حقيقة الإله على تسميتهم الأصنام  
آلهة ، من حيث ثبت أنهم أجروا عليها هذه الصفة ، لا اعتقادهم فيها أن العبادة  
تحقق لها .

فإن قيل : إن أهل اللغة إنما سموه متكلماً لوجود الكلام في لسانه ، كان  
من فعله أو من فعل غيره ، فلا يصح ما أذعيتوه في حقيقة المتكلم .

قيل له : إن الذي قدّمنا من إضافتهم كلام المصروع إلى الجني يبطل ذلك .  
على أنا قد بينا أن وصفهم له بأنه متكلم يتبع اعتقادهم أن الكلام وقع بحسب  
قصد ودواعيه ، على ما ذكرناه في الضارب وغيره من صفات الأفعال ، فلو جاز  
ما قالوه في الكلام بلجاز مثله في سائر ما يوصف به على جهة الفعلية .

وليس لهم أن يقولوا : إنا نصف الله تعالى بأنه متكلم ، وإن لم يفعل كلاماً ،  
فكيف يصح ما ذكرتموه ؟

وذلك لأن ما قدمناه يبطل هذا القول ، ويبطل قولهم على جهة الاعتراض  
لكلامنا ، بأنه تعالى لو فعل في لسان العبد كلاماً لوجب كون العبد متكلماً ، لأن  
ما قدمناه قد أسقط ذلك .

يبين فساد ما قالوه : إن الواجب في حقائق الصفات أن تُعلم في الشاهد أولاً ،  
ثم تجرى على الغائب ، فكيف يصح الاعتراض على ما بيناه في الشاهد بالوجه الذي  
أدعوه في الغائب !

ومما يدل على ذلك : أنه قد ثبت صحة وجود الكلام في المصدى ، وأنه لا يصح كونه كلاما للحل أولا المحل بمضه ، ولا للتقديم سبحانه ، لأن ذلك الكلام قد يكون كذبا وسفها وعيها .

٢٨٤ ب /

وقد بينا أنه سبحانه لا يفعل القبيح ، بل يجب أن يكون المتكلم به هو الإنسان الذى يوجد ذلك الكلام بحسب قصده ودواعيه . وهذا يبين أن حقيقة المتكلم أنه فعل الكلام .

على أنا قد علمنا أن للكلام تعلقا بالمتكلم يقتضى أنه بأن يكون متكلماً به أولاً من غيره . ولا بد من كون ذلك التعلق معقولاً ، فلا يخلو من أن يكون إنما وُصف به لأنه حله ، أو لأنه حل بمضه ، أو لأنه أوجب له حالا ، أو لأنه فعله ، لأن ما عدا هذه الوجوه من التعلق لا مدخل له في هذا الباب . ولا يصح أن يكون الكلام كلاماً لمحلّه ، لأنه كان يجب أن يوصف به اللسان دون الإنسان ، وكان يجب مثله في مائز أقسامه وضروبه حتى يكون هو المخبر والامر والنهى . ولوجب أن يكون هو المذموم بالقبيح منه والممدوح بالحسن . وفساد ذلك في الظهور بمنزلة قول من قال : إن الضارب هو المحل ، وكذلك المتحرك والمسكن والفاعل ، وهذا يوجب ألا يحصل الفعل مقصوراً على إرادة الجملة ودواعيها ، وأن يكون كل محل منه قادراً عالمياً حياً .

على أنه لا يجب أن يحصل المحل متكلماً قط ولا غيره ، لأن الكلام اسم لجملة من الحروف . ولا يصح وجودها في محل واحد لحاجتها إلى أبنية مختلفة ، فكان يجب ألا يحصل قولنا « زيد في الدار » كلاماً لمتكلم ، لوجوده في محال متغايرة ، وأستحالة وجود جميعه / في محل واحد .

٢٨٥ ا /

ولا يجوز أن يكون المتكلم بالكلام من حلٍّ بضمّه، لأن ذلك يوجب أن يكون المتكلم هو اللسان، لأن الكلام يحل بضمّه، وكان لا يكون الإنسان بأن يكون متكلماً أولى من اللسان، بل كان يجب كونه بهذه الصفة أحق لأنه أخص بكون محله بعضاً له، ولوجب كون الصدى متكلماً دون الإنسان. ولو صح ذلك فيه، مع علمنا بأنهم يصفون به من وقع الكلام بحسب قصده على طريقة واحدة، لصح أن يقال: إن العالم بالعلم هو ما حلّ العلم في بعضه من القلب، وإن علم أن الموصوف به هو من اختص بحال يفارق بها غيره.

على أنه كان يجب على الوجهين جميعاً أن يوصف القديم حل وعز بأنه متكلم، لاستحالة حلول الكلام فيه أو في بعضه، ولا أنه أمر وناه<sup>(١)</sup>. وبطلان ذلك يوجب فساد ما تقدمناه.

ولا يجوز أن يكون الكلام كلاماً للتكلم لأنه أوجب له حالاً كالعلم وغيره، لما تقدمناه من الوجوه. فيجب أن يكون المتكلم متكلماً به لأنه فعله على ما قلناه. فإن قال: هلا قلتم: إنه إنما يكون متكلماً به لأنه قائم به على ما يذهب إليه؟ قيل له: لأن قولنا في الكلام إنه قائم بالتكلم كالحل<sup>(٢)</sup>، ولذلك يحتاج إلى تفسير، فإن أريد به أنه قائم به من حيث حله أو حل بعضه، أو يوجب له حالاً فقد يتنا فساد ذلك. وإن أريد به أنه وجد من جهته، فهو ما نذهب إليه.

ولا يمكن أن يقال إنه متكلم به لأنه قائم به، ويراد بذلك أنه يدوم ويبقى به، لأن البقاء لا يجوز عليه أولاً لأنه يدبره، كما يقال في السبل إنه قائم بالأمير. يعني أنه يدبره ويسوسه؛ لأن ذلك يستحيل في الكلام. فصح أنه لا يجوز أن يراد به إلا ما تقدمناه.

(١) الأصل: «أمرأناها». (٢) الأصل: «كالحل».

فإن قال : إنا نجعل حد المتكلم أن له كلاما دون ما ذكرتموه ، فما الذي يفسده ؟ .

- قيل له : لأن قولنا له كلام محتمل ؛ لأن هذه اللفظة تستعمل في أمور مختلفة وعلى وجوه متباينة . فيقال : له غلام ، بمعنى الملك ؛ وله رأس ويد ، بمعنى البعوضة ؛ ويقال : له رأى وسياسة [ بمعنى التفكير<sup>(١)</sup> ] ، ويقال : له إحسان ، بمعنى الفعلية ؛ فكيف يصح مع احتمال<sup>(٢)</sup> لها ذكرناه وغيره أن يجعل حدا لقولنا متكلم ؟ ومن حق من يحد الشيء أن يأتي بما هو أكشف من المحدود وأدل على الفرض . فإن أراد بذلك أنه فعل الكلام ، فهو الذي أردناه . وإن أراد سائر الوجوه ، فذلك مما قد يتنا فساد .

- ١٠ فإن قال : أو ليس يقال في الجملة : إنها خروءا وعيباء لا على جهة الفعلية ، ولا لسائر ما ذكرتموه من الوجوه ، بفوزوا مثله في كونه متكلما .

قيل له : إن المراد بوصفنا يزيد بأنه أخرس ، أن آله التي يفعل بها الكلام فسدت . فمن حيث كانت آلة له جاز أن يعبر عن الجملة بعبارة تنفي عن فسادها ، وذلك لا يتأتى في كونه متكلما . فلم يبق إلا أن حقيقته ما قلناه .

- ١٥ فاما الصفات التي يوصف بها في المدح والذم ، فإنها تتبع وجود الفعل من جهته ، / وذلك كالتابع للصفات التي يستحقها على جهة الفعلية ، فذلك أجرى عليه في الحقيقة .

١٢٨٦

- فاما قولهم : إنه قد يقال وجه الثوب ويضاف إلى هذه الوجوه التي قدمناها ، وكذلك ثوب نزع ، وباب حديد ، إلى ما شاكله ، فبعيد . لأننا عقدنا الكلام على أن كل شيء يضاف إلى الجملة الفاعلة لم يتصل من الأقسام التي ذكرناها . وذلك إضافة الشيء إلى غيره على الحقيقة ، وذلك لا يتأتى فيما قالوه .

(١) زيادة يفتضها سياق الكلام . (٢) الأصل : « احتمال له » بزيادة « له » .

ومعنيين ما قلناه أن الأمر والنهي والخبر وغيرها إنما تحصل على هذه الوجوه بقصده، على ما بيناه في باب الإرادة . ولا يجوز أن يقع الكلام على بعض الوجوه بقصده إلا وأنها تضاف إليه على جهة الفعلية اعتباراً بسائر ما تؤثر قصوده فيه .  
وحالة القول في هذه الصفات أنها على ضروب ثلاثة : أحدها يستحقه المحل ، والثاني المحلى ، والثالث الفاعل . وإنما جعلناه قسمًا ثالثاً لأنه قد يكون فاعلاً، ولا يكون حياً .

والصفات التي يستحقها المحل قد تكون لمعنى وغير معنى . فما يكون لمعنى ينقسم فقيه ما يفيد حالاً للحل ، نحو كونه كائناً في بعض المحادثات . وما يستحقه المحلى فجميعه يفيد كونه على حال حل ما استقر عليه المذهب ، إلا ما ينبئ عن تأثير في الآلات ، نحو قولنا أنحرس أعمى ، إلى ما جرى مجراه . ١٠

وأما صفات الفاعل فجميعها تفيد وقوع الفعل منه ولا تفيد له حالاً . وقد بينا الأمارات<sup>(١)</sup> التي تنفصل بها الصفات التي توجب كون المحلى على حال مما يفيد كونه فاعلاً . فيجب أن يعتبر هذا الباب هذا الاعتبار . فقد نهينا على الطريقة فيه .

وقد بينا في باب الصفات أن حقيقة الصفة لا يجوز أن تختلف في الشاهد والغائب ، وكشفنا القول فيه ، فيجب أن تكون حقيقة المتكلم أنه فعل الكلام في القديم والمحدث جميعاً ، وهذا يبطل وصفهم له بأنه متكلم فيما لم يزل . ويجب أن يوصف بذلك عند فعله الكلام . ومن منع من وصفه جل وعز بأنه متكلم ووصفه بأنه قائل وأمر ، من حيث ظن أن هذه اللفظة تنبئ عن تكلف فعل ١٥

(١) الأصل : « وغير ما » .

(٢) الأصل : « بغيره » .

- الكلام، أو عن أعمال النفس فيه، وأن ذلك يستحيل على الله تعالى، فقد أبعد .
- وذلك أن أهل اللغة يقصدون بوصفه بأنه متكلم إلى أنه فصل الكلام فقط ، على ما قدمناه . وذلك يسقط قولهم ، ولا معتبر بوزن اللفظ، إذ لو كان به اعتبار لأمتنع أن يوصف بأنه متفضل ومتوعد إلى ما شاكلة . وقد بينا أنا لا نراعى
- في إجراء الأسماء والصفة على الله تعالى ورود السمع، فليس لأحد أن يمنع من ذلك من حيث لم يرد الكتاب به .



## فصل

في أن القديم تعالى قادر على إحداث الكلام الذي بيننا حقيقته

٢٨٧ /

قد دللنا على أن من حق القادر لنفسه أن يقدر على كل جنس / نتناوله  
القدرة، لأنه لا يجوز أن يقصر حاله فيما يقدر عليه من حال القدرة، مع علمنا بأنها  
لا تتعدى في التعاقب الجزء الواحد من الجنس الواحد في الوقت الواحد، وأن  
القادر لنفسه يجب أن يقدر على ما لا نهاية له من هذا الوجه .

فإذا صح ذلك وثبت أن الكلام يُقدر عليه بالقدرة، فيجب كونه - تعالى ذكره -  
قادرا عليه . وإنما لا نقول إنه قادر على مقدور غيره ، أو ما يصح كونه مقدورا  
لغيره ، لما يؤدي إليه من إثبات مقدور واحد لقادرين ، إلى غير ذلك مما بينا  
فساده . وإثباته قادرا على جنس الكلام لا يؤدي إلى شيء من ذلك ، فيجب  
القضاء بفساده .

على أننا قد بينا أنه - تعالى ذكره - قادر على أجناس الاعتمادات والمصالحات ،  
فيجب كونه قادرا على الكلام ، لأن من حق القادر على سبب الشيء أن يكون  
قادرا عليه .

فإن قال : إننا نحيل كونه قادرا على الكلام من حيث ثبت كونه متكلماً لنفسه  
أو للكلام قديم ، كما يحيلون كونه قادرا على العلم والقدرة والحياة ، من حيث ثبت  
كونه قادرا عالماً حياً لنفسه .

قيل له : إننا قد بينا الوجه الذي له يستحيل وجود علم ، لا في محل ، وأن ذلك  
يؤدي إلى خروجه تعالى أو خروج غيره عن الصفة التفسيرية عند حدوث حادث .

٢٨٧ ب /

وكذلك القول في القدرة والحياة فإن وجودهما لافي محل يقتضى قلب جنسهما ،  
وليس كذلك حال الكلام ، لأنه لا أمر يحيل وجوده في المحال على وجه يكون  
القديم تعالى متكلما به ، لأن ما آدعوه من كونه متكلما لنفسه قد ثبت بطلانه ،  
فلا يصح أن يجعل مانا من كونه فاعلا للكلام قادرا عليه .

- وبعد . فلو ثبت ذلك كان لا يمنع مما قلناه ، لأن الكلام الذى بينه قادرا  
عليه متى وجد لم يوجب له حالا ، كالعلم والقدرة ؛ فلا يصح أن يقال إنه أوسطه  
يقتضى إخراجها عما هو عليه لنفسه .

- على أن كونه متكلما من حيث فعل الكلام ، لا ينافي كونه متكلما لنفسه على  
وجه ولا ضد ينافي ذلك . فلو ثبت ما قالوه لم يمنع كونه قادرا على إحداث هذا  
الكلام أيضا . وسائر ما يدل به على أنه عز وجل قد فصل الكلام يدل على كونه  
قادرا على جنسه ، لأن إيجاد الفاعل ما لا يقدر عليه محال .

- على أن من خالف في ذلك يقول : إن أفعال العباد مقدورة لله ، فكيف  
لا يصح أن ينفرد تعالى بإيجاد الكلام . وإذا صح أن ينفرد بإيجاد كل فعل يقدر  
على جملة كسبا للعبد عندهم ، فهلا صح مثله في الكلام .

- فإن قالوا : إنه تعالى ذكره قادر على إيجاده في المحل مفردا به ، لكنه  
لا يوصف به ، ولا يصير متكلما لأجله .

قيل لهم : إنا قد دللنا على أن فاعل الكلام يجب كونه متكلما به دون محله .  
وفى ذلك إسقاط ما ذكرتموه .

٢٨٨ ا /

فإن قالوا : إن كونه قادرا على الكلام يقتضى حاجتنا إلى آلة وجارحة ،  
لأن إيجادها لا يصح إلا على هذا الوجه .

قيل لهم : إن الواحد منا إنما يحتاج إلى الآلة في ذلك لكونه قادرا بقدرته لا يصح أن يفعل بها إلا باستعمال محلها ، ولذلك يحتاج في الكتابه وغيرها إلى آلة . فإذا كان تعالى ذكره قادرا لنفسه فيجب أن يصح منه إحداث الأفعال في المحال من غير آلة ، فإن كان ذلك الفعل يحتاج إلى المحل فقط أوجده فيه ، وإن احتاج إلى معانٍ فيه أوجدها وأوجد ذلك المعنى فيه . وإذا جاز أن يفعل العلوم في القلوب ولا تكون آلة له ، ولا تحصل محتاجا إليها ، فكذلك القول في الكلام إذا أوجده في المحال الميئنة . وإنما صارت آلة لنا لاحتياجنا إلى أن نعملها في الكلام ، ونصل بها إلى إيجادها . فإذا غني تعالى عن الحاجة إلى ذلك ، فكيف يقال إن الآلة إذا استحالت عليه فيجب استحالة كونه قادرا على الكلام ؟ .

ولا يقدح فيما قلناه ما نحيل وصفه به تعالى ، نحو كونه عابدا وخاضعا وشاكرا ، إلى ما شاكله ، لأن هذه الصفات لا تعدو كون الموصوف فاعلا لهذه الأمور فقط ، بل تقتضي زيادة فائدة وتقتضي جواز التغير على الموصوف وحلول الأعراض فيه ، وكونه متكلماً كونه محسناً في أنه لا يُقيد إلا الفعلية ؛ فلذلك صح كونه قادرا على أن نصير متكلماً ، على ما قلناه .

## فصل /

في أن القديم سبحانه قد فعل الكلام وحصل به متكلماً

- طريق إثباته — جل وعز — متكلماً هو العلم بوجود الكلام من جهته  
لا غير، كما قوله في كونه محسناً أو رازقاً مميّناً، إلى ما شاكله من الأوصاف المشتقة  
من الفعل . وإنما كان كذلك لأن إثبات الفعل فعلاً لفاعله من حيث ثبت  
• كونه قادراً عليه لا يصح ، فيجب أن يرجع في إثباته فاعلاً إلى العلم بوجود  
ذلك الفعل من جهته . وقلنا إنما نعلم أنه تعالى يثيب بالعقل ويعاقب بالسمع  
لا يفترض ما قدمناه ، لأننا نبيّز وجود الثواب من جهته ونعلمه مثبياً . فلم يحصل لنا  
العلم بكونه مثبياً إلا من حيث علمنا وجود الثواب من جهته . وإنما يختلف  
طريق العلم بوجود الفعل منه . وربما علمناه بالخبر ، وربما علمناه بالإدراك ،  
• أو لأنه وجد على وجه لا يصح أن يفعله سواه ، إلى ما شاكل ذلك .
- فإن قال : هلا صح التطرق إلى العلم بكونه متكلماً بأفعاله وصفاته ، كقولكم  
في كونه قادراً حياً ؟ أو ليس مخالفكم بثبته متكلماً من حيث استحالة كونه أنكرس  
وساكناً ، كما تثبتونه مدركاً من حيث استحالة الآفات عليه ، مع كونه حياً ،  
• وتثبتونه عالمياً من حيث استحالة تضاد العلم عليه ؟
- قيل له : إن الفعل لا يدل إلا على اختصاص الفاعل بالصفة التي لكونه عليها  
يصح منه ، ولا فعل يمكن أن يقال إنه يصح / من القديم تعالى من حيث كان  
اختصاص الفاعل بالصفة التي لكونه عليها متكلماً ، فكيف يتوصل به إلى أنه  
متكلم ؟ وكيف يصح ذلك فيه ولا يصح في الشاهد ، لأننا قد علمنا أن  
فعل القادر مطلقاً لا يقتضي كونه متكلماً البتة ، وكذلك الفعل على وجه ؟ وكيف

يمكن ذلك وقد بينا أنه ليس للتكلم بكونه متكلما حال فيعلم أن الفعل يدل عليه كدلالته على كونه قادرا وعالما ، وإنما يفيد كونه متكلما وجود الكلام من جهته . والفعل إذا وجد من جهة المتكلم فإنه لا يدل على وجود فعل آخر من جهته ، إذا لم يكن وجوده متعلقا بوجوده ، فكيف يدل الفعل على كونه تعالى متكلما ؟ وقد بينا من قبل أن الكلام هو المسموع ، وأنه ليس بمعنى في القلب ، فليس لأحد أن يقول : إن ظهور الكلام المسموع يقتضى كونه متكلما بذلك الكلام . فأما إثباته متكلما لنفى السكوت والخرس عنه ، فلا يصح ؛ لأننا إنما نوجب ذلك في الشاهد لأمر يرجع إلى أنه يتكلم بآلة ، فالتكلم لا بآلة يجب ذلك فيه ، وسنستقصى القول في إبطال هذا الوجه من بعد . ولستأ تثبت جل وعز عالما لاستحالة أضداد العلم عليه ، وإنما تثبت كذلك لظهور الفعل المحكم / منه .

٢٨٩ ب

[<sup>(١)</sup> كيف نقول ذلك ونحن نجزئ خلو الحى من سائر ما يتعاقب عليه ؟ وقد بينا ذلك في بعض الأعم <sup>(٢)</sup> .

فقد صح بطلان ما سأل عنه ، وثبت أن طريق العلم بكونه تعالى متكلما هو أن نعلم وجود الكلام من جهته .

فإن قالوا : وما السبيل إلى معرفة وجود ذلك من جهته ، ولا شيء من الكلام يُسمع إلا ويجوز كونه من فعل غيره ، لأنه مقدور للعباد ، ولا فصل بين من أدعى العلم بذلك وبين من أدعى العلم بأن بعض الحركات فعل لله سبحانه ، مع جواز كون العبد قادرا عليه .

[ قيل : <sup>(١)</sup> : أو ليس من قولكم إن الطريق إلى معرفته تعالى الحوادث التي يستحيل دخولها تحت مقدور العباد ، لأن ما يصح دخوله تحت مقدورهم لا يعلم <sup>(٢)</sup> ]

(١) تلكه يستقيم بها الكلام . (٢) يظهر أن في العبارة ظاهرا وصوابا « وقد بينا به في ذلك في العلم » .

وجوده من جهة الله سبحانه ، وذلك قائم في الكلام فيجب ألا يصح أن تعلموا في شيء من الكلام أنه كلام له تعالى .

فإن قلتم : إنا نعلم ذلك من حيث يقع على وجه من الفصاحة لا يتأتى مثله من العرب الذين قد تناهوا في الفصاحة .

- ٥ قيل لكم : ما الأمان من أنه تعالى قد أعطى بعض القادرين من المعلوم ما يتمكن معه من فعل ذلك ، كملك أو غيره؟ فلا يدل ما ذكرتم على أنه تعالى متكلم بذلك أصلاً .

فإن قلتم : إنا نعلم ذلك بقول الرسول صلى الله عليه ، أو الإجماع .

- ١٠ قيل لكم : إن ذلك إنما يصح بعد أن يثبت أن أول من علم كلام الله عز وجل يصح أن يعلمه كلاماً له ، ثم يؤديه إلى غيره من الرسل ، ويعرفنا ذلك من حاله . فإما إذا استحال فيجب تعذر الطريق إلى العلم بما ذكرتم . وهذا يبطل قولكم ، وسين أنه تعالى متكلم لنفسه أو بكلام قديم ؛ لأنه إذا وجد كونه متكلماً ، وبطل كونه كذلك بكلام حادث وجب ما ذكرناه .

١٢٩٠

- ١٥ قيل له : إنا لانعلم الكلام كلاماً له سبحانه بأن نسميه فقط ، وإنما نعلمه كلاماً له إذا حصل معجزاً ودل على صدق الرسول صلى الله عليه . وخبرنا أنه كلامه جل وعز ، وأنه لم يمكنه من قدر من العلم يمكنه معه فعل مثله ، ولنا نعلم بهذه الطريقة كون ما سمعه منه عليه السلام كلاماً له سبحانه ؛ لأن الحكاية عندنا غير المحكي ، وإنما نعلم بذلك أن المحكي كلامه عز وجل ، والمَلَك الذي أدها إلى الرسول صلى الله عليه إنما يعلمه كلاماً له جل وعز بمعجز يظهر ، يقتضي أنه المتكلم به ، لأنه تعالى إذا فعل الكلام وقارنه الإخبار عن أنه المتكلم به ، ووجد عنده معجز ، علم بذلك أنه كلامه جل وعز . فإذا علمنا بهذا الطريق أنه كلامه جل وعز صح أنه متكلم به ، وسقط بذلك ماثر ما سأل عنه .

ولا يمكن أن يستدل على إثبات كلام له تعالى بورد الخاطر ، لأنه عندنا قد يجوز أن يكون من فعل الملك .

- وليس لأحد أن يقول : إن قوله صلى الله عليه في القرآن : إنه من كلام الله عز وجل ، إذ [لو<sup>(١)</sup>] لم يمكنه حمله على الحقيقة من حيث كان حكاية لكلام الله تعالى ، فغير بعيد ألا يراد به المحكى أيضا ،<sup>٥</sup> وأنه إنما قال ذلك من حيث مكنته من فعله وخصه بذلك دون غيره ، وذلك أنه لا خلاف أن الرسول صلى الله عليه كان من دينه أن القرآن كلام الله في الحقيقة ، بل ذلك يُعلم من دينه ضرورة . وإنما الكلام في هل ما يسمع منه حكاية لكلام الله ، أم هو نفسه كلام الله تعالى ؟ فصرفه إلى ما قاله السائل لا وجه له ، وما في كتاب الله تعالى من قوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ . وقوله سبحانه : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبْرُكٌ ﴾ .  
١٠ وقوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ . وقوله جل وعز : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ . وقوله سبحانه : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكْتُفَرُ بِهِ ﴾ ، يدل على أنه جل وعز متكلم بالقرآن الذي هو المسموع ، أو الذي المسموع حكاية له .
- ١٥ وأما إجماع الأمة على ذلك فأظهر من أن يتكاف ذكروه . وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كان الله ولا شيء ، ثم خلق الذكر . وما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي » يدل على ما قلناه . فقد ثبت بهذه الجملة كونه جل وعز متكلمًا في الحقيقة . ونحن نبين بطلان القول بأن له كلاما خارجا عن هذا الجنس فيما بعد . وكل ذلك يصحح ما قلناه .

٢٠ (١) تكملة يستقيم بها السياق .

## فصل

في أنه تعالى لا يجوز أن يكون متكلماً لنفسه<sup>(١)</sup>

/ ١٢٩١

- ٥ إثبات صفة له عز وجل للنفس لا تمقل لا يصح، لأن ذلك مما يجب كونه معقولا ومتوصلا إليه بالدليل . ومتى لم يصح فيه كلا الأمرين وجب العلم بنفيه ؛ لأن الصفات النفسية فيما يعلم بالدليل يجب إثباتها بالدليل، كما يجب فيما يعلم بإثباته بالإدراك إثباته بالإدراك . فإذا صح ذلك وبيّنا أنه ليس للتكلم متا بكونه متكلماً حال، وأن الذي يعقل من ذلك هو كونه فاعلا للكلام، فكيف يصح أن يثبت تعالى متكلماً لنفسه ولا تمقل للتكلم حال أصلا ؟ وإنما صح كونه قادرا لنفسه لما ثبت للقادر اختصاص بحال بان به من غيره . وذلك لا يصح في كونه متكلماً فكيف يصح إثباته كذلك للنفس . على أن ذلك يتناقض على ما قاله شيخنا أبو هاشم رحمه الله، لأن كونه متكلماً يقتضي إثبات كلام وجد من جهته ، وكونه كذلك للنفس يقتضي نفي الكلام أيضا ، لأن المستحق للصفة النفسية يستغنى عن معنى يوجب تلك الصفة . ولهذا أحلنا كون المتحرك متحركاً للنفس، لأن آخر الكلام يتقضى أوله ، على القول الذي كان يقول فيه : إنه ليس للتحرك بكونه متحركاً حال . فقد صح أن إثباته سبحانه متكلماً لنفسه محال ، وأنه بمنزلة إثباته عادلا لنفسه، ومحمّنا لنفسه، في باب الاستحالة والتناقض . على أنه لا تمقل للتكلم صفة إلا ما يعلم من صفة الكلام المسموع . فلو كان القديم تعالى متكلماً لنفسه لم يصح أن يثبت الا على مثل حال الكلام المسموع ، وإلا لم يعقل لهذا الكلام معنى

(١) في حاشي الأصل : « بلغ نظرا من أوله - واحد قد على نفسه » .

(٢) الأصل : « إثباته » .



أصلاً، وهذا مستحيل؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون من جنس هذا الكلام المسموع، وذلك يوجب استحالة قدمه أو كون هذا الكلام قديماً، وكلا الوجهين محال. على أنه لو كان متكلاً لنفسه لوجب كونه في ذاته على صفات الحروف كلها، وهي متضادة عند شيخنا أبي هاشم، فكان يجب كونه تعالى على صفات متضادة تستحيل في الموصوف لأى وجه استحقتها للنفس أم لعلته، لأن ما له استحتمل ذلك هو يضاده دون ما عداه، على أنه كان يجب أن تكون ذاته بمنزلة سائر أقسام الكلام وضروبه<sup>(١)</sup>، ليصح أن يكون متكلاً بسائر أقسام الكلام وضروبه. وقد علمنا استحالة ذلك، لأن كونه كذلك للنفس يقتضى حصوله بهذه الصفات فيما لم يزل، وفي كل حال. وكونه بصفة هذه الأقسام يقتضى حصول هذه الصفات على ضرب من الترتيب على الوجه الذى يحصل في أقسام الكلام، وذلك يتناقض. فتجب استحالة ما يؤدي إليه.

وبعد، فإنه لو كان متكلاً لنفسه، ومن حق الكلام ألا يكون مفيداً إلا بأن يترتب في الحدوث على الوجوه التى وضعت لتفيد المعاني. وقد علم أن هذا الوجه يستحيل فيه لو كان متكلاً لنفسه، وكيف يصح أن يكون متكلاً لنفسه على الوجوه المفيدة؟ وهل هذا القول إلا بمنزلة من قال في الواحد منا: إنه متكلم لنفسه لا بكلام يحدثه، وهو مع ذلك يتكلم على الوجوه المفيدة؟ فإذا تناقض ذلك لاستحالة هذا المعنى على ذات الواحد منا، فكذلك القول فيما قالوه. على أن كونه متكلاً لنفسه يؤدي إلى إثباته على صفة، يفرضه، بأن يكون متكلاً فيما لم يزل، من غير أن يستفيد بكونه متكلاً أو يفيد غيره، وهذا غاية النقص في كون الواحد منا متكلاً. وذلك مما لا يصح عليه تعالى في صفات النفس، على ما بينا من قبل.

(١) الأمل: «وصورته». واثبتنا ما أثبتنا استثناء ما بما ساقى.

في باب الإرادة ، حيث دللنا على أن كونه مريدا للقيح يقتضي النقص ؛ كان مريدا لنفسه أو بإرادة . وإنما حسن من الواحد منا أن يتكلم في نفسه لأنه يحفظ به ، أو يتذكر ، أو بوطن به نفسه إلى ما شاكلة . وذلك لا يتأتى فيه تعالى . فيجب صحة ما ذكرناه .

- ٥ على أن كونه متكلماً للنفس فرع على إثباته متكلماً . وقد بينا أن الذي به ثبت متكلماً هو حدوث الكلام من جهته ، فيكف يقال إنه للنفس ؟ .

على أن شيخنا أبا هاشم - رحمه الله - قد بين أن صفات النفس فيه تعالى يجب أن يقتضيها الفعل ، أو يقتضيها ما يقتضيه الفعل ، لأن ما لا يتأتى فيه ذلك لا يصح إثباته من صفاته سبحانه ، لأن طريق العلم به إذا كان هو الفعل فيجب أن يكون هو الطريق إلى ما يختص به من الصفات ، وألا يصح إثباته على صفة لا يقتضيها الفعل على وجهه ، كما أن ما طريق إثباته الإدراك ، لا يصح إثباته على صفة يختص بها إلا من جهة الإدراك ، ولذلك أوجبنا إدراك الشيء على سائر صفاته النفسية ، لو حصل له صفات للنفس .

- ولذلك قلنا : لو كان السواد حوضة لوجب كونه مدركاً من الوجهين . فإذا صح ذلك ولم تقتض مجزئ أفعاله كونه متكلماً ، ولا وقوعها على بعض الوجوه ، ولا شيء من صفاته . / اقتضى ذلك فيه ، فتجب إحالة القول بأنه متكلم لنفسه ، على أنه لو كان متكلماً لنفسه لوجب كونه متكلماً بسائر أقسام الكلام وضروبه ، لأن ذلك مما يصح من كل متكلم أن يتكلم به ، إذا لم تكن به آفة ، كما أنه إذا كان قادراً لنفسه صح أن يقدر من كل جنس على مثل ما تصح كونه مقدوراً لغيره ، وإن كان لا يجب كونه مقدوراً على ما يقدر عليه غيره ، ولا متكلماً بنفس ما يتكلم به غيره ، من حيث كان المقدور يختص بقادر دون غيره ، وكذلك الكلام . وتفاوت

٢٩٢ ب /

(١) الأصل : « يقتضيها » .

حالتها حال المعلوم، ولذلك أوجبنا كونه عالمًا بكل معلوم من الأجناس والأعيان،  
لما كان عالمًا لنفسه . ولم نوجب كونه قادرًا على كل عين، وإن كان قادرًا لنفسه .

وإذا صح ذلك فيجب أن يكون متكلمًا بالكذب والصدق، والأمر بالقيح، والنهي  
عن الحسن، ويُخبر عن كل ما يصح الإخبار عنه، ويأمر بكل ما يصح الأمر به .

وهذا شيء متى قبل به أدى إلى الخروج من الدين، وألا يوثق بكذب ولا شرع

ولا خبر عن كل ما يصح الإخبار عنه، ولا أمر بكل ما يصح الأمر به . وهذا  
مخالف لقوله تعالى : ﴿ منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ﴾ .

فإن قيل : إنه تعالى يجب أن يكون متكلمًا بأقسام الكلام، فأما ضروبه

فلا يجب، لأن كون الكذب كذبًا يرجع إلى القصد لا إلى جنسه، ولا يصح أن

يثبت لنفسه على صفة يحصل الموصوف عليها بالقصد . فنحن نقول : إنه يتكلم بمثل  
الكذب، ولا يجوز / كونه متكلمًا بالكذب . وكذلك قولنا في سائر ضروب الكلام .

قيل له : إن هذا بعينه يوجب ألا يكون صادقًا لنفسه، ولا أمرًا بالحسن

لنفسه . فإذا بطل ذلك بطل ما تعلقوا به .

وبعد . فإن الأمر عندهم لا يكون أمرًا بالإرادة ولا الخبر، فكيف يصح لهم

ما تعلقوا به ؟ ويجب لو كان خبرًا وكذبًا وأمرًا بإرادة أيضًا أن يكون تعالى، إذا

كان مريدًا لنفسه عندهم، أن يريد الإخبار بالخبر على وجه يكون صادقًا وكذبًا .

وفي ذلك صحة ما أزمناهم، فإن قالوا : إنه متكلم لنفسه ولا يجب ما قلتموه،

كما أنه قادر لنفسه عندهم، ولا يجب كونه قادرًا على مقدور غيره . فهذا قد أسقطناه

وبينا القول فيه في تضاعيف الدلالة، وبيننا أن ذلك يقوى ما ذكرناه في كونه

(١) الأصل : « ويأمر » . (٢) الآية ٧٨ من سورة غافر .

متكلما ، وفصلنا بينه وبين المعلوم ، وبسطنا القول فيه في باب الإرادة أيضا ،  
وذلك يسقط السؤال .

- على أنه لو كان متكلما لنفسه لوجب كونه متكلما لكل أحد ، في كل وقت ،  
على كل وجه ، لأنه إذا ثبت ذلك للنفس فليس بعض المتكلمين بأن يكلمهم أولى  
من غيرهم ، ولا بعض الأوقات بأن يكلمهم فيه أولى من بعض ، على ما دللنا عليه  
من قبل في أن صفات النفس لا يقع فيها اختصاص في الوجه الذي تصح عليه ،  
فإذا بطل كونه متكلما لكل أحد في كل وقت على كل وجه . بطل كونه متكلما  
لنفسه ، فإن قال : إني لا أقول : إنه متكلم للنفس ، وإن كان متكلما لنفسه .

٢٩٣ ب /

- قيل له : إن المتكلم إنما يصير متكلما لغيره بما به يصير متكلما ، وإن كان  
كونه متكلما أخص من كونه متكلما ؛ كما أن المخبر إنما يصير مخبرا بما به يصير متكلما ،  
وإن كان أخص منه . فلو كان متكلما لنفسه وجب كونه متكلما على سواء ، وليس  
كذلك حال الوصف بأنه معلم ، لأن معناه أنه فعل العلم في غيره ، وإن كان قد  
تُعرف في الشاهد استمالة فيمن يلقن غيره ، ويحترف بذلك ، فلذلك صح أن  
يختص بالتعلم بعضا دون بعض ، وإن كان في كونه عالما لا يختص بأن يعلم معلوما  
دون غيره .

١٥

فإن قال : إنا لا نقول إنه متكلم لنفسه ، بل نقول : إنه يعلم غيره بالتعليم  
لا لنفسه ، ونقول : إنه متكلم لنفسه ، كما أنه عالم لنفسه .

- قيل له : إن فعل العلم في قلب الغير معقول ، فيصح أن نعتده بوصفنا له  
بأنه معلم ، ويجعل المستفاد بذلك غير المستفاد بوصفنا له بأنه عالم ، وليس هاهنا  
أمر معقول يسمى متكلما تكليا سوى الكلام الذي يتكلم به الغير ، فكيف يصح أن  
يجرى مجرى ما ذكرناه في التعليم ؟ ويدل على ذلك : أن المتكلم لغيره لو فعل تكليا

٢٠

غير الكلام المسموع منه كان لا يتمتع أن يفعله ولا يفعل الكلام على بعض الوجوه،  
أو يفعل الكلام قصداً به إلى الغير، ولا يفعل التكليم فيكون مكلماً والحال هذه  
غير متكلم، أو متكلماً غير مكلم. فإذا استحال ذلك بطل ما قالوه، وقد بيناه  
في باب الإرادة في إبطال القول بأن المحبة غير الإرادة، وفيما يفيد في إبطال القول  
بأن الكلام غير الأصوات المقطعة يبطل القول بأن الكلام غير المتكلم، فلا وجه  
لإعادته.

١٢٩٤ /

فإن قال: إذا كان كونه مكلماً يتعلق بالغيردون كونه متكلماً، فيجب أن  
يفيد معنى سوى ما يفيد القول بأنه متكلم.

قيل له: إن تعدّيه إلى الغير هو من حيث يقصده به، كما أن تعلقه بالغير عنه  
هو بالقصد، فلا يجب ما ذكرتم. وكذلك كونه غير الكلام، كما لا يجب مثله في الخبر.  
فإن قال: إني أترجم ما ذكرتم، فأقول: إنه مكلم لكل أحد ممن يصح أن  
يكلمه من حيث كفهم وأصمهم ونهائم.

قيل له: كان يجب أن يكلمهم على حد ما كالم موسى عليه السلام، وفي سائر  
الأوقات، إن كان مكلماً لنفسه، وكان يجب أن يكلم غيرهم، لأنه يصح أن يكلم  
من ليس يعاقل. وإنما يصح ذلك عندنا لكونه عبثاً.

فإن قال: إني أقول إنه كالم كل موجود بأن قال له: كني، فكان.  
فيل له: إنه كان يجب أن يكلم كل موجود بسائر أقسام الكلام، وفي سائر  
الأوقات. وكان يجب أن يكلم المدوم فيما لم يزل كما يكلم الموجود الآن، لأن صحة  
ذلك في الجميع على سواء فيما لم يزل، وما تدين به من بعد من أنه جل وعز لا يقول  
للأشياء التي يحدثها «كوني» يبطل هذا القول.

(١) رفع في الأصل في آخر الوجه رقم (١٩٣ ب) من المصوّرة زيادة السطر الأخيرها، وهو من  
أول قوله: «المحبة» إلى كلمة «بأن».

٢٩٤ ب /

فإن قال : إن كونه متكلما يتمدى إلى مكلم موجود، كما يتمدى كونه رائياً إلى مرئى . وجود ؛ فلذلك لم يوصف بأنه مكلم فيما لم يزل ، ووصف بأنه متكلم ، كما لم يصفوه بأنه راه لم يزل ، وإن كان بصيراً عندكم فيما لم يزل .

- قيل له : لو سلم أن الأمر كما ذكرته لوجب عند وجود الأشياء أن يكون متكلماً لها بسائر ما يصح أن يكلمها به في كل وقت ، حتى يسوى بين الحى والجماد ، والجلوه والعرض ، والأنبياء وغيرهم ، وحتى يكلم الواحد منا بالأمر بالشىء والنهى عنه ، والإخبار عن الشىء على وجه الكذب والصدق ، كما يجب كونه رائياً لكل ما يصح رؤيته عند وجوده من غير تخصص .

- على أن للرأى عند وجود المرئى حكم حاصل لم يكن له من قبل . فيصح القول بأنه عند كونه رائياً يجب أن يرى كل موجود تصح عليه الرؤية ، وليس للكلم حال سوى كونه متكلماً ، وإذا كان متكلماً لم يزل ، وجب كونه متكلماً لم يزل ، كما يجب كونه عندهم مخبراً وأمرأ وناهياً لم يزل .

- وبعد ، فإن كونه متكلماً لا تعلق له بوجود المكلم ، لأنه يصح من أحدنا أن يقصد بكلامه كل ما ينتقده من موجود ومعدوم ، وحى وجماد ، كما يصح أن يقصد بكلامه من يفهم ومن لا يفهم ، فتعليقهم كونه متكلماً بوجود المكلم لا يصح .  
وإنما علقنا كونه رائياً بوجود المرئى لما ثبت أن عدمه يحيل رؤيته ، ولم يثبت أن عدم الشىء يحيل أن يكلم ، بل قد ثبت خلافه ، فيجب إبطال ما / تعلقوا به .

٢٩٥ أ /

- فإن قال على الجواب الأول : إن من حق المكلم أن يكون موجوداً ، ويكون مع ذلك ممن يفهم ما تكلم به ، فلذلك لم يجب كونه متكلماً للجماد والأعراض .  
قيل له : على تسليم ما سألت عنه ، يجب كونه متكلماً لكل حى على كل وجه يصح أن يكلم عليه ، حتى يأمره بكل شىء ، وينهاه عن كل شىء ، ويخاطبه

بالصدق والكذب ، وذلك كاف في إبطال قولهم ، فكيف وما قاله لا يصح ؟ لأن  
الواحد منا قد يكلم من لا يفهم ، ويصح ذلك منه ، كما يكلم من يفهم ،  
وإنما يصح ذلك منه ، لأنه يكون عابثا غير مفيد ، وإذا صح أن يكلم من لا يفهم  
فيجب أن يصح أن يكلم الجماد والممدوم ، كما يصح أن يأمر الكل . والكلام  
في حسن ذلك يخالف الكلام في صحته ، وصفات النفس لا تختص بما في الشاهد  
دون ما يصح ، فيجب كونه مكشلا لكل شيء من حيث صح في كل شيء ، أن  
يكلم ، كما يجب كونه عالما بكل شيء إذا كان عالما لنفسه .

فإن قال : أقول في ذلك كقولكم في الخطاب : إنه لا يصح كونه خطابا لمن  
لا يفهم ، فبني وجد صار خطابا ، فكذلك بصير مكشلا له بالكلام المتقدم  
عند فهمه .

لذلك قيل له : إنما خصصنا الخطاب بما ذكرته لأن مخاطبة مفاعلة ،  
ولا تستعمل إلا بين نفسين يصح من كل واحد منهما أن يخاطب ابتداء ، ويجب  
صاحبه عن خطابه ، وإن كان في التعارف / قد استعمل فيمن يخاطب غيره ،  
وهو على صفة يصح أن يفهم ويجب ، وإن لم يجب ولم يخاطب . ولذلك يقال :  
إن فلانا خاطب فلانا بكتابة ورسوله ، وإنه عز وجل خاطب العلاء وفهمه .  
ولذلك لم يسم القبول خطابا إلا إذا كان المخاطب بالصفة التي ذكرناها ،  
ولذلك تصف المكلم لغيره بأنه مكلم له وأمر ونه ، وإن كان معدوما لم لم يقتض  
في المكلم ما ذكرناه في الخطاب .

ولذلك يصح أن يقال في زيد : إنه كلم النائم ، ومن لا يفهم من كلامه شيئا ،  
فإذا صح ذلك وجب لزوم ما قدمناه لهم على كل حال .

وبعد ، فإننا إنما لا نسمى الأمر خطايا إلا عند فهم المخاطب ، وإلا فالذي هو خطاب له قد وجد ، فيجب أن يقولوا : إنه في الحقيقة مكلم لكل أحد على كل وجه ، وإنما لا يسمى مكلما إلا عند وجود المكلم ، ومتى قالوا ذلك فقد أعطوا ما أردنا من المعنى .

- ٥ وأما قول من قال منهم : إنه تعالى متكلم لنفسه ، ولا يوصف بأنه أمر أو ناه إلا عند وجود المأمور والمنهى ، فقد سقط بما قدمناه ؛ لأن كون الأمر أمرا لا يتعلق بوجود المأمور ، على ما قدمناه ؛ ولذلك يقال في الموصى إذا رسم لولده وولد ولده ما تناسلوا في وصيته أمثال أمر رسمه ، بأنه قد أمرهم في وصيته بكيت وكيت ، ولذلك يقال فينا ، إذا فعلنا ما أمر به النبي عليه السلام « إنا مطيعون / له » ولولا كونه أمرا لنا لم تكن تفعل ما أمر به مطيعين ، فيجب على هذا القول كونه أمرا فيما لم يزل ، كما أنه متكلم لم يزل ، فأما كونه مخبرا لم يزل ، فأين ؛ لأن كون الخبر خبرا لا يتعلق بوجود المخبر عنه ؛ ولذلك يصح أن نخبر عن المعلوم والموجود جميعا كما نعلمهما معا ، فقول من امتنع من كونه مخبرا لم يزل ، وإن كان متكلمًا فيما لم يزل ، في نهاية البعد . فأما قولهم إنه إنما لم يكن أمرا فيما لم يزل ، لأن الأمر إنما يكون أمرا لوجود التامير ، كما أنه متكلم لوجود التكليم ، فما قدمناه يبين فساد . والتامير ليس من هذا الباب في شيء ؛ لأنه من الولاية والإمارة دون الأمر ، ولو كان هو الموجب لكونه أمرا لم يمتنع وجود الأمر مع إرادة المأمور به ، ولا يكون أمرا من حيث لم يوجد التامير ، أو يوجد ذلك دون الأمر فيكون أمرا ، وسقوط ذلك واضح .
- ٢٠ وكل ذلك يبين صحة ما نقوله من أن المكلم لغيره إنما يحصل مكلمًا له بأن يقصده بالكلام دون غيره ، ويكون أمرا له متى قصده بالكلام وأراد منه



- المأمور به . وكذلك القول في النهي . وذلك يصحح ما قلناه من أنه كان يجب أن يكلم الموجود والمعدوم ، والحي والموات جميعا . فاما من أرتكب منهم في القديم تعالى أنه أمر لم يزل ، ومتكلم لم يزل ، من المتأخرين ، بجمع ما ألزمانهم لازم له ، ويلزمه كونه دائما مادحا فيما لم يزل ، وإن يثبت شيئا معاقبا لم يزل ، نافعا ضارا لم يزل . ومتى دفع<sup>١</sup> ذلك بأن النفع والضرر والشواب والعقاب لا يصح إلا بأن يحصل حادثا في أجسام مخصوصة ، فكذلك الذم والمدح لا يكون إلا كلاما يترتب في الحدوث . فإن أثبتوا كلاما مخالفًا للقول في الشاهد ليصح لهم ما تمسكوا به لزمهم إثبات ثواب وعقاب وضم وضر ، مخالف لهذا ليصح كونه موصوفا به لم يزل ، وسنبين من بعد سائر ما يلزم على هذه الجهالة . وقد ألزمهم شيخونا — رحمهم الله — على قولهم أنه متكلم لنفسه القول بأنه كاذب لنفسه ، كما أنه صادق لنفسه ، لدخولها تحت كونه متكلمًا .
- يبين ذلك عندهم كونه أمرا لنفسه ، ونافيا لنفسه ، لدخولها جميعا تحت كونه متكلمًا . والقول إنه كاذب لنفسه يوجب ألا يوثق بشيء من أخباره ولا بوعده ووعيده . وفي ذلك الخروج من الدين . ويوجب تجوز كونه أمرا بالقبائح ونافيا عن الحسن ، وذلك يؤدي إلى أن يكون كاذبا بالخبر عن الشيء . وصادقا بالخبر عنه ، وأمرًا بنفس ما نهى عنه ، لأنه ليس وصفه بأحد الأمرين أولى من الآخر ، إذا كان متكلمًا لنفسه .
- وقد اعتصموا من هذا الكلام بأن قالوا : إنه تعالى صادق لنفسه ، فلا يجوز أن يكذب ، كما [أنه] لما ثبت كونه عالمًا لنفسه لم يميز عليه الجهل ، فلذلك سقط عنا ما ذكرتموه .
- وهذا الكلام يطل من وجوه ، منها : أنه لا سبيل لهم أولا إلى إثباته صادقا ، فضلا عن أن يقولوا إنه صادق لنفسه ؛ وكيف يصح منهم دفع ما ألزمانهم بإثباته

(١) زيادة اختصارها السابق .

صادقا لنفسه، وإن ذلك يعجل كونه كاذبا ؟ ولولا أنه ثبت كونه عالمًا لنفسه  
أولا لم يصح منا دفع كونه جاهلا .

وإن قال : قد ثبت كونه تعالى متكلمًا يخبر غيره على ما هو له ، نحو قوله :  
( وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ <sup>(١)</sup> ) وقوله : ( إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ <sup>(٢)</sup> )  
تبتليهِ <sup>(٣)</sup> إلى ما شاكله . فإذا ثبت بذلك كونه صادقا ، وثبت عندى أنه صادق  
لنفسه ، صح ما قلته .

قيل له : وبين أين لك أولا أن هذا كلام الله تعالى دون أن يكون كلام  
محمد صلى الله عليه [وسلم] ، أو كلام غيره على قولك أنه تعالى يفعل الصالح . وهلا  
جوزت كونه تعالى فاعلا للعالم في قلبه ومكآله من فعل هذا القرآن ليلبس ويدعو  
إلى الضلال ، على قولك إنه جل وعز يفضل العباد عن الدين .

وبعد . فلو ثبت أن ذلك كلامه تعالى لم يصح ما تناق به ، وذلك لأن لفظ  
الخبر لا يصير خبرا بصفته ، كما ذكرناه في باب الإرادة ، فغير ممتنع أن يقول .  
« خلقت السموات والأرض » ولا يقصدهما بذلك . أو يقصد غيرهما مما لم  
يخلقته ، ولا يكون صادقا . كما أن القائل : أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قد يصح أن يقصد به غير النبي عليه السلام ، فيكون كافرا . فن أين أنه صادق  
فما ذكرته من الخبر . بل من أين أنه خبر أصلا ، وذلك يبطل ما تناق به .  
لو ثبت أن ذلك كلامه تعالى لما اختص به من الإعجاز لوجب كون كلامه محدثا .  
وإبطال كونه متكلمًا لنفسه ، إن كان الرجوع في كونه متكلمًا أو صادقا إليه ،  
لأنه مما بين لك في الحدوث ككلامنا .

٢٩٧ ب

(١) سورة ق : آية رقم : ٣٨ (٢) سورة الإنسان : آية رقم : ٢  
(٣) سافرة : من الأصل .

فإن قال : إنا نستدل به من حيث أننا من كلام سواء قديم ، أو من كونه متكلماً لنفسه . فقد أحال على ما لا يعقل فأبطل استدلاله .

فإن قال : قد ثبت كونه صادقاً بقوله ﴿ مَا يُدْلِلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا ﴾ إلى ما شاكله ، وثبت بذلك ما قلناه .

قيل له : يلزمك أن يجوز كونه كاذباً في تعيين هذا الخبر ، فكيف يصح أن تثبته صادقاً بقوله : إني صادق ، وأنت لا تعلمه صادقاً في هذا القول ، إلا وقد ثبت أنه صادق من قبل ما ذكرته .

فإن قال : عرفت من دين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صادق ، ومن دين المجمعين ، فلذلك حكمت بما ذكرته .

قيل له : إنما يصح كلا هذين الأمرين إذا ثبت أنه تعالى صادق ، لأن نبوة الرسول صلى الله عليه وسلم إنما تعرف بتصديقه وبما يجري مجرى التصديق ، وصحة الإجماع تعرف بخبره أو بخبر الرسول صلى الله عليه وسلم . فإذا جُوز كونه كاذباً لم يمكن أن تعرف صحتها . فكيف يعلم كونه صادقاً بهما . وعلى قولهم إنه يجوز أن يفعل القبايح لا يمكن معرفة ذلك ، لأنه يجب أن يجوزوا إظهار المعجزة على الكتاب ، وذلك يبطل الثقة بقول الرسول [صلى الله عليه وسلم] والإجماع ، فكيف يعتمد عليهما في كونه صادقاً ؟

وكل ذلك بين من حالم أنهم لا يعلمونه صادقاً أصلاً فكيف يدفعون ما ألزمناهم بأدعائهم : أنه إذا كان صادقاً لنفسه فالكذب يستحيل عليه ، ولم صاروا

١٢٩٨ /

بهذا القول ، والحال ما قلناه إنه صادق لنفسه بأولى من الزمهم القول بأنه كاذب لنفسه ، والصدق يستحيل عليه .

- ومما يبطل به ذلك أن كونه صادقا لنفسه لا يخلو من أن يوجب كونه مخبرا عن كل شيء على وجه الصدق ، حتى لا ينبغي ما يصح أن يصدق بالإخبار عنه إلا وقد صدق بالإخبار عنه على كل وجه يصح أن يخبر عنه ، أو يصح مع كونه صادقا عن شيء دون شيء .

- فإن قالوا بالوجه الأول لزمهم كونه متكلمًا لنفسه بالصدق والكذب ، من حيث هو متكلم لنفسه ؛ لأنه إن وجب من حيث كان صادقا لنفسه أن يصدق بالإخبار عن كل شيء ، لدخول ذلك أجمع تحت كونه صادقا ، فيجب كونه كاذبا بالإخبار عن كل شيء ، وصادقا بالإخبار عنه ، لدخول الأمرين جميعا تحت كونه متكلمًا ، وإلا فإن جاز أن يختص من حيث كان متكلمًا بالصدق فقط ليجوز أن يختص من حيث كان صادقا بالصدق عن بعض الأشياء دون بعض فقط .

- يبين ما قلناه أن كونه عالما لنفسه إما أوجب كونه عالما بكل شيء من غير تخصيص ، ولو كان معتقدا لنفسه لوجب كونه عالما بكل شيء واجهلا به ، تعالى عن ذلك علوا كبيرا .

فقد صح أن هذا الوجه يؤكد ما أزمناهم من كونه كاذبا ، وأت قصدهم به إلى التخلص من ذلك لا ينفع .

- وبعد ، فإن هذا الوجه باطل عند الكل ، لأنه ليس لأحد أن يصفه عز وجل بأنه يخبر عن كل شيء على كل وجه يصح أن يخبر عنه ، وقد نطق الكتاب بخلافه في قوله تعالى : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ الآية . ولا شك

أنه يقال : لم يغفر عن آخر الثواب والعقاب الذين فعلهما على التفصيل ، لأن ذلك  
يوجب وجود ما لا نهاية له من الأخبار ، فهذا أيضا يبطل الوجه الأول . على أنه  
لو وجب كونه صادقا بالإخبار عن كل شيء ، من حيث كان صادقا لنفسه ،  
لوجب كونه أمرا بكل شيء على كل وجه من حيث كان أمرا لنفسه . وكل ذلك  
يحيل كونه ناهيا ، أو يوجب كونه أمرا ناهيا لكل شيء ، فإذا بطل ذلك بالإجماع ،  
ولأنهم لا يقولون به ، بطل بمثله ما ذكره في الصدق . فإذا بطل الوجه الأول  
لم يبق إلا أن يقولوا : إنه وإن كان صادقا لنفسه فلا يوجب كونه مغبرا عن كل  
شيء على كل وجه على سبيل الصدق .

ومضى قالوا ذلك لزمهم تحوير كونه كاذبا بالإخبار عما لم يصدق بالإخبار  
عنه ، كما أنه لما كان أمرا بأشياء مخصوصة لم يمنع ذلك كونه ناهيا عن غيرها .  
وبطل بذلك ما اعتمدوه من كونه عالما لنفسه ، لما أحال كونه جاهلا .  
وكذلك كونه صادقا لنفسه يحيل كونه كاذبا ، لأن ذلك إنما وجب فيه من  
حيث وجب كونه عالما بكل شيء على كل وجه . ولو صح كونه عالما بأشياء  
دون غيرها ، مع كونه عالما لنفسه لم يمنع ذلك من كونه جاهلا بما عداها ، كما إنه  
لما ثبت أنه مرید لبعض الأشياء لم يمنع كونه كارها لبعض آخر . فقد صح  
أن القول بأنه صادق لنفسه لم يعصمهم من لزومه . وعلى هذا الوجه ألزمهم  
شيوخنا - رحمهم الله - القول بأنه كاذب لنفسه ، مع كونه صادقا لنفسه . كما قالوا  
بأنه ناهٍ لنفسه ، وإن كان أمرا لنفسه .

وعلى الوجه الأول يلزمهم كونه صادقا بالإخبار عن كل شيء ، وكاذبا بالإخبار  
عن كل شيء . وعلى الوجه الثاني يلزمهم كونه صادقا بالإخبار عن أشياء ، وكاذبا  
بالإخبار عن غيرها .

وكلا الوجهين يمنع من الثقة بأخبار الله من وجل ، لأنه لا يؤمن أن أكثرها وأجلها كذب ، وأن الصدق غيرها واليسير منها . وما أوجب ألا يوثق بأخبار القرآن فيجب فسادُه .

- ومما يبطل به ذلك أن كونه صادقا لا يقتضي اختصاصه بحال يتأق كونه كاذبا ، كما يتأق كونه عالما بالشيء كونه جاهلا به ؛ فكيف يمنع كونه صادقا لنفسه كونه كاذبا ، وهل هذا القول إلا كقول من قال : إن كونه محركا يمنع من كونه مسكنا ، وكونه نافعا يمنع من كونه ضارا ، قياسا على كونه عالما يمنع من كونه جاهلا ، وإنما وجب ذلك عندنا في كونه عالما من حيث أقتضى كونه على حال مخصوصة ، فأستحال<sup>(١)</sup> كونه على ضدها ؛ لأن كونه الموصوف على صفتين ضدين يستحيل . وذلك لا يتأق في كونه صادقا وكاذبا . فتملقهم بذلك بعيد .
- فإن قالوا : إن كون الواحد منا صادقا لا يوجب كونه على حال لأنه صادق يفعل الصدق ، وليس كذلك حاله تعالى ، لأنه صادق لنفسه . فلذلك أجريناه مجرى كونه عالما .

- قيل له : إنما تعقل الصفة في الشاهد ثم تثبت<sup>(٢)</sup> [ في ] الغائب على مثلها . ويفصل بينهما في وجه استحقاقها . فأما إذا لم تثبت في الشاهد أصلا فإثباتها في الغائب محال . ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : إن له تعالى بكونه محركا حالا<sup>(٣)</sup> ، فيستحيل أن يسكن ؛ ويكونه عادلا حالا<sup>(٤)</sup> فيستحيل أن يظلم ، ويكونه نافعا حالا<sup>(٥)</sup> ويستحيل أن يضر . وإن رجع في ذلك أجمع في الشاهد إلى الفعل . وهذا متى قيل به دعا إلى كل جهالة ، فيجب إذا لم يُفد كون الواحد منا صادقا كونه على حال ألا يفيد ذلك فيه تعالى ، وفي ذلك إسقاط معتمد .

(١) تكله يقتضيا السياق . (٢) في الأمل : « حال » .

ومما يبطل به ذلك أن الصدق والكذب لو تضادا لتضادا على محل واحد دون محلين ، فما الذي يمنع من كونه صادقا كاذبا بالإخبار عن الشيء الواحد أو عن الشيئين في محلين ، كما يكون محركا مسكيا ، فافما ضارا ، يفعل ذلك في محلين .

فإن قال : هذا إنما يجب لو كان متكلمنا بكلام من جنس ما يعقل . فاما وهو متكلم لنفسه فذلك غير واجب .

١٣٠٠ /

قبل له : إنما يتكلم على ما يعقل من الأمور ، فاما مالا يُعقل منها فن ارتكبه تلزمه كل جهالة .

وكيف يصح أن يحال كونه كاذبا من حيث كان صادقا على وجه لا يعقل . ولعل كونه صادقا على هذا الوجه يقتضي وجوب كونه كاذبا ، أو صحة كونه كاذبا معه إذا كان لا يعقل . وهلا مع كونه نافعا لنفسه ويستحيل أن يضر لأنه نافع لا على وجه المقول ، وكذلك القول في سائر صفات الأفعال .

ومما يبطل به ذلك أن الصدق والكذب لا يتنافيان من حيث كان أحدهما صادقا والآخر كاذبا ، لأن حرفيهما قد تكون متماثلة . بل الكلام الذي يقع صدقا قد كان يجوز أن يقع كاذبا ، على ما بيناه في باب الإرادة .

فإذا صح ذلك فكيف يقال : إن كونه صادقا لنفسه يحيل كونه كاذبا ، والحال فيها ما قلناه . وهل هذا القول إلا بمنزلة من قال : إن كونه صادقا بالخبر عن الشيء يحيل كونه صادقا بالخبر عن غيره ، لأن المصدقين كالكاذب والصدق أنهما قد يتماثلان ويختلفان . فإن كان كونه صادقا يمنع من كونه كاذبا ، فكونه صادقا عن الشيء يمنع من كونه صادقا عن غيره . بل للصدق عن الشيء قد يتألف الصدق إذا أترفيه بلفظين مختلفين بلفظة واحدة ، أو بلفظتين . فيجب أن يمنع كونه

٢٠

٣٠٠ ب /

صادقا بالخبر عن الشيء كونه صادقا بالخبر عنه بلغة أخرى / أو عبارة أخرى . فإذا بطل ذلك ثبت أن على قولهم أنه متكلم لنفسه يلزمهم كونه كاذبا ، وأن تعلقهم بأنه صادق لنفسه لا يفي عنهم شيئا و يلزمهم كونه كاذبا بالخبر عن الشيء الذي هو صادق بالخبر عنه ، إلى سائر ما قدمناه .

- وقد ألزمهم شيوخنا - رحمهم الله - القول بوجود كونه كاذبا إن كان متكلماً لنفسه . وذلك أنه يجب أن يكون قائلًا لم يزل : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ <sup>(١)</sup> ﴾ إلى ما شا كل ذلك من الأخبار . وقد علم أن خبر ذلك لم يحصل فيما لم يزل ، فيجب كونه كاذبا ؛ لأن حقيقة الكاذب هو أن يخبر عن الشيء على ما ليس به .
- فإن قال : إن خبره عن إرسال نوح يفيد فائدة واحدة . فإذا كان مستقبلا قيل إنه أرسل نوحا . وإذا حصل الإرسال قيل : إنا أرسلنا نوحا . والكلام لا يتغير ، كما يقولون لمثله في أن كونه عالما بأنه يخلق هو كونه عالما بأنه خالق ، وإنما العبارة عنه تتغير .

- قيل له : إن الخبر له صورة ونظام ، لأنه جملة حروف يختلف نظامها وترتيبها ، فالخبر عن المستقبل يستحيل كونه خبرا عن الكائن وعن الماضي ، وبفارق العلم الذي هو معنى واحد يتعلق بالمعلوم على حد واحد . والعبارة تختلف عنه في الاستقبال والحال والماضي . وإن كانت حاله لا تختلف كما تختلف العبارة عن الوقت ، وإن كان / المعنى لا يختلف . وقد بينا ذلك في باب الصفات فلا وجه لإعادته .
- وذلك يسقط ما تعلقوا به .

١٣٠١ /

- فإن قالوا : إن ما ذكرتموه صحيح في الأخبار التي هي الحروف المنظومة ، وإنما أدعينا ما ذكرناه في الكلام القديم ، وجوزناه في كونه متكلماً لنفسه أو في الكلام الذي هو معنى في النفس ، فإبطالكم ذلك بما أوردتموه لا يصح .

(١) سورة نوح : آية رقم ١



قيل له : إنا قد بينا وسنين إبطال القول بأنه متكلم بكلام مخالف لهذا الكلام، فإذا صح ذلك فالذى ذكرناه الآن صحيح . فاما تسلك بكلام قائم في النفس فقد بينا فسادا من قبل . وذلك يسقط اعتصامك به فيما ذكرناه .

وبعد : فلو ثبت معنى في النفس لم يخل من أن يكون معنى واحدا هو أمر ونهى وخبر، إلى سائر أقسام الكلام ، أو معاني تطابق في حصرها وعددها الحروف التي هي عبارة عنها .

فإن قالوا بالأول، لزم في كل متكلم وجد في قلبه ما قالوا إنه كلام، أنه يكون متكلمًا بكل أقسام الكلام وضروبه ، وألا تتفاضل أحوالهم في كونهم متكلمين . وفساد ذلك يبطل هذا القول . فيجب كونه مطابقا للحدوث . وهذا يوجب فيه من الصيغة والنظام واختلاف الحال عليه بكونه خبرا عن مستقبل وكائن وماض مذكرناه في الحروف . وذلك <sup>(١)</sup> يبين أن تخليصهم من الأمر الذي ألزمناهم بذلك لا يصح .

٣٠١/ ب

فإن قالوا : أليس من قومكم : إنه عن رجل خلق الذي هو القرآن قبل كل شيء . على ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : كان الله تعالى ولا شيء ثم خلق الله . فعمل أي وجه يحملون أتم قوله تعالى وعز : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> وتدفنونه به كونه كذبا يحمله على مثله .

فإن قلنا : إنه متكلم لم يزل، أو ليس من قولكم إنه عن رجل تكلم بالقرآن أولا وأنتبه في اللوح المحفوظ ثم أمر جبريل عليه السلام بإثرائه حالا بعد حال أو ليس قد قال تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَتِصُّوا عَلَيْنَا ﴾ <sup>(٣)</sup>

(٢) سورة نوح رقم ١

(١) الأصل : « المستقبل »

(٣) سورة الأعراف رقم ٥٠

حذف المقدمة . وكذلك يقول إنه جل وعز متكلم فيما لم يزل بأن أرسل نوحا عليه السلام . وأقول بعده : إنا أرسلنا نوحا ليخرج بذلك من كونه كذبا .

قيل له : إن العقل قد دل على أنه تعالى لا يجوز أن يخلق الذكر إلا وهناك من يتنفع به من الأحياء ، وإلا كان خلقه لذلك عبثا . فقلوه صلى الله عليه وسلم : « كان الله ولا شيء » على ظاهره .

- وقوله : ثم خلق الذكر . ليس فيه إنه لم يخلق معه وقبله من يتنفع بالذكر ، فيجب حمله إذا على ما قلناه . ولا يدل ذلك على أنه خلق القرآن قبل كل شيء . أو معه . وإذا صح ذلك سقط ما أزمنا إياه ، لأنه لا يمتنع أن يكون في جملة القرآن ما خلقه . وأما الإخبار عن الأنبياء عليهم السلام فكما كان ، وإنما فعله بعد كون هذه الأشياء ، فليس في ظاهره أنه خلق كل الذكر قبل جميع هذه الأشياء ، بل ليس في ظاهره أن الذكر المذكور هو القرآن دون أن يكون غيره من الكتب وغيرها . وقولنا : إنه فعل القرآن أولا ثم أنزل حالا بعد حال ، لا يدفع صحة ما قلناه من أنه أخبر عن إرساله نوحا بعدما أرسله ، فيكون الكلام صدقا ، وإنما يجعل قوله تعالى : ( وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ) وما شاكله على أن في الكلام حذف ، للدليل الذي دل عليه من حيث علم أن أهل الجنة والنار لم يحصلوا فيهما . فالضرورة قادتنا إلى ما ذكرناه . وما لا ضرورة فيه يجب حمله على ظاهره .

على أن جميع ما سأل عنه لو قلنا به لصح لنا تقدير مقدمات فيه ، لأن الكلام فعله جل وعز عندنا ، ويقع بأختياره ، فلا يمنع فيه التقصان والزيادة وحذف

البعض من حيث يبين الدليل عنه ؛ ولا يصح ذلك لهم لأنه تعالى عندهم متكلم لنفسه ، فالزيادة والتقصان في كلامه لا يصح . وإذا ثبت ذلك لم يمكنهم تقدير حذف فيه ، ليزول عنهم ما الزمناهم من كونه كاذبا بقوله ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ وغيره من الأخبار الجارية هذا المجرى .

٥ . ويلزمهم في مثل قوله تعالى : ﴿ قَوْلِكَ لِنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (١) أن يكون متكلم به ، وقد سلمهم أجمعين . وهذا يوجب كونه كاذبا ، وكذلك القول فيما يجري هذا المجرى من أخبار القرآن ، وما قمتنا من قبل من أن طريق كونه متكلمًا إثبات كلامه محل كونه متكلمًا لنفسه ، لأن كونه كذلك للنفس يقتضي استثناءه عن معنى .

ب ٣٠٢ /

١٠ . ومتى ثبت كونه متكلمًا بمعنى يستحيل كونه كذلك للنفس ، فالقول بأنه متكلم لنفسه — والحال هذه — كالقول بأنه محرك لنفسه . وسائر ما يذكره من الأدلة السمعية على أن كلامه مُحَدَّث ، وأن القرآن الذي سمعه هو كلامه أو حكاية لكلامه ، يبطل القول بأنه متكلم لنفسه .

(١) سورة نوح : رقم ١

(٢) سورة الحجر : رقم ٩٢ ١٥

## فصل

في أنه لا يجوز أن يكون تعالى متكلماً لا لنفسه ولا لعله

ما دللنا من قبل على أن إثباته جل وعز متكلماً إثبات لكلامه؛ وأنه لا حال له، يختص بها يفيدها قولنا متكلم؛ يسقط هذا القول، وبين أنه يجب أن يكون متكلماً لمعنى، عند وجوده يجب أن يوصف بذلك، وعند عدمه لا يجب ذلك فيه.

يبين ذلك أن كل صفة مشتقة من معنى توجده وتفعله لا يجوز أن يكون مستحقاً لها لا للنفس ولا لعله؛ نحو كونه محسناً ومنياً، إلى ما شاكاه. فكذلك القول في كونه متكلماً. على أن ما دللنا به على أن كونه متكلماً للنفس يتناقض؛ يدل على أن كونه متكلماً لا للنفس ولا لعله يتناقض أيضاً؛ لأننا حكينا بذلك فيه لأنه يؤول إلى كونه متكلماً<sup>١</sup> لمعنى ولا لمعنى. وهذا بان يوجب استحالة كونه متكلماً لا للنفس ولا لعله أولى. على أن الصفة التي يجوز أن تستحق لا لمعنى لا بد من أن تفيد اختصاص الموصوف بحال تفارق بها غيرها، ليصح أن يعتبر من بعد أنه يستحقها لا لمعنى.

١٣٠٣

ومنى أمتنع ذلك فيه بطل القول بأنه يستحق لا لمعنى. وقد بينا أن المتكلم لا يعلم متكلماً حتى يعلم كلامه. فكيف يمكن أن يقال إنه كذلك لا لمعنى! وطريق إثباته متكلماً هو إثبات الكلام دون غيره.

وبعد، فإنه لا يخلو من أن يكون — جل وعز — متكلماً بعد أن لم يحصل كذلك. أو كونه متكلماً واجباً في كل حال. فإن وجب ذلك فيه في كل حال فذلك يوجب كونه متكلماً لنفسه؛ لأنه لا يمكن أن يقال إن الذي يوجب كونه متكلماً أمر

مستوى أدائه ؛ لأنه متى كان حاله في كونه متكلما ما ذكرناه ، فقد جرى كونه متكلما بجرى سائر صفاته الذاتية ؛ فلا يمكن أن يقال مع ذلك إنه متكلم للنفس . وإن حصل متكلما بعد أن لم يكن كذلك ، فلا يخلو من وجهين : إما أن يجب ذلك فيه في حال حصوله متكلما ، كما نقوله في كونه مدركا ؛ أو يجوز أن يكون كذلك بعد ما لم يكن بهذه الصفة . فإن كان حكمه ما ذكرته أولا فيجب أن يكون هناك أمر يوجب كونه متكلما لا يتعلق بغيره ؛ فبراعى في صحته وجود حال ذلك الغير أو عدمه . وقد بينا من قبل أن كون المتكلم متكلما لا يتعلق بوجود غيره ، ولا كونه آمرا وناهيا ومتكلما فيها . وهذا يوجب أن يكون متكلما بكلام محدث .

ب ٣٠٣ /

على أن كونه متكلما لا لمعنى في أنه يوجب كونه متكلما بسائر الكلام وضروبه ، ككونه متكلما للنفس ؛ لأنه لا وجه يقتضى كونه متكلما بقسم دون قسم ؛ إذا كان متكلما لا لمعنى . وفي بطلان ذلك بما قدمنا فساد دلالته على أنه لا يجوز أن يكون متكلما لا لمعنى محدث ، فيحصل متكلما بحسب ما يختاره من الكلام ؛ كما نقوله في سائر صفات الأفعال .

على أنه لو كان متكلما لا لنفسه ولا لعلة لم يكن بأن يتكلم في حال بأولى من أن يتكلم في حال أخرى ؛ لأن الكلام لا يتعلق بوجود غيره ، على ما بيناه . ولو كان كذلك لم يصح وصفه بالقدرة على أن يأمر وينهى ويحكم غير من كلمه وأمره ونهاه . وفي فساد ذلك لما قدمناه دلالة على أنه لا يجوز أن يكون متكلما لا لنفسه ولا لعلة . وأكثر ما قدمناه من الأدلة على أنه لا يجوز أن يكون متكلما لنفسه . وما يدل على أنه لا يجوز أن يكون متكلما بكلام قديم يبطل هذا القول . فلا وجه لإعادة القول فيه .

١٠

١٥

٢٠

## فصل

في إبطال القول بأنه سبحانه وتعالى متكلم بكلام قديم

إن الذي يحتاج أن يتكلف بيانه : أن الكلام الذي بينا أنه كلامه — تعالى ذكره — لا يجوز أن يكون إلا محدثا .

- فأما قول من أثبت له كلاما مخالفا لذلك مما يبين به من ضيره ، فإنما يجب أن يتكلم في أن إثبات ذلك لا يصح ، لا في كونه قديما أو محدثا ؛ لأن الكلام في ذلك إنما يصح في موجود مقبول فينظر في وجوده : هل له أول ؟ أولا أول له ؟ فأما إذا لم يثبت الوجود أصلا فالكلام في قدمه أو حدوثه محال . ونحن نرد لذلك بابا آخر إن شاء الله .

١٣٠٤

- والذي يدل على حدوث كلامه ، الذي ثبت أنه كلام له ، أن الكلام على ما قدمناه لا يكون إلا حروفا منظومة وأصواتا مقطوعة ، وقد ثبت فيما هذه حاله أنه محدث ، بل هو العدم عليه ؛ على ما بيناه في حدوث الأعراض .
- فإذا صح أن كلامه تعالى من جنس هذا الكلام تجب استمالة قدمه ، لأن كل مثلين استعمال في أحدهما أن يكون قديما فيجب أن يستحيل في الآخر ، لأن من حق التقديم أن يكون قديما لنفسه ، مما شاركه في جنسه ، فيجب كونه قديما . فإذا ثبت كون كلامه من جنس كلامنا وجب القضاء بحدوثه ، كما يجب القضاء بحدوث إحسانه وإنعامه .

وبعد . فإن الكلام في الحقيقة يجب أن يدرك عند الوجود . وقد علمنا أن هذا الكلام مما لا يصح أن يفنى ، لأنه يدرك في حال واحدة ، ثم لا يدرك مع

سلامة الحاسة وارتفاع الموانع . فيجب كونه محدثا ؛ لأن ما أستهال وجوده  
إلا وقتا واحدا فكونه قديما محال .

على أننا قد بينا فيما قبل أن الكلام يختص المحل ويستحيل وجوده إلا فيه .  
وثبت ذلك فيه يحيل كونه قديما ؛ لأن المحال قد ثبت حدوثها فما يحتاج  
في الوجود إليها بأن يكون محدثا أولى .

ب ٣٠٤ /

على أن من حق<sup>١</sup> الكلام أن يترتب في الحدوث حتى يكون مفيدا وحادثا ،  
على الوجه الذي يكون كلاما ؛ لأن قول الفاضل : « قام زيد » متى لم تحدث  
حروفه على هذا الوجه ، لم يكن بأن يكون « زيدا » بأولى من أن يكون « ديزا »  
أو « يزدا » . ولا بأن يكون « قام » بأولى من أن يكون « ماق » . ولذلك قلنا : إن  
من حق الكلام أن يكون حروفا منظومة ضربا من النظام . وما وقع في حال واحدة  
لا يصح فيه . فيجب ألا يكون إلا حادثا ؛ لأن كونه قديما يمنع من اختصاصه  
بالوجه الذي [ إذا<sup>١</sup> ] حدث كان كلاما ، ويخرجه من كونه معقولا ، ويحيل كونه  
مفيدا ، فيجب إذن كونه محدثا .

وما قلناه من أن إضافة الكلام إلى المتكلم لا تكون إلا من حيث فعله ،  
يمنع من كون كلامه تعالى قديما ، كما يمنع من كون الإحسان والإنعام قديما .

على أن تجوز كلام قديم من جنس هذا الكلام يوجب تجوز جسم قديم من  
جنس هذه الأجسام ، وتجوز ذلك يبطل طريق معرفة حدوث الأجسام ؛ وذلك  
يؤدي إلى ألا نصح معرفة القديم تعالى أصلا فضلا عن كلامه ، ويوجب ذلك تجوز  
حركة قديمة من جنس الحركات الحديثة ، وإثبات معان من جنس الأعراض كلها  
قديمة معه . وفي هذا فساد الطريق إلى معرفة حدوث الأعراض والأجسام والقديم .

(١) تكملة يقتضيا السابق .

١٢٠٥ /

على أنه إذا جاز كون القرآن قديما مع كونه أشياء كثيرة مختلفة متجزئة متبعضة،  
فما الذي يمنع من كون الإنسان / على ما يختص به من التركيب والتصور قديما .

- على أنه سبحانه قد ثبت كونه قادرا على إحداث الكلام وإيجاده ؛ فلما أحدث  
ما يقدر عليه ما كان يختص إلا لمثل صفة القرآن ؛ فيجب كون القرآن لنفسه  
محدثا ، وما قدمناه من استحالة كون متكلم لم يزل يوجب كون القرآن محدثا أيضا .

- على أنه قد ثبت أن القرآن غير الله تعالى ، لأنه يختص بصفات تستحيل  
على الله ؛ لأنه متجزئ متبعض ؛ له ثلث ورع ؛ مدرك مسموع ؛ محكم مفصل ،  
أمر ونهى ، ووعد ووعد . وقد تبدلنا بتلاوته وحفظه ؛ وكل ذلك يستحيل  
عليه تعالى ؛ وما يصح على القديم سبحانه من كونه قادرا عالميا حاسميا بصيرا  
يستحيل عليه ؛ وذلك يوجب كونه مخالفا للقديم عز وجل ؛ فبأن يكون غير إله .  
أولى . وإذا صح ذلك فيه وجب كونه محدثا لأمر : ١٠

- منها : أنه لو كان قديما لوجب كونه مثلا له تعالى ؛ لأن القديم قديم  
لنفسه . وما شاركه في هذه الصفة فيجب كونه مثلا له في سائر ما يختص به من  
الصفات ؛ وهذا يوجب كونه إلهيا . وعلى هذه الطريقة قال شيوختنا رحمهم الله :  
إن كلامه تعالى لو كان قديما لوجب كونه إلهيا . ١٥

وقد بينا في باب الصفات أن القديم قديم لنفسه ؛ وأن ما شاركه في هذه  
الصفة فيجب كونه مشاركا له في سائر الصفات الذاتية .

٣٠٥ ب /

وذلكنا على أن كون الشيء مثلا / لغيره في صفة نفسه ومخالفنا له من وجه آخر  
يستحيل ؛ فإذا صح ذلك ثبت أن كونه قديما يقتضى كونه مشاركا لله عز وجل



في مائر الصفات التي لأجل اختصاصها بها وجب كونه إلها . وهذا يوجب كون كلامه تعالى إلها . وسنستقصي ذلك بزيادته من بعد إن شاء الله .

ومنها : أت ما خالف القديم عز وجل في بعض صفاته الذاتية فتجب استحالة كونه قديما ، وذلك يوجب حدوث كلام الله سبحانه .

ومنها : أن ما ثبت كونه مخالفا لله تعالى وغير إله فلا خلاف أنه محدث . وإنما قال بعضهم : إن القرآن هو الله ، وقال آخرون : هو بعضه . وقال قوم : إنه ليس بشيء له .

فما إذا ثبت كونه غير إله ومخالفا فلا شك في حدوثه على لسان الأمة بأسرها .

على أن كتاب الله جل وعز يدل على حدوث كلامه ، لأنه تعالى قال بعد أن بين أن الذكر هو القرآن بقوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله جل وعز : ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقوله : ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> أت الذكر محدث بقوله : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> . ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> وهذا نص في حدوث كلامه .

وليس لأحد أن يقول : إن الآية ليست على ظاهرها ، لأن الذكر لا يحوز الإتيان عليه لأنه عرض ، ولأن البقاء يستحيل عليه ، فيجب أن يكون المراد بالذكر سواء ، وهذا يبطل دليلكم .

وذلك أت المصاد به لو كان غيره ، نحو من يحمله من الملائكة ، أو ما كتب فيه ، لما صح قوله : ﴿ إِلَّا أَسْمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ولا قوله : ﴿ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup>

- |                              |                                |
|------------------------------|--------------------------------|
| (١) سورة الحجر : آية رقم ٩   | (٢) سورة الأنبياء : آية رقم ٥٠ |
| (٣) سورة يس : آية رقم ٦٩     | (٤) سورة الأنبياء : آية رقم ٢  |
| (٥) سورة الشعراء : آية رقم ٥ | (٦) سورة الأنبياء : آية رقم ٢  |
| (٧) سورة الأنعام : آية رقم ٤ |                                |

ولا يجب، إذا لم يصح على القرآن الإتيان، أن يصرف إلى أن المراد به غيره .  
بل يجب حمله على أنه وصف بذلك مجازاً كما يقول القائل، وقد وردت عليه  
رسالة غيره : جاءني كلام فلان وخطابه .

فإن قال : إذا كان الكلام لا يبقى فكيف يصح ذلك فيه ؟

- قيل له : إن حمل الأمر على أن الذي أتاهم حكاية كلامه، فيجب أن يكون  
كلامه أيضاً حادثاً، لأن التقديم لا يحكى بالمحدث، من حيث وجب كون الحكاية  
مثل المحكى، على ما نيينه .

وإن حمل الأمر على كلامه تعالى فصحيح، لأنه لا يمنع أن يحدثه سبحانه  
بحيث يسمع، فيوصف بأنه أتاهم كلامه تعالى .

- ١٠ فعل الوجوه كلها الدلالة مستقيمة، وقوله جل وعز: ﴿ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى <sup>(١)</sup> ﴾  
يوجب حدوثه؛ لأن ما تقدمه غيره لا يكون قديماً .

وليس لم أن يحملوا ذلك على أن المراد به العبارة عن كلام الله عز وجل،  
ويزعموا أن ذلك محدث، وأن الكلام القديم سواه . وذلك أنا قد بينا أنه لا يصح  
إثبات كلام سوى هذا الجنس المقول، فيجب إذن حمل الكلام على ظاهره .

- ١٥ وقد دل تعالى على حدوثه بقوله: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا <sup>(٢)</sup> ﴾ فصرح بأن أمره  
مفعول . وقال: ﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ <sup>(٣)</sup> ﴾ . والمدير لا يكون  
إلا حادثاً . وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا <sup>(٤)</sup> ﴾ . والمقدور إذا وصف  
به الموجود فإنما يبنى به أنه وجد عن قدرة قادر . ويحتمل أن يريد به أن الأمر  
كان قبل إحداثه إياه قدراً مقدوراً . وكل ذلك يبين حدوثه .

٣٠٦ ب /

٢٠	(١) سورة هود : ١٧	(٢) سورة الأحزاب : ٣٧
	(٣) سورة السجدة : ٥	(٤) سورة الأحزاب : ٣٨

على أنه تعالى قال : ﴿ اللَّهُ تَزَلَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ <sup>(١١)</sup> وقال :  
 ﴿ فَيَأْتِي حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ <sup>(١٢)</sup> . فلا يجوز أن يوصف بذلك إلا وهو محدث ؛  
 لأن وصف الشيء بأنه حديث أبلغ من وصفه بأنه محدث في الدلالة على وجوده  
 بعد أن لم يكن . وقوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ كَتَبَ أَحْكَمَ آيَاتِهِ ﴾ <sup>(١٣)</sup> يدل على حدوثه ؛  
 لأن إحكام الشيء يقتضى حدوثه على وجه مخصوص . وكذلك وصفه سبحانه  
 القرآن بأنه محكم متشابه يقتضى منه حدوثه . وكذلك وصفه بأنه مفصل وموصل ،  
 وبأنه جملة عربيا ، وأنه جملة هدى للناس وبينانا وشفاء ودلالة على نبوة نبيه  
 صلى الله عليه وسلم ومعجزا ، إلى كل ما شاكلة من صفاته الجارية هذا المجرى ،  
 لأنها أجمع تقتضى حدوثه على وجه مخصوص ليصح كونه بهذه الصفات .

وكل ما ورد في كتاب الله عز وجل مما يدل على أن الله تعالى يغير القرآن  
 أو بعضه ، أو يقدر عليه ، أو يبدله بغيره ، أو يقدر على مثله ، أو يأتي بمثله ،  
 أو يمتزى منه ، كقوله : ﴿ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا ﴾ <sup>(١٤)</sup> الآية . وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ  
 مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُهَا ﴾ <sup>(١٥)</sup> . وقوله عز وجل : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ  
 آيَةٍ ﴾ <sup>(١٦)</sup> إلى / ما شاكلها ، يدل على حدوثه ؛ لأن كل هذه الصفات تستحيل  
 على القديم تعالى ، وما ثبت من تحديه العرب وتقريبه صلى الله عليه إياهم بالعجز  
 عن مثله يقتضى حدوثه ؛ لأن التحدى بالقديم يستحيل ، ولذلك قال : ﴿ فَلْيَأْتُوا  
 بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ﴾ <sup>(١٧)</sup> لأنه لا يجوز أن يقرعهم بالعجز عما يستحيل  
 وقوعه من كل قادر قديم ومحدث ، لأن ذلك إنما يصح فيما تتفاضل أحوال  
 القادرين فيه ويتقدم بعضهم بعضا فيه .

١٣٠٧/

- |                      |                        |                       |
|----------------------|------------------------|-----------------------|
| (١) سورة الزيل : ٢٣  | (٢) سورة الأعراف : ١٨٥ | (٣) سورة هود : ١      |
| (٤) سورة الكهف : ١٠٩ | (٥) سورة لقمان : ٢٧    | (٦) سورة البقرة : ١٠٦ |
| (٧) الطور : ٣٤       |                        |                       |

٢٠

وكذلك كل ما في كتاب الله مما يدل على أنه متكلم من بعد يدل على حدوث كلامه، نحو قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَمَسَّالَهُمُ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(١)</sup> لأنه إذا كان أتزله مثل ما يفعله من السؤال فيجب كونه محدثا .

وقوله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(٢)</sup> يدل على حدوث كلامه ، لأن كلم يقتضى أنه أحدث كلاما كلم به غيره ، كقول القائل حرك، وسكن . وقوله تعالى « تكليما » يقتضى أن ما كلم به غيره حادث ، لأن المصادر لا تكون إلا حادثة .

وقوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾<sup>(٣)</sup> يقتضى حدوث ما يقرؤه ، لأنه كأنه الذى خلقه ، وأشار به إلى ما تقدم ذكره من الاسم الذى أمر بقراءته . وقوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>(٤)</sup>

يدل على حدوث القول من حيث خلقه بالإرادة وأدخل عليها « إذا » المنبهة عن الاستقبال ، ومن حيث قال ﴿ أَنْ يَقُولَ لَهُ ﴾ وهذا يؤذن بكونه مستقبلا ، كقوله عز وجل : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> من حيث يبين أن المكون يحصل عقيبها /

٣٠٧ ب /

لأن ما يعاقبه المحدث لا يكون إلا محدثا . فظاهر ذلك يقتضى حدوثه من هذه الجهات ، لو ثبت له قول في الحقيقة تكون به الأشياء . وقوله تعالى : ﴿ نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِئِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنَّا أَنَا اللَّهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> يوجب حدوث « النداء » لأنه جعل الشجرة ابتداء غايته ، وهذا يوجب حدوثه .

على أن كونه تعالى مخاطبا بكلامه وأمرنا ونأهيا يقتضى حدوثه ، لأن ذلك أجمع إنما يختص بهذه الصفات ، متى حدث من جهته على وجه مخصوص ،

- |    |                  |                    |                  |
|----|------------------|--------------------|------------------|
| ٢٠ | (٣) الملق : ١ .  | (٢) التناء : ١٦٤ . | (١) الحجر : ٩٢ . |
|    | (٦) القصص : ٣٠ . | (٥) البقرة : ١٨٤ . | (٤) النمل : ٤٠ . |

على ما دللنا عليه في باب الإرادة، حيث بينا أن الكلام إنما يكون أمرا وخطابا لوقوعه على بعض الوجوه بقصد القاصد إليه .

على أنه لو كان قديما لما صح فيه الزيادة والنقصان، لأن هذا المعنى إنما يصح في المحدث الذي يستحسن ويقدر محدثه على أمثاله . ولو لم يصح ذلك فيه لأدّى إلى ألا يوصف بالقدرة على أن يكلف غير من كلفه من الخلق ، وأن يريد من كلفه على تكليفه تكليفا سواه . وهذا يوجب تعجيزه تعالى، ولا خلاف من الأمة في أن هذا القول كفر من قائله .

وقد بينا في باب الإرادة أن هذا الكلام لا يرجع علينا في العلم بما يفنى عن إعادة القول فيه .

وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : « كان الله ولا شيء » ، ثم خلق الذكر . وقوله : « ما خلق الله عن وجل من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي في البقرة » / يدل على حدوث القرآن .

١٣٠٨/

وما روى أنه قال : « لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو غفاة أن تناله أيديهم » يدل على حدوثه .

وما روى أنه تعالى خلق التوراة بيده - إن صح - فهو يدل على حدوث كلامه . ويميل ذلك على أنه ذكر « اليد » تأكيدا في إضافته إلى أنه هو الذي تولى إحداثه بحسب ما علمه من المصالح، ولم يكل الأمر فيه إلى غيره .

على أنه لا خلاف بين الصحابة أن القرآن فعل الله سبحانه ، وأنه أظهره على رسوله صلى الله عليه ليتبته به من غيره ، ويدل به على نبوته . وإنما كانت الكفار تقول : إنه صلى الله عليه هو المحدث للقرآن فلا يدل على ما يدعيه من كونه رسولا لله تعالى .

وأما أن يدعى على أحد منهم أنه كان يدعى أنه ليس بفعل لأحد فعال ، وما ثبت عن الأمة أنهم يقولون : « رب طه ، وياسين ، والقرآن العظيم » . يدل على حدوثه ، لأن رب الشيء مالكة ، والمملوك لا يكون إلا بما يصح التصرف فيه بإحداثه أو إحداث غيره فيه .

- على أن الناس اختلفوا في القرآن ، فمنهم من قال : إنه نفسه كلامه تعالى ، وهذا يوجب حدوثه في المحال التي يوجد فيها ، ويوجب حدوثه ، ويلزم فيه مذهب التصاري في التحدى وغيره .

ومنهم من قال : إنه حكاية لكلامه . وهذا يوجب كون المحكى مثله ؛ لأن الشيء لا يجوز أن يحكى بالكلام وليس يمثل له ، ولولا أن ذلك كذلك لصح أن يكون الكلام حكاية لذات القديم تعالى . وهذا يوجب حدوثه أيضا .

- ١٠ / فاما حكاية كلام الإنسان بالفارسية كلام غيره بالعربية فجواز ، لأن حقيقة الحكاية ما قدمناه . ولو كان حقيقة لم يمترض الكلام ، لأنه إنما تحكى بالفارسية العربية إذا تواضع الناس فيها على معنى واحد ، وذلك يوجب فيه الحدوث أيضا . على أن وجوب كون كلام الله تعالى مفيدا يقتضى حدوثه ؛ لأن الكلام لا يكون مفيدا إلا وقد تقدمت المواضعة عليه ، وإلا كانت حاله وحال مائر الحوادث لا تختلف .

- بين ذلك أن بقاء الشيء يمنع من صحة المواضعة عليه واستمرار عدمه كمثل . فيجب أن يكون من شرط صحة المواضعة عليه أن يكون جاريا على وجه مخصوص ، على ما بيناه في أصول الفقه . فإذا صح ذلك وتعلقت الفائدة بالمواضعة ، وكان من شرطها كون الشيء حادثا ، فيجب كون القرآن محدثا . على أنه إنما يجوز كونه عربيا من حيث ثبت أن العرب تكلمت به أولا على الوجه الذى تواضعت عليه
- ٢٠

به . فإذا علم أن كل كلمة منه من جنس ما تكلمت به العرب . فلو جاز مع ذلك أن يقال : إنه سبحانه إذا كان كلاما له لم يكن محدثا ، جاز مثل ذلك في كلامنا أيضا . وهذا يوجب أن كلام العباد ليس بمحدث أيضا ، حل وضوح فساد .

على أن كونه تعالى متكلم بهذا الكلام لم يزل يوجب صفة نقص ؛ لأن من تكلم بذلك من غير أن يستفيد به الحفظ أو غيره ، أو يفيد غيره المراد به ، حل في كونه منقوصا على كونه مريدا للقيح ، وكونه جاهلا . وقد بينا أن إثباته تعالى على صفة نقص لا يصح<sup>١</sup> على وجه . فيجب كون كلامه محدثا في الوقت الذي قد أوجد من استفيده ، على ما نذهب إليه في هذا الباب .

١٣٠٩/

على أنا قد بينا أن أمر الأمر غيره بالفعل إنما يحسن إذا كان المأمور يفهم ذلك ، أو يتمكن من فهمه ، أو المتحمل لأمر يكون بهذه الصفة . فاما على غير هذا الوجه فإنه قبيح ، والأمر به كالجاهل في أنه على صفة نقص ، فكيف يصح وصفه تعالى فيما لم يزل بأنه أمر أو ناه ، وذلك يوجب حدوث كلامه تعالى .

على أنه لو لم يكن محدثا لم يكن تعالى منما علينا بالقرآن ، ولا على رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولما صح أن يقول تعالى على وجه الامتنان لرسوله صلى الله عليه : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَتَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾<sup>(١)</sup> لأن المنعم إنما يصح أن ينعم بما يحدثه أو يجرى مجرى الحادث من جهته ، فكيف يصح القول بأنه قديم ، وكيف يقول تعالى : ﴿ تَزَلَّ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٢)</sup> مع كونه قديما ، والتقديم قد ثبت أنه لا يجوز وقوعه على وجه يكون حقا أو باطلا . وكيف يقول تعالى : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ﴾<sup>(٣)</sup> . ﴿ وَاتَزَلَّ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ ﴾<sup>(٤)</sup> مع كون جميعه

(٢) آل عمران : ٣ .

(١) الحجر : ٨٧ .

(٤) آل عمران : ٤ .

(٣) المائدة : ٤٨ .

قديمًا . وكيف يوصف بأنه من عند الله مع كونه قديمًا ، والقديم يستحيل كونه من عند غيره . وكيف يجوز أن يقول تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾<sup>(١)</sup> وهو قديم .

٣٠٩ ب /

على أن الإجماع في أن الله عز وجل أمر بعد ما لم يكن كذلك ، فيجب

• كون أوامره ونواهيه وسائر خطابه حادثا .

على أنه لو جاز القول بأن القرآن قديم ليس بمحدث لحاز مشله في كتاب الله ؛ لأن حالهما سواء في أنهما بالمواضعة يفيدان . فإن جاز ليجوزن قدم الآخر . على أن قوله عز وجل : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾<sup>(٢)</sup> يدل على حدوث القرآن ، وأنه تعالى خلقه ؛ بعموم الآية . ولولا قيام الدلالة على إخراج أفعال العباد منه لوجب دخوله في العموم ، ولا دلالة توجب إخراج القرآن منه ، فيجب دخوله فيه .

١٠

فقوله تعالى : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾<sup>(٣)</sup> يدل على حدوث القرآن ؛ لأنه لو كان قديمًا لما صح كونه تعالى أولًا ، ولا قوله : ﴿ مَا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾<sup>(٤)</sup> يدل على حدوثه ، وأنه اختار إحداثه على هذا الوجه .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الذِّكْرَ الْحَكِيمَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> يدل على حدوثه ،

١٥

لأن القديم لا يصح أن يبين معناه بالكلام .

وقوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(٦)</sup> يوجب حدوثه ، لأن الجعل والفعل سواء

في الحقيقة . وكل ذلك وماشاكله يدل على حدوث القرآن . وسنبين من بعد أنه مخلوق في فصل مفرد .

(١) النساء : ٨٢ . (٢) الرعد : ١٦ . (٣) الحديد : ٣ .

(٤) الأنعام : ٣٨ . (٥) النمل : ٤٤ . (٦) في الأصل : « حدثه » .

(٧) الزنurf : ٣ .

٢٠



## فصل

على الكلامية في إبطال قولهم

إنه تعالى متكلم لم يزل بكلام مخالف لكلامنا

١٣١٠ /

قد بينا من قبل حقيقة الكلام وما يبين به من غيره / وأبطلنا القول بأنه جنس  
غير هذا المعقول . فإذا ثبت ذلك ، فمن قال : إنه تعالى متكلم بكلام مخالف  
لكلامنا فيما به بان الكلام من غيره ، فقد أثبت ما لا يعقل ، وهو بمنزلة من أثبت  
فه تعالى حركة مخالفة لما نعقله من الحركات ولونا مخالفا للألوان المقولة ، في أنه  
لم يثبت لله كلاما في الحقيقة البتة . وإنه بقوله . إنه مخالف لكلامنا فيما يبين  
به من غيره قد نفى ما أثبت ، فهو في الحقيقة ما أثبت لله تعالى كلاما  
في الحقيقة البتة .

١٠

وقد بينا أنه لا يمكنهم القول بأنه من حيث أفاد مراد المتكلم إذ أنبأ عن مثل  
ما ينفي عنه كلامها يجب كونه كلاما ، وبيننا أن ما به ينفصل الكلام من غيره  
لا يصح أن يكون ما قالوه .

هذا لو صح قولهم إنه يفيد مراد القديم عز وجل ، فكيف ونحن نرين بطلانه .  
وفي بطلانه سقوط السؤال .

١٥

فإن قال : إذا جاز كونه تعالى متكلما مخالفا لسائر المتكلمين ، فهلا جاز إثبات  
كلام له مخالف للكلام في الشاهد ، فإذا لم يكن الكلام الأول متناقضا فكذلك  
في الثاني .

قيل له : إن من حق الكلام إذا تعقبه من الكلام ما ينفي حقيقة الأول أن  
تتناقض ، ومتى لم يؤثر القول الثاني في حقيقة الأول وجبت صحتها . فقولنا : إنه تعالى

٢٠

متكلم يفيد أنه فعل الكلام . وقولنا : مخالف للتكليم ، يفيد أن ذاته مخالفة لدواتهم ، وذلك متفق غير متفرض . وقولنا : كلام / متى كان مفيدا ، فإنما يفيد كونه حروفا منظومة ، ومن حق الحروف أن تكون أجناسا متماثلة . فإذا قيل بعده : إنه مخالف لسائر الكلام ، اقتضى أنه ليس بحروف منظومة ، وهذا متناقض كما ترى .

٣١٠ ب /

- يبين صحة ما قلناه قول الكل : إنه تعالى ذكره فاعل لا يشبه الفاعلين ، وإن امتنع القول بأن فعله مخالف للأفعال . وكذلك تقول : إنه منم محسن متفضل مخالف للنعمين . وإن استحال القول بأن نعمته وإحسانه مخالف للنعمة والإحسان المعقولين فيما بيننا . وكذلك القول فيما قدمناه . وبهذا نجيب عن نظائر هذه المسائل ، نحو قولهم : إذا جاز كونه قادرا عالما حيا مخالفا لمن يوصف بذلك فيما بيننا ، فهلا جاز أن تثبت له كلاما مخالفا للكلام فيما بيننا ، إلى ما شا كل ذلك .

١٠

فإن قال : إن الكلام أجناس مخالفة فقد يصح أن يثبت فيما بيننا كلام مخالف بكلام آخر . إذا كانت الحروف التي انتظم منها أحدهما غير الحروف التي انتظم منها الآخر . فهلا جاز أن تثبت له كلاما مخالفا لجملة الكلام في الشاهد .

ففارق هذا ما تبطل به قول المجسمة : إنه تعالى جسم لا كالأجسام ، لأن الأجسام تأتلف من جنس واحد .

١٥

قيل له : إن الأمر في الكلام ، وإن كان كما قلناه من أنه من أجناس من الحروف مختلفة ، فإثبات ما يخرج من جنسها أجمع في أنه تجاهل / بمزلة لإثبات جوهر يخرج من صفة الجوهر ، وإن كان جنسا واحدا .

١٣١١ /

يبين ذلك أنه لا يجوز أن تثبت له تعالى لونا مخالفا للألوان المعقولة . وحركة مخالفة للحركات ، كما لا يجوز أن تثبت جسما بخلاف صفة الأجسام المعقولة ، ولا يجوز أن تفصل بينهما بأن الجسم جنس واحد ، وليس كذلك اللون والحركة ،

٢٠

ولذلك لا يجوز أن يقال : إن إحسانه يخالف المعقول من الإحسان ، وإن ذلك يصح فيه من حيث كان الإحسان يختلف أجناسه .

فإن قال : إذا صح عندكم أن يكون في مقدوره تعالى لون مخالف لهذه الألوان المعقولة ، ولم يوجب ذلك التجاهل ، بفوزوا إثبات كلام مخالف للكلام المعقول في الشاهد .

قيل له : إن ما أجزأه في اللون لم يخرج به عن طريقه المعقول . لأننا نقول إنه يصير هيئة للحل ؛ وإنه بالعكس من هذه الألوان من حيث علمنا أنها متضادة ؛ وهي تستترك في أنها هيئة للحل ؛ فلا ينتج جواز ضد لها آخر يجرى أمره معها بجرى حال بعضها مع بعض .

وإن طالبنا السائل بإثبات ضد لأجناس الكلام يدرك ويسمع على مثال ما قلناه في اللون فلا قدح له فيه ؛ لأننا إن أجنبناه إليه لم يوجب صحة قوله في أن كلامه تعالى مخالف لكلامنا في كونه حروفا منظومة وأصواتا مقطعة ، فكيف وذلك لا يصح ؛ لأن أجناس الحروف في مقدورنا ؛ ومن حق القادر على الشيء أن يكون قادرا على نوعه وضده ؛ فالوكان في المقدور حرف مخالف لما تنقله لأمكننا إيجادها . وتعذر ذلك بين مخالفة الكلام للون . وإنما جاز ذلك في اللون / لأننا لا نقدر عليه ، فلم يبعد عندنا كون ضده في مقدور القديم تعالى وإن لم يفعله ؛ لأنه لم يحصل ما يوجب اختياره له .

فإن قال : إذا صح إثبات قديم ليس بيوهر ولا جسم ولا عرض ، ولم يوجب ذلك التجاهل ، فغير ممتنع إثبات كلام قديم مخالف للكلام المعقول .

قيل له : إن الشيء لم يكن معقولا من حيث كان جوهرًا أو عرضًا ؛ وإنما يجب أن يثبت على ما يقتضى الدليل إثباته ؛ وقد دلت الدلالة على إثبات قديم تنتهى الحوادث إليه ؛ لولاه لما صح إثبات الحوادث ، فأنبتاه على أحوال

معقولة، وهي كونه قادرا عالما حيا سميعا بصيرا مدركا، ونفينا عنه أحوالا معقولة، فلم تثبت إلا على وجه معقول . وليس كذلك قولك إذا أثبت كلاما ليس بحروف ولا أصوات . فقولك بائن من قولنا في هذا الباب .

فإن قال : إنني أثبت معنى معقولا بالدليل ؛ وإن لم يكن حروفا منظومة وأختار أن أسميه كلاما ؛ لأن الأسماء لا اعتبار بها ؛ فقولى في ذلك كتقولكم في إثبات القديم تعالى .

قبل له : إن الدليل إنما يدل على ما يعقل ، فبني دفعناك عن كون ما أثبتته من الكلام معقولا لم يمكنك أن تدخله في جملة المعقولات ، وأن تدعى قيام الدلالة عليه ؛ لأن ذلك يصح أن يدعيه كل من بلغ في التجاهر كل نهاية .

وبعد . فإن ما تدعيه دليلا ساذجا فسادا من بعد ؛ وذلك يبطل ما توهمه .  
وبعد . فلو جاز ما قاله لصح للجسم أن يدعيه جساما ؛ على خلاف الوجه المعقول ؛ ويزعم أن الذي يصحح ذلك قيام الدلالة ؛ ولصح أن يثبت له لون ورائحة وكون مخالفة للمعقول منها في الشاهد ؛ بل كان يجب صحة ما تقوله النصارى من أن له أبنا على خلاف ما يعقل ، وأن كلامه أبته . بل كان يجب أن يصح ما يدعونه في الاتحاد . فإذا بطل كل ذلك لكونه غير معقول فيجب بطلان ما قالوه أيضا في الكلام .

١١٣١٢

فإن قال : إذا جاز على طريقة شيخكم أبي هاشم أن تثبتوه تعالى على حالة في ذاته تقتضى كونه عالما قديما قادرا حيا سميعا بصيرا فبما لم يزل ؛ وإن لم يكن معقولا ، وأكثر من أن الدليل أقنضاه ؛ بفوزوا لنا ما قلناه في الكلام .

قبل له : إننا لم تثبت على ما يختص به في ذاته إلا على الوجه الذى تثبت سائر الذوات عليه ، لأننا إنما ثبت المحدث على ما يختص به في ذاته لا اختصاصه بما يختص به

من الأحكام . و بمثل ذلك تثبت أحوال الحى فيما بيننا ؛ لأننا لصحة الفعل منه تثبته على حال معقولة ؛ وهو كونه قادرا ؛ فكذلك إذا علمنا وجوب وجوده — تعالى ذكره — قادرا عالميا فيما لم يزل ، علمنا أن المقتضى لذلك هو ما يختص به فى ذاته ؛ مما يبين به من سائر الذوات . فقد صرح أن ما قلناه فى ذلك لا يمكن دفعه ؛ وأن دافعه كدافع سائر ما يعلم بالدليل فى الشاهد ؛ وليس كذلك ما قالوه فى الكلام ؛ لأنهم لم يبينوا له حكما معقولا توصلوا به إلى ما يختص به فى ذاته . فقولهم فى ذلك بمنزلة قول من أثبت له كونا ولونا وجسميا مخالفا لهذه للأدور المعقولة فى الشاهد .

ب ٣١٢ /

وبعد . فإذا ثبت أنه لا دليل لهم على ما أثبتوه فارق حاملهم حالنا فيما سألوا عنه .

فإن قالوا : إنما تثبت كلامه بدلالة وجود إلهامه معناه بالعبارات التى نسميها ؛ فالعبارات الموضوعية للإلهام تقتضى إثبات كلام له ؛ كما أن صحة الفعل تقتضى كونه قادرا .

قيل له : لو اقتضت العبارات ما قلته فيه تعالى لأقتضت فينا . وكان يجب فى الشاهد إثبات كلام سوى العبارات تكون تلك مقتضية لها ، لأن كل أمر اقتضى شيئا فى النائب اقتضاه فى الشاهد ؛ لأن الأدلة لا تختص فيما تدل عليه وتقتضيه .

فإن قال : كذلك قولنا فى الشاهد ؛ لأنى أثبت الكلام معنى فى النفس تقتضيه العبارة .

قيل له : قد بينا فساد ذلك وأوضحناه ؛ بأن هذا القول يوجب أن الصناعة معنى فى النفس تبين عنها هذه الصناعة المعقولة ؛ وكذلك الكتابة والبناء وسائر الأفعال . وفى هذا من التجاهل ما لا يخفاء به .

وكيف يصح أن يقتضى حدوث فعل معقول أمر آخر من غير أن أتبين كون ذلك الأمر معقولا، وأن بينهما تعلقا<sup>(١)</sup> يقتضى ذلك . ولم صارت العبارة بأن تقتضى كلاما لا يعقل بأولى من أن تقتضى حركة ولونا وجرما وسكونا لا يعقل ، أو علما أو قدرة معقولين . وكل ذلك يبطل ما أدعاه .

- فإن قال : إن نفي الجرس والسكوت عنه يقتضى إثبات كلام ، كما يقتضى نفي الآفات — مع كونه حيا — كونه مدركا للدرك / الموجود .

/ ١٣١٣

قبل له : إن كون المدرك مدركا معقول في الشاهد، فيصح أن يثبت تعالى كذلك لكونه حيا . ووجود المدركات وإثبات كلام على الوجه الذى أدعوه ليس بمعقول ، فكيف يثبت نفي الجرس والسكوت .

- ١٠ • وبمد . فإن نفي حال إنما يقتضى أخرى ، إذا ثبت أن ذلك معقول . فأما إثبات ما لا يعقل بإثبات أمر معقول فالقول بذلك يؤدى إلى التجاهل .  
وسنبين بطلان هذه الدلالة من بعد إن شاء الله .

- وبعد . فلم صار نفي الجرس والسكوت بأن يقتضى إثبات كلام لا يعقل بأولى من أن يقتضى إثبات حركة ولون ورائحة وجسم لا يعقل ، أو علم وقدرة معقولين ، لأنه لا يمكن أن يعتمد في ذلك على الشاهد ، لأن إثبات كلامنا إنما وجب بنفي الجرس والسكوت ، من حيث كان معقولا مدركا مسموعا ، فإن حملوا الغائب على الشاهد فيجب أن يثبتوا كلامه من جنس كلامنا ، وإلا فهم مبطلون فيما أدعوه . فإذا صح بهذه الجملة أن ما قالوه لا يعقل فإثباته لا يصح ، وأدعاه الدلالة عليه لا يمكن . و يصح أن يلزموا على ذلك كل جهالة حتى يثبت له تعالى

- من الأحوال التي لاتعقل ، أو الأحوال المعقولة التي لاتحوز عليه على وجه لا يعقل ،  
أو ينفي عنه ما يجب له من الأحوال على وجه ، أو يثبت معه من المعاني المعقولة  
ما يستحيل كونه قديما على وجه لا يعقل ، أو يثبت هو — عن وجل — بصفة هذه  
المعاني على وجه لا يعقل ، وذلك يوجب صحة ما قالت النصارى / من أن له ولدا  
وصاحبة ، لاعل الوجه المعقول . وما تقوله المجسمة ، ومن يثبت لله عن وجل يدين  
ووجهها على وجه لا يعقل . ويوجب صحة قولهم : إنه على العرش وفي السماء على وجه  
لا يعقل . ويجب أن يجوزوا على كلامه أن يكون له كلام وعلم وقدرة وعلى وجه  
لا يعقل ، ويوجب أن يقولوا في سائر صفات الكلام إنه عليها على وجه لا يعقل ،  
فلا يثبت موجودا أو قديما على الوجه المعقول . وما يلزمهم من الجهالات أكثر .  
وقد نبهتكم بهذه الجملة على تفصيله إذا أنت تدبرته .
- ١٠ .  
يبين ذلك : أنهم يثبتون كلامه أمرا ونهيا وخبرا على خلاف الوجه المعقول .  
فهلا جاز إثباته على سائر الصفات التي ذكرناها على وجه لا يعقل .
- ويقول أكثرهم : إن كلامه يصير أمرا ونهيا بعد ما لم يكن كذلك مع استحالة  
ذلك في كلامنا ، فهلا جاز إثباته علما وقدرة وجرسا وسكوتا على وجه لا يعقل .
- ١٥ .  
ومن قولهم : إنه معنى واحد لا يجوز أن يكون حرفا أو مسموعا أو متحركا .  
ومع ذلك فهو كلام وأمر ونهى وخبر ، وإن كان كون الشيء الواحد بهذه الصفات  
لا يعقل ، فهلا صح كونه أو كون القديم تعالى على سائر الصفات التي لاتعقل .  
وأيضا فإن من حق الكلام إذا كان كلاما لحكيم أن يكون مفيدا ، ولا يصح أن  
يقولوا فيما أثبتوه من كلامه تعالى إنه مفيد لوجوه :
- ٢٠ .  
منها : أن الكلام إما يحصل مفيدا بالمواضعة للأمر يرجع / إلى جنسه  
وجوده وسائر أحواله ، لأن وقوع الفائدة به يتبع المواضعة ، والعلم بها يحصل

/ ٣١٣ ب

/ ٣١٤

بمصولها ويرتفع بارتفاعها ، ولأن تجوز وقوع الفائدة بما لم تقع عليه مواضعة يقتضى تجوز وقوع الفائدة باللون والكون ، وبطلان ذلك يقتضى صحة ما قلناه ؛ ولأن فقد العلم العربى مواضعة الفرس يمنعه من معرفة ما يستفاد بالفارسية ، وبالجهل بالمواضعة أصلا يجب أن يمنع من وقوع الفائدة به . ولا يجوز أن يكون ذلك كذلك إلا والفائدة فيه لا تحصل إلا بالمواضعة ، وإلا لم يقف العلم بها على العلم بالمواضعة ، كما لا يقف العلم بوجوده وجنسه على ذلك ، وإنما نستفيد مراد المشير بالإشارة ولما وقع عليها مواضعة من جهة الاضطراب ، ولذلك يفترق هذا العلم إلى مشاهدة المشير ، وذلك لا يتأتى فيه تعالى ، فلا يصح أن يسترض ما قلناه بالإشارة . فإذا صح ذلك ولم تمكن المواضعة في كلامه القديم الذى أدعوه فيجب ألا يصح وقوع الفائدة به أصلا .

١٠

فإن قال : وما الذى يمنع من قوع المواضعة فيه ، وما أنكرتم من صحة ذلك ، وما يجرى مجراه فيه .

قيل له : إن من حق المواضعة ألا تصح إلا فيما يحدث على وجه مخصوص ، أو يتحدد له من الصفات ما يجرى مجرى حدوثه ، فلا يستحيل ذلك فيه فالمواضعة فيه محال ، وإنما وجب ذلك لأن الموضع / لغيره على الشيء إنما يواضعه بأن يعرفه أنه إذاهم بالإخبار عن الشيء ذكره فذكر ، أو أحدث أمرا . والقديم سبحانه يستحيل ذلك فيه .

١٥

٣١٤ - /

ولا فرق بين من أدعى جوازه في كلامه القديم ، والحال فيه ما قلنا ، وبين من أدعى جوازه في ذات القديم تعالى . فقد بان بهذه الجملة صحة ما ذكرناه .

٢٠

ومنها : أن من حق الكلام المفيد ألا يكون مفيدا لساير أقسام الكلام من أمر وخبر ونهى ، مع كونه معنى واحدا ، أو واقعا على وجه واحد . ولا فرق



بين من أجاز ذلك في المعنى الواحد مع استحالة في الشاهد ، وبين من أجاز به في العلم والقدرة وأدعى أنه يصح كونه أمرا وناهما ، وإن استحال في الشاهد .

يبين ذلك أن صيغة الأمر في أنه يستحيل أن يكون نهي خبرا ، لأن يخرج عن صفة لمرلة العلم في استحالة ذلك فيه ، لأنه ينقلب عن جنسه . فكيف يصح أن يقال في كلامه تعالى إنه معنى واحد ، وهو مع ذلك خبر وأمر ونهى .

فإن قال : إنا لا نثبت هذه الصفات إلا لوجود معاني ، وهو المأمور والمنهى والمخير عنه ، فلم نثبت هذه الصفات إلا لهذه المعاني . وحل محل قولكم : إن الصيغة الواحدة تكون خبرا عن جماعة على البذل بالقصد والإرادة .

١٠ قيل له : إن كون الكلام أمرا لا يقتضي وجود المأمور ، كما لا يقتضي وجود المأمور به ، ولذلك يصح أمر المصدوم ، ولذلك كان قوله تعالى : ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ أمرا لنا مع عدمنا في تلك الحال . وقد بينا صحة ذلك من قبل ، وثبوته بطل ما قاله ويصح ما قدمناه .

١٥ فاما القول بأن وجود المخبر ليس بشرط في كون الكلام خبرا فأظهر من أن يحتاج إلى تكلف بيانه ، فكيف يصح كون كلامه سبحانه فيما لم يزل خبرا عن جميع ما أخبر به ، مع استحالة ذلك في المعنى الواحد .

وقد أبطلنا قول من قال : إن الخبر إنما يكون خبرا لوجود التخيير ، والأمر لوجود التامير ، كما يكون المتكلم متكلما لوجود المكلّم والتكلم . فلا طائل في إعادته .

٢٠ فإن قال : إذا صح عندكم في صيغة الأمر أن تكون نهيًا وخبرًا ، فهلا صح كون المعنى الواحد بهذه الصفات كلها ؟

قيل له : إن ما وضع للأمر محال أن يكون نهيًا ، وإنما يجوز به في النهي  
ويوضع موضعه . لأنه نهى على الحقيقة ، فكيف يصح في المعنى الواحد أن يكون  
أمرًا نهيًا ، وذلك مستحيل في الشاهد .

- ومنها : أن المعنى الواحد لا يصح أن يكون مفيدًا لفائدة الأمر أو النهي أو الخبر ،  
لأن ذلك يقتضى هذه الفائدة كون الكلام أشياء منظومة ، فإذا لم يحصل بتلك  
الصفة لم يفد ، فبالأ يفيد — إذا كان معنى واحدًا لا صيغة له بل يستحيل ذلك  
فيه — أولى .

٣١٥ ب /

وقولهم إن الحرف الواحد إذا جاز أن يكون كلامًا كقولهم : / ع و ق ، فهلا  
جاز ما أنكرتموه في كلامه تعالى أنه يفيد .

- وذلك أن ما قالوه لو سلم لكان إنما يصح في الحرف الواحد لافي المعنى  
الواحد . وعندهم أن كلامه تعالى في أنه يستحيل كونه حروفًا كهو في أنه يستحيل  
كونه حروفًا منظومة . والحرف فلا بد من أن يكون من أجزاء كثيرة ، لأنه لا بد  
فيه من شيء يتبدأ به وشيء يوقف عليه ، لأن الابتداء عندهم لا يكون إلا متحركًا ،  
والموقوف عليه لا يكون إلا ساكنًا . ويستحيل هذان الأمران في المعنى الواحد .  
فكيف يقال : إن كلامه تعالى يفيد كالحرف الواحد .

١٥

وبعد . فلو صح ذلك لكان إنما يفيد الأمر ، فاما الخبر والنهي وسائر أقسام  
الكلام والأمر بأشياء أخرى من الأفعال فتعذر ، فكيف يقال إن كلامه عز وجل  
يفيد كل ذلك ، مع كونه معنى واحدًا . هذا لو صح ما سأل عنه ، فكيف  
وفي الكلام حذف ، لأن قولهم : وإن لم يقدر معه غيره لم يفد . فيصير كأن يقدر  
معه موصول به ، وعاد الأمر فيه إلى ما ذكرناه .

٢٠

ومنها : أن الكلام إنما يفيد بأن يحدث بعضه في إثر بعض ، فيصح أن ذلك يفيد الأقسام المعقولة . فاما إذا حدثت كلها معا لم يصح وقوع الفائدة بها . بين ذلك أن الزاى والياء والدال لو حدثت معا لم يكن بأن يكون « زيدا » بأولى من أن يكون « يزدا » / و « ديزا » فلو صح في كلامه تعالى أنه معانٍ وحددت لكان مع القول بأنه قديم لا يصح كونه مفيدا ، وليس يلزم على ذلك الكتابة والرسم والنقش ، لأن كل ذلك لم ينبت أنه يفيد لحدوثه على ضرب من الترتيب . فقد صح ذلك في الكلام فيجب لو كان له تعالى كلام قديم مفيد أن يعلم على الحد الذي يفيد الكلام في الشاهد . وإذا استحال حصوله على ذلك الحد فيجب ألا يفيد . وليس كذلك الكتابة ؛ لأن الفائدة تقع بأن يراها الواحد منها مكتوبة <sup>(١)</sup> جملة واحدة . بل فيه ما يفيد من غير حدوث معنى أصلا ، كالنقوش التي تكون الكتابة التي هي عليها <sup>(٢)</sup> هي الباقية والمحدث منه هو الحادث . وقد يفعل مثل ذلك في الكتابة على اللوح بأن يجعل ما يبقى من بياض اللوح هو الحروف ، ومع ذلك يفيد فائدة الحادث . وعلى كل ذلك يسقط ما أدعوه من كلامه تعالى مفيدا ، ونعرف لا فرق بين من قال في كلامه عز وجل إنه مفيد ، وإن كان مبينا لكلامنا ، وبين من قال : إن ذات القديم تعالى تفيد ، أو علمنا وقدرتنا تفيد . وقد بينا أيضا أن الشيء إنما يفيد ما يفيد الكلام المسموع متى صح أن يجعل ذلك حكاية له لفظا أو معنى ، وذلك لا يصح إلا بأن يكون المحكي مثال الحكاية صيغة أو مواضعة على الفائدة الواحدة . فكل هذه <sup>(٣)</sup> الوجوه تبين أن قولهم : إن كلامه تعالى يفيد مع كونه قديما مخالفا لكلامنا لا يصح أصلا .

وأیضا فلو كان ما أئنتوه من الكلام مفيدا لم يصح كونه مفيدا لجميع مازعموا أنه يفيد مما يستفاد بسائر أقسام الكلام ؛ لأن المعنى الواحد الذي لا يصح

(١) الأصل : « مكتوبا » . (٢) الأصل : « عليه » .

أن يحصل على وجوه في حكم الكلام المختص بنظام واحد ، الواقع على وجه واحد . فإذا ثبت فيما هذه حاله أنه لا يصح كونه مفيدا لسائر ما يستفاد بالقرآن ، فما قدمنا ذكره أولى بذلك . يبين ما ذكرناه أن المواضع لا تصح أن تقع على صيغة واحدة في القوائد كلها ، بل ذلك ينقض أصل المواضع ، ولذلك أجازوا في باب المواضع الكلام ، لأنه يصح أن ينقسم أقسام الأغراض والقوائد . وطلبوه في المواضع لاتساع بابه ، ولو صح في المعنى الواحد الواقع على وجه واحد لم يكن لفزعهم إلى الكلام معنى . ولولا صحة ما قدمناه لصحت المواضع على أجناس الأغراض ، بل على ذات القديم ، ولصح أن تفيد ذاته ما يفيد كلامه ، وفي ذلك الاستثناء عن إثبات كلام له قديم .

١٠ يبين ذلك أن الكتابة لما أجزت في باب الفائدة مجرى الكلام ، ووضع لكل حرف أمانة مخالفة لأمانة الحرف الآخر ، وفصل بين نظامها ، وأتسعت اتساع الكلام . وكذلك القول في الإشارة ، ولذلك لما ضاقت الإشارة ولم تبلغ مبلغ الكلام والكتابة ، لم يصح أن تفيد في التفضيل سائر ما تفيد ، بل أكثر ما تفيد ، إنما تفيد بالعلم الضروري الحاصل عندها لا على طريق الاكتساب .

١٥ ولذلك أزمهم الشيوخ — رحمهم الله — القول بأن القرآن لا يجوز أن يكون حكاية لتلك الكلمة ، مع كونه مفيدا لسائر ما تفيد ، واستحالة ذلك في الكلمة التي أدعواها . وصحة ذلك يبطل كونه متكلا بكلام قديم .

/١٣١٧

وأيضاً فلو صح ما أدعوه من كون الكلمة القديمة مفيدة ، لم يصح أن يكون لها إلى معرفة ما تفيد طريق ، بل كان يجب ألا يوصف — عز وجل — بالقدرة على أن يعرفنا معناها وفائدتها ، وذلك لأن الدليل العقل لا يدل على المراد بها ، سواء سلم لهم أن في العقل ما يدل على إثباتها أم لا ، لأن سائر ما يذكره في إثبات

الكلام لا يدل على أنه مفيد، وليس من حق الكلام أن يكون مفيدا، كما أن من حق القادر أن يكون حيا ؛ لأن كونه كلاما لو اقتضى ذلك لاقضاءه في الشاهد والغائب . وفي علمنا بمجواز وجود كلام غير مفيد دلالة على فساد هذا القول، فليس يصح لهم أن يقولوا : إن مانذ كره من الأدلة إذا ثبت بها أن له كلاما قديما وجب كونه مفيدا ، ولا لهم أن يقولوا بوجود كونه مفيدا من حيث كان المتكلم به حكيمًا ، كالشاهد لأمرين :

أحدهما ، أن ذلك إنما وجب في الشاهد، لأن الحكم يختار إيجاد الكلام ، ولا تختاره على وجه يصح عليه الحكمة . والقديم سبحانه عندهم متكلم بكلام قديم، فلا يصح هذا الوجه فيه .

ب ٣١٧ /

والثاني، أن كونه مفيدا في الجملة لا يقتضى صحة العلم بما يفيد . / ١٠  
التفصيل، فنأين أن الذي يفيد أمر دون أمر، إذا كان طريق إثباته مفيدا، على ما قالوه .

وليس له أن يقول : قد علمت أنه ممن لا يتكلم لأمر يخصه لكونه عبثا ، فيجب أن يكون مفيدا بكلامه الغير نفعا أو دفع ضرر. وهذا يوجب صحة الوقوف على فائدة بعينها . وذلك أن هذا الوجه إنما يجب فيمن يحدث الكلام باختياره ، ١٥  
فيصح وقوع كلامه على وجه دون وجه ، كما يصح مثله فيمن يفعل العدل والإحسان باختياره . فلو أن قائلا قال : إنه عادل بمثل قديم، وإن عدله يختص بكونه عدلا لأنه حكيم، لم يصح ذلك من حيث كان طريق معرفة ذلك هو أن يكون العدل حادثا باختياره، فيوقعه على وجه دون وجه، فكذلك القول في الكلام .

ولا يصح أن يعلم فائدة تلك الكلمة بكلام آخر؛ لأنه إن كان كلاما لغيره تعالى ٢٠  
لم يصح كونه مفيدا لذلك، من حيث لا يصح من المتكلم أن يكون مفيدا بكلامه

مالا يعامه . وإن كان كلاما يحدثه تعالى فيجب كونه متكلما به ؛ لأن ما ينفرد  
بإحداثه من الكلام إذا لم يصحح على ما قدمناه أن يكون كلاما ، لمحله وللجملة التي  
في بعضه ، فيجب كونه كلاما للقديم - جل وعز - على ما قدمنا القول فيه ، وإذا كان  
متكلما به ومفيدا به سائر ما عقلناه بالقرآن ، لإثبات كلام قديم لا يصحح ، كما لا يصح  
أن نثبت إحسانا قديما لا يحصل به / من المعنى إلا ما حصل بالإحسان المحدث .

١٣١٨ /

وبعد . فلو صح مع كونه متكلما بكلام قديم كونه متكلما بكلام محدث ،  
لصح كونه قادرا بقدره محدثا ، وإن كان قادرا بقدره قديما ؛ لأن ما يمنع من ذلك  
في أحدهما يمنع في الآخر .

على أن كل ما يتوصلون به إلى كونه متكلما بكلام قديم يبطل كونه متكلما  
بكلام محدث ، وأكثر معتمد فيهم فيه هو أنه إذا أمتحال كونه متكلما بكلام محدث  
فيجب كونه متكلما بكلام قديم ، فكيف يصح مع ذلك إثباتهما جميعا .

فإن قال : إنه يحدث عبارات يفهم بها معنى الكلمة القديمة ، فلا يكون كلاما  
في الحقيقة .

قيل له : إنا قد بينا أن الكلام في الحقيقة هو هذا دون غيره ، وأبطلنا سائر  
ما يتعلق به في هذا الباب .

على أن من تقدم لا يخالف في ذلك ، وإنما يقول : إن له كلاما مخالفا للكلامنا  
على ما قدمناه . والكلام لازم لهم . وإن كان من ارتكب من المتأخرين أن هذه  
العبارة ليست بكلام في الشاهد ولا الغائب ، فقله أوضح فسادا من قول من  
تقدمه ، لأنه مثبت في الشاهد والغائب جميعا ما لا يقبل . ومن تقدم قد أثبت  
في الشاهد الكلام معقولا ، وإنما خالف في الغائب ، لأن الإكتباس يصح فيه  
ما لا يصح في الشاهد .

على أنا / قد بينا في باب الصفات أن الدليل إنما يدل على الشيء لتعلقه به ،  
 إما لأمر يرجع إلى نفسه أو إلى اختيار فاعله وإحداثه له على وجه . ولا تعلق بين  
 هذه العبارات وبين الجملة القديمة البتة ، فكيف يقال إنها تدل على معناها !  
 ومن حق الدليل أن يختص بمذلوله مالا يختص بغيره ، وليس لها بالكلمة من  
 الاختصاص ما ليس لها بذات القديم تعالى ، وكيف يقال : إنها تدل عليه ،  
 ولا يصح أن يعرف معناها بالكناية ، لأنها كالعبرة ، فإذا كانت لا تدل على معناها  
 لها قدماء فكذلك الكناية ؛ ولأنها تفيد ما هي أمانة عليه ، وهو الحروف  
 المنظومة . فإذا استحال كون الكلمة القديمة بهذه الصفة فكيف يصح التطرق بها  
 إلى معنى الكلمة .

ولا يصح أن يقال : إنه يعرف المراد بها بالإشارة ، لاستحالتها عليه ، على هذا  
 الوجه الذي يفيد وقوعها من المثير منا ، لأن ذلك إنما يصح من حيث أختصت  
 بالله ، أو ما يجري مجراها ، ومن حيث صح الاضطراب إلى قصده . وكلا الأمرين  
 لا يصح فيه تعالى ، ولا يمكن أن يقال : إنه يعلم المراد بها ضرورة ؛ لأننا نعلم خلاف  
 ذلك من أنفسنا ، ولأنه لو كان كذلك لما وقعت المنازعة فيه ، ولأن العلم بذاته  
 تعالى إذا كان مكتسبا فالعلم بكلامه والمراد به أولى بذلك . وهذه الجملة / تبين أنه  
 لا سبيل للقوم إلى أن يثبتوا أن كلامه تعالى يفيد أو يعرف ما يفيد إن كان قديما ،  
 وإن سلم في هذا الاعتقاد أسوأ من حال العامة ، لأنهم قد أثبتوا له كلاما معقولا ،  
 وهو القرآن الذي يسمع ويُنزل .

وإنما أخطأوا في قدمه ، فإذا تمسبوا إلى التجاهل فإن ينسب الكلاية

إلى ذلك أولى .

٣١٨/ ب

١٣١٩/

١٠

١٥

٢٠

ولغزة الجملة نقول : إن كلام الكلائية بمنزلة كسب البحار ، وطبع أصحاب الطبايع ، وتثليث النصارى في أنه لا يعقل ؛ لأنه إنما يعقل الشيء بصفاته وأحكامه . وقد بينا ما يوضح من حالهم أنهم لم ينفصوا كلامه بصفة معقولة ولا حكم معقول .

- ٥ وأيضاً فإن كل ما قدمناه في باب الصفات ودللتنا به على أنه لا يجوز إثبات قديم باقٍ يبطل قولهم في الكلام ؛ لأن التقديم تعالى إذا كان إنما يخالف المحدث بكونه قديماً فيجب في كل ما شاركه في هذه الصفة أن يكون مثله في سائر ما يختص به ؛ وأن يكون القديم مثله . وهذا يوجب كونه تعالى كلاماً ، وأستحالة كونه حياً متكلاً كالكلام ؛ ويوجب كون كلامه مما يصح أن يكون حياً عالماً قادراً .

- ١٠ ولغزة الطريقة ألزمهم شيوخنا - رحمهم الله - القول بإثبات إله ثانٍ مع الله سبحانه ؛ لأن كون القديم قديماً يقتضى فيه كونه مختصاً بالصفات التى معها يصح أن يفعل ما يستحق معه العبادة ؛ فلو كان له كلام قديم لوجب كونه بهذه الصفات . وهذا يوجب كونه إلهاً ثانياً .

٣١٩ ب /

- وقد بينا هذه الطريقة وشرحناها في باب الصفات ، فلا وجه لإعادتها .
- ١٥ ومحصل الكلام في ذلك أن المشاركة في صفة النفس توجب المشاركة في سائر صفات النفس ؛ على ما دللتنا عليه في باب الصفات .

- وقد دللتنا على أنه تعالى قديم عالم قادر حيٌّ لذاته ؛ فالكلام على قولهم : إذا شاركه في كونه قديماً فيجب أن يشاركه في هذه الصفات أجمع ؛ وكونه مشاركاً له فيها يوجب كونه إلهاً ؛ لأن الإله إنما يوصف بذلك لأن العبادة تحقق له وتليق به .
- ٢٠ وإنما يختص بذلك لكونه قادراً على إتمام مخصوص يستحق بمثله العبادة ؛ وكل



قادر لنفسه يجب أن تكون هذه حاله . وهذا بين صحة ما قلناه من أن الكلام<sup>(١)</sup> يجب أن يكون إلها .

فإن قال : فيكفى في كونه إلها كونه قادرا فقط ، أم يجب فيه صفة زائدة ؟

قيل له : بل يجب كونه عالما لنفسه ليصح منه إيجاد النعمة على وجه مخصوص . ويجب صحة كونه مريدا لذلك أيضا ؛ وكونه حيا موجودا ليصح كونه عالما قادرا . وكل ذلك يوجب كون الكلام القديم [ محالاً ]<sup>(٢)</sup> عليه على ما بيناه ، فيجب كونه إلها ، وما بينا به إبطال إثبات إله ثان مع الله — تعالى عن ذلك — يبطل ما أدى إليه ؛ وانفاق الأمة على بطلان ذلك يبطله أيضا .

١٣٢٠ /

فأما ما يهذون به — من أنه إذا لم يكن معنى قديم معنى إله فكيف يجب / لإثبات قديم مع الله إثبات إله مع الله — فيميد ؛ لأن معناهما لو كان واحدا لم يفد الإلزام إلا المطالبة بعبارة ؛ ولا اعتبار بذلك فيما طريقه المعاني ؛ وإنما يصح الإلزام من حيث اختلف معناهما ؛ فيلزمهم مالا يصح القول به على ما اعتقدوه ليعين بطلان قولهم فيه ؛ كما نصنع مع سائر المبطلين الذين يخالفوننا في المذاهب التي تلزم عليها الأمور الباطلة والأشياء المستحيلة .

وقد بينا وجه لزوم ذلك .

ولو لم يبين ذلك أيضا لزم من ألزمناه ذلك الانفصال ؛ إذا قصدنا بالإلزام الإبانة عن قصور عن الدلالة على صحة ما قاله ، مع امتناعه مما ألزم عليه .

فأما ما يوصف بأنه قديم لتقدم وجوده ، كالمرجون وغيره ؛ فإنما لم يجب كونه إلها من حيث وصف بأنه قديم ؛ لأنه لم يثبت كونه موجودا لذاته ،

(١) في الأصل : « من أن الكلام في أن الكلام » وظاهر أن الشق الثاني من العبارة مزيد .

(٢) في الأصل : « يجب » . (٣) زيادة انضمامها السياق .

ولا مستغنيا عن موجد يوجده ، فلم يحصل فيه المعنى الذى لأجله وجب كونه إلها . ولا اعتبار في هذا الباب بالمشاركة في العبارات .

- بين ذلك أن عندهم أن القديم من حقه ألا تسبقه الحوادث ؛ ولا يجب ذلك في المرجون ؛ ومن حقه أن يكون إلها أو صفة إله ؛ ولا يجب مثل ذلك في المرجون ، من حيث لم يستحق كونه قديما على الوجه الذى حصل عليه الموجود .
- لم يزل ؛ فكذلك القول فيما قدمناه .

٣٢٠ ب /

- فإن قال : إذا جاز مشاركة / صفات النبي للنبي في كونها محدثة ، وإن لم يكن نبيا ، فهلا جاز مشاركة الكلمة لله تعالى في القدم ، وإن لم يجب كونه إلها .
- قبل له : إن من تأمل ما قدمناه لم يلزم عليه هذا الكلام ، لأن الحدوث لا يستحق للنفس ، ولا كون النبي نبيا ، ولا تجب بالمشاركة في أحدهما المشاركة في الآخر ، وإنما أوجبنا ما قدمناه من حيث كان كونه إلها يرجع إلى النفس ، وكذلك كونه قديما ، ويجب بالمشاركة في أحدهما المشاركة في الآخر .

- وهذا يسقط قول من يسأل فيقول : إذا صح أن يشارك أبعاض الإنسان في كونها جسما وجوهرا ، ولم يجب كونها حية قادرة كهو ، فهلا جاز مشاركة صفة القديم للقديم في كونها قديمة ، وإن لم تكن إلها ، لأن الجوهر وإن كان جوهرها لنفسه فليس هو بحيي لنفسه ، ولا كونه حيا يرجع إلى صفة نفسه . وذلك يسقط ما تعلقوا به .

- وكذلك الجواب عن قولهم : إذا جاز مشاركة الجماد الحى في كونه جوهرها وإن لم يشارك في كونه حيا ، ومشاركة السواد السواد في كونه سوادا ، وإن لم يشارك في الوجود أو الحلول في محل مخصوص ، فهلا صح ما قلناه ، لأن الجملة التي قدمناها قد أسقطت ذلك أجمع .

ولهذه الطريقة الزمانهم تجوز قديم عاجز مع الله تعالى ؛ لأن ما به يبطل ذلك هو ما قدمناه من أن المشاركة في القدم توجب المشاركة في سائر الصفات النفسية .  
فإن نقض ذلك لم يمكنه دفعه ، ولا يصح لم دفعه بغير هذا الطريق ، بأن / يقولوا :  
إن كونه عاجزا نقص ، ولا يصح على القديم تعالى ، لأننا لم نلزمهم إلا ذلك ، ولأنهم يجوزون إثبات قديم ليس بعالم ولا قادر ، وإن كان مثل ذلك نقضا في الشاهد ،  
فيجب أن يجوزوا إثبات قديم عاجز ، وإن كان مثل ذلك نقضا في الشاهد .

١٣٢١ /

ولا يصح أن يقولوا : إن ذلك من أمارات الحدوث ، لأنه إنما يجب ذلك في العجز الحادث ، كما يجب في القدرة الحادثة . وأما القديم من تلك أوما لا يقل منه فكونه من أمارات الحدوث غير واجب فيه ، ولا يمكنهم دفع ذلك بأنه لا دليل على إثباته ،  
لأن ذلك يوجب الشك والوقف دون القطع ، ولا يصح دفع ذلك بأن القديم يُقبل  
من كونه عاجزا أن يحصل عاجزا عن شيء يصح كونه قادرا عليه ، وذلك لا يتأتى  
في العاجز لنفسه ؛ وذلك أن المعقول في الشاهد من كونه قادرا هو أنه يقدر ، مع  
جواز العجز عليه ، ولم يمنع ذلك من إثبات القديم سبحانه قادرا لنفسه ، فكذلك  
القول فيما ذكرناه .

١٠

وبعد . فإن ما قالوه إنما يؤثر فيما الزمانهم متى عبرنا بهذه العبارة ، فإن عدلنا  
عنها إلى أنه يجب أن يجوز إثبات قديم ثانٍ مع الله سبحانه حتى يتعذر الفعل عليه ،  
لم يمكنهم أن يوردوا هذه الشبهة الصعبة ، ويلزمهم أن يجوزوا إثبات قادر ثانٍ  
لنفسه ، وإن لم يكن عالما ، أو إثبات قديم ثانٍ حق لنفسه ، وإن لم يكن قادرا .  
وأيا فقد دللنا على أن الإرادة / محدثة ، وأنه تعالى ليس بعريد لنفسه .

ب ٣٢١ /

فإذا صح ذلك ، فلو كان متكهما بكلام قديم لم يصح كون كلامه أمرا ونهيا وخبرا ،  
لأن الكلام إنما يصير بهذه الصفات بالإرادة على ما ينشأ في باب الإرادة ،

٢٠

ولا يصح أن يصير في حال بقائه وجود المأمور أو المنهى - أو المخبر عنه ، أمرا نهيا خبرا ؛ لأن الإرادة لا يصح أن تؤثر في الباقي ، وإنما تؤثر في الحادث أو ما يجري مجراه .

- يبين ذلك أن إرادتنا للباقي تستحيل أصلا ، ولو صح أن تؤثر فيه ؛ لأن الباقي لا يصح في حال بقائه أن تتغير حاله عما هو عليه ، وذلك يحيل كون كلامه أمرا .
- نهيا خبرا على كل وجه . وقد بينا أنه لا يصح أن يقال : إن الموجب لكونه أمرا نهيا خبرا وجود المأمور والمنهى ، فلا طائل في إعادته .

- وأیضا قد بينا أن كون التكلم متكلما من غير أن يفيد أو يستفيد بكلامه يقتضى كونه متقوصا . ودللتنا على أن ما كان نقصا من الصفات فلا فرق بين أن يستحق للنفس أو لغيره ، فإذا صح ذلك وثبت أن صفات النقص لا تجوز على القديم تعالى فتجب استحالة كونه متكلما فيما لم يزل . وإنما حسن من الواحد منا أن يدرس ويتكلم في نفسه ، لأنه يستفيد به الحفظ أو توطيئ النفس على معناه ، إلى ما شاكل ذلك ؛ وذلك لا يتأتى في القديم سبحانه ، فلا يصح أن يلعن به فيما ذكرناه .

- وأیضا فإن الكلام قد ثبت أنه إنما يضاف إلى المتكلم به ، لأن له معه من الحكم ما ليس له مع غيره ، وإلا لم يكن بأن يكون متكلما أولى من غيره . وهذه قضية واجبة في كل معنى أضيف إلى غيره . وقد بينا أنه لا يصح أن يكون المتكلم متكلما به ؛ لأنه يوجب له حالا كالعلم ، ولا لأنه حله أو حل بعضه ، فيجب أن يكون الذى لأجله يضاف إليه هو لأنه فعله ، وذلك غير واجب في كل معنى يوصف به غيره ، لأنه إما أن يوصف به الحى - أو المحل أو الفاعل له ، لا اختصاصه بأنه كان هو القادر عليه دون غيره ، وما يوصف به الحى فإنه يوصف به لأنه يوجب

له حالا، نحو ما ذكرناه في العلم والإرادة وغيرهما، فإذا صح ذلك لم يمكن أن نشيت له تعالى كلاما قديما، لأنه إذا لم يصح أن يكون متكلما به؛ لأنه يوجب له حالا، ولا لأنه محله، ولا لأنه فعله، فيجب كونه متكلما بكلام محدث، لأن من حق الفاعل أن يتقدم فعله على ما دللنا عليه من قبل .

٥. فإن قال : هلا صح كونه متكلما بالكلام، لأنه كلام له، أولأنه قائم به ؟

فيل له : إن قولنا « كلام له » لا بد من أن نبين المراد به، وإلا أحتمل من الأمور أكثر مما يحتمله قولنا : « متكلم »، فكيف يكشف به عن حقيقته؟ ولا شيء تفيد هذه الإضافة يمكنه التعلق به إلا أنه فعله . وذلك يصحح ما قدمناه .

ب ٣٢٢ /

وَأما أنه قائم به فقد بئنا فسادا ؛ لأن الكلام لا يصح البقاء عليه والقيام والثبت . ولو صح ذلك عليه لكان لابد من اختصاص ما لأجله قام به، فإذا بطل سائر ما قدمناه وجب أن يكون ذلك الاختصاص كونه فاعلا .

فإن قال : إنما يصير متكلما به لوجوده بحيث يوجب كونه متكلما، لقولكم : إن الذي لأجله كان مريدا بالإرادة وجوده بحيث تتعاقب هي وضدها عليه .

١٥. قبل له : إن الإرادة توجب له حالا، وإنما يكشف بما ذكرته وجه اختصاصها، بأن يوجب كونه مريدا دون غيره، وذلك لا يصح في الكلام، لأنه لا يوجب كون المتكلم على حال لأجله، فيراعى في كونه كلاما له بوجوده على الوجه الذي ذكره، وكذلك يصح من القادرين منا أن يتكلما بالكلام، وإن وجد في محل واحد، بأن يولد أحدهما في الصدى وكذلك الآخر .

٢٠. فإن قال : أليس قد يقال في الواحد منا : إنه أحرص، فيضاف الخرس إليه لا على الوجوه التي وصفتوها، فهلا صح مثله في الكلام ؟ .

قيل له : إن الذى له أضيف الخرس إلى الحى منا هو لأنه يتكلم بالآلة ، فيبنى ذلك على أن آله فاسدة يتعذر عليه بها فعل الكلام ، فمن حيث تضاف الآلة إليه صح أن يضاف ما ينبئ عن حالها إليه ؛ وكذلك القول فى الزمانة وغيرها ، وذلك لا يتأتى فى الكلام ، فيجب أن يكون وجه إضافته إليه ماقدما .

١٣٢٣/

- فإن قال : أليس قد يقال : هذا / ثوب خز ، وباب حديد ، ووجه الطريق ، فيضاف إلى غير الوجه الذى قدمته ، فهلا صح مثله فى إضافة الكلام إلى المتكلم ؟ قيل له : إن الذى عولنا عليه هو إضافة معنى مخصوص إلى غيره ، والذى سألت عنه ليس هذا حاله ؛ لأنه إضافة الشيء إلى نفسه ، أو يجرى هذا الجرى ؛ فالمضاف والمضاف إليه واحد أو كالواحد ، فيجب سقوط تعلقهم به .
- ١٠ - وسأزما دللتنا به على أن المتكلم إنما صار متكلماً بكلامه لأنه فعله ، يبطل هذا القول .

- وقد أزمهم شيوخنا — رحمهم الله — أن يقولوا : إن كلامه تعالى وسائر صفاته القديمة غيره ، وينبوا أن القول بأن غير الله قديم مع الله ، لاختلاف فى بطلانه ، وفى كفر المتمسك به ، وهذا يجرى مجرى الكلام فى الأسماء دون المعانى ، لأن ما يبطل به قولهم فى الكلام القديم ، أطلقوا فيه الفرية أولم يطلقوه ، لا يختلف . وإنما قصدنا بهذا الكلام الإبانة عن تحرقم الإجماع ونحروجهم من الدين ، وموافقتهم النصارى ، وزيادتهم عليهم ، لأن التزامهم لذلك يفير حالهم فيما يجب أن يبطل به قولهم من جهة المعنى . ونحن نبين فى باب مفرد الكلام فى النيرين ، وأنه يلزمهم القول بأن كلام الله تعالى القديم غيره ومخالف له ، إن شاء الله .
- ١٥ -

## فصل

في إبطال قولهم : إن كلام الله سبحانه لا يوصف ،  
ولا يقال فيه إنه غيره ، وما يتصل بذلك

- ما قدمناه في باب الصفات ودلنا به على أنه تعالى لو كان عالمًا بعلم لوجب صحة وصفه بما يستحقه من الصفات ، وتجري حاله مجرى سائر الأشياء التي يصح العلم بها ، والخبر عنها يبطل قولهم : إن كلام الله سبحانه لا يوصف . وقد بينا أن تلفظهم بأن الصفة لا توصف ، لأنها لو وصفت لأدّى إلى ما لا نهاية له ، لا يصح . وأن هذه القضية إنما كانت تجب لو قلنا بوجود وصفها من حيث كانت صفة ، كما نقوله في وجوب تعلق المحدثات بالمحدث . وبيننا أن ذلك إذا لم يجب فيه حل محل جواز الخبر عن الخبر ، وإن لم يؤد ذلك إلى ما لا نهاية له . وبيننا أن تسمية المعاني بأنها صفات لا تصح ، لأن الصفة هي القول ، كما أنه الوصف . ودلنا على ذلك بقول أهل اللغة : إن فلانا وصف فلانا صفة حسنة ، ووصفا حسنا ؛ وأنه كان يجب أن يقال في الأخرس : إنه واصف ، إذا فعل قياما وقعودا وحركة وسكونا . وكان يجب ألا يكون الحرص مانعا من الصفة ، كما لا يكون مانعا من التحريك والتسكين . وكل ذلك يبين أن الكلام ليس بصفة أصلا ، وإنما يطلق ذلك عليه مجازا إن أطلق عليه ؛ لأن شيوختنا إنما وصفوه بذلك أتباعا للعالم ، وعدولا عن المشاحة في باب العبارات إلى الكلام في <sup>١</sup> المعنى ، والا فأنستهم ذلك فيه لا يصح من جهة اللغة على وجه . وأكثر ما يشنع به شيوختنا إنما هو مما يختص به الموصوف من الأحوال ، فيقال : إنه على صفة ، ويراد به ما فارق غيره فيه . فأما استعمالهم ذلك في المعاني فإنه نقل .

- عل أن من قال إن كلامه تعالى لا يوصف لا يخلو أن يريد به أنه لا يحى عليه من العبارات ما يفيد اختصاصه بما يفارق به غيره ، فإن أشار إلى ذلك فوضوح اللغة يقتضى فسادہ ، لأن كل عبارة أفادت فى اللغة أمرا ما فيجب إجراؤها على كل ما أخص بذلك إلا ما منع ، على ما دللنا عليه من قبل . وإن أراد بذلك أن الصفة التى هى الكلام لا تقوم بها صفة أخرى ، فذلك مما لم نسمهم القول به ، فلا وجه للتعاق به ، وإن كنا لو طالبناهم بذلك لكان لازما لهم ، لأنه إذا جاز حاجته تعالى فى كونه متكلما عندهم إلى كلام قديم . وإن كان متكلما ، فهلا جاز حاجة كلامه فى كونه كلاما إلى معنى ، وإن كان كلاما فيما لم يزل ؟ وإذا جاز أن يقوم الكلام بالتقديم تعالى ، وإن لم يكن حالا فيه ؛ فهلا جاز قيام ذلك المعنى بالكلام . وإن لم يكن حالا فيه ؟ وهذا يوجب كون كلامه موصوفا بصفة أخرى قائمة به ، بل يودى ذلك إلى ما لا نهاية له من الصفات . فقد بان أن ذاك لازم لهم ، وأت هريهم منه لا يؤثر فى لزومه .

٣٢٤ ب /

- وقد بينا من قبل أنه / يلزمهم القول بأنه كلامه ، متكلما بكلام ، إذا كان قديما لنفسه . وبنينا أيضا على قولهم أن كلامه مخالف للكلامنا ، أن يجوزوا ، لكونه مخالفا للكلامنا ، أن يكون متكلما بكلام ، إلى سائر ما الزمنهم من الجهالات التى تريد على مذهب النصارى فى هذا الباب ، فلا وجه لإعادته .

- وقد بينا أن كلامه الذى أمثتوه متكلما به فيما لم يزل لابد من أن يكون كالنا لم يزل ، فيكون قديما ، أو كالنا بعد أن لم يكن فيكون محدثا ؛ لأن الموجود لا يتلو من هاتين الصفتين .

- وبنا أن من امتنع من ذلك وتعلق بأنه صفة ، والصفة لا توصف ، فقد نقض ذلك بإجرائه على كلامه كثيرا من الأوصاف ، لأنهم يصفونه بأنه كلام وأمر ونهى



وخبر وودع ووعيد، فإذا وصف بذلك فهلا صغ وصفه بسائر الأوصاف التي تفيد فيه ما هو عليه ؟ .

وبينا أن العلم بوجود كون الموجود قديماً أو محدثاً علم ضروري لا يجوز أن تنتسب الحال فيه على أحد من العقلاء ، وأنهم إنما يتمتعون من إطلاق العبارات فيه لا أنهم يتمتعون بها ذكرناه .

وبينا فساد قول من قال منهم : إن كلامه لا يكون قديماً ، لأن القديم قديم بقدم قام به .

وبينا أن ذلك يؤدي إلى مالا نهاية له ، وأنه لا يحصى لهم من لزوم ذلك لهم على كل حال . على ما بيناه في هذا الباب ، وإن لم يقولوا إنه قديم بقدم قام به .

وبينا أن قولهم : إن الصفة لا تقوم بها صفة ، لا يستحق على قولهم ؛ لأنه إذا جاز أن تقوم به — جل وعز — هذه الصفات ، وإن لم تحله ، ليجوز أن تقوم بالصفات صفات أخرى وإن لم تحله . على أن سائر ما يصفون به الكلام من قولهم : إنه ضد الخرس والسكوت ، وإنه أمر ونهى ، وإنه صدق ، وإن القديم سبحانه متكلم به ، وإنه لا يجوز عدمه ، وإنه ليس هو الله تعالى ولا غيره ، وإنه لا يوصف كما توصف سائر المضافي ، وإنه غير باق ، وإنه ليس بمتكلم ولا عالم ولا حي ، وإنه صفة الإله وليس بآله ، وإنه لا يشبه الحوادث ، إلى ما يجري مجراه ، ينقض قولهم إن الصفات لا توصف ، ويبين فساد تعلقهم في هذا الباب .

وأما الكلام في أن كلامه تعالى يجب كونه غير القديم ، لو كان له كلام قديم . فالأصل فيه أن كل مذكورين يميز أحدهما بما يخصه من الذكر عن صاحبه ، فيجب كون كل واحد منهما غيراً للآخر ، لأن الذي يمنع من كون الشيء غيراً لشيء

١٣٢٥ /

١٠

١٥

٢٠

آخر دخولها تحت ذكر واحد؛ لأن ذلك يوجب كون أحدهما بعضاً للجملة، لأن قولنا «بعض» يقتضى أنه وغيره قد تناوله اسم واحد . وبذلك فصل بين البعض والغير / ، فقول : إن مالا يدخل تحت المذكور كان غيره ، وما دخل تحته كان بمضه ؛ ولذلك صح في الشيء الواحد أن يوصف أنه غيره تارة ولا يوصف به أخرى ، بحسب ما يجرى عليه من الذكر ، فيقال في الواحد من العشرة ، إنه بعضها وليس بغيرها . ومتى أفرد بالذكر قيل : إنه غير التسعة . وحاله مع السبعة في الحالين لا تختلف ؛ ولذلك يقال في الحادى عشر : إنه غير العشرة ، ولا يقال ذلك في العاشر ، لما دخل أحدهما تحت العشرة ولم يدخل الآخر فيها . ولذلك يقال في السواد : إنه غير المحوضة ، وفي زيد : إنه غير عمرو ؛ من حيث تميز كل واحد منهما بذكره عن صاحبه .

٣٢٥ ب /

ولذلك لا يقال في يد الإنسان : إنها غير الإنسان ؛ ويقال فيها إنها لساثر أعضائه . وهذه طريقة مستمرة تشهد اللغة بصحتها . فإذا صح ذلك ، وكان قولنا «كلام» لا يقع على الله سبحانه ، وقولنا «الله لا يتناول الكلام» ، فقد تميز كل واحد منهما بما ذكرته عن صاحبه ، فيجب كون كلامه غيراً له ، وكونه غيراً لكلامه .

١٥ فلا فصل والحال هذه بين من قال : إنه ليس بغير الله تعالى ، وبين من قال : إنه ليس بغيرنا .

فإذا بطل ذلك وجب بطلانه فيه أيضاً .

وليس لأحد أن يقول : إن قولنا «الله» يقع عليه وعلى كلامه ، فلا يصح أن يقال في / كلامه ، إنه غير له ، كما لا يقال ذلك في الواحد من العشرة ، وفي بعض الإنسان ؛ وذلك لأن قولنا «الله» إنما يفيد فيه أن العبادة تليق به وتحق له ، وليس هو من أسماء الحمل حتى يقع عليه وعلى غيره ، بل يجب أن يقع عليه فقط .

١٣٢٦ :

٢٠

ولذلك يقال : إن الله تعالى واحد لا ثاني له ، ولو كان يقع عليه وعلى سائر صفاته لم يصح هذا القول ، ولذلك لا يقال : إن الله تعالى كلام وعلم وقُدرة ، والقاتل به يكفر عند جميع الأمة . ولو كان الأمر على ما سأل عنه السائل يصح أن يقال ذلك فيه ، بل كان يجب أن يكون القاتل : إذا قال : يا علم ، يا كلام ، آغفر لنا ، يجرى مجرى قوله : يا الله آغفر لنا . ولوجب أن يكون للإله معان كثيرة ، وأن يكون قولهم هذا أعظم من قول النصارى في الإله إنه ثلاثة أقانيم ، ولوجب القول بأن العبادة تحق لكل واحد من صفاته كما تحق له . وهذا يوجب كونها آلهة ، أو يقال : إنه مع صفاته مجموعها تحق له العبادة ، كما أن الإنسان المبنى بنية مخصوصة عالم واحد قادر واحد ، وذلك لا يصح فيها دون أن تحصل مبنية بنية مخصوصة ، وإلا لم يكن لبعضها ببعضها تعلق . وهذا يوجب كونه جميعاً وجوهراً ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . ويوجب القول بأن ما يجب للقديم سبحانه من الصفة يجب لصفاته ، وإذا صح ذلك فلم صار بأن تكون صفات لله تعالى أول من أن تكون صفة لها . وكل ذلك بين بطلان هذه الجهالة ، ويبطل قول من يقول : إن كلام الله تعالى بعضه . وإذا بطل ذلك ثبت كون كلامه غير إله ، على ما قلناه .

ب ٣٢٦

وليس له أن يقول : إذا كان لا يحصل إلهاً إلا لأختصاصه بصفات لا يحصل عليها إلا بهذه الصفات ، فيجب دخولها تحت قولنا : إله ، لأن ما لأجله تستحق الصفة لا يجب دخوله تحت حدها ، كما لا يجب في قولنا «متحرك» أن يكون واقفاً عليه وعلى الحركة ، ولو وجب ما قاله لوجب إذا عبدنا الله أن تكون عابدين له ولصفاته ، وإذا وصفناه بأنه خالق الخلق ، فقد قلنا : إنه وصفاته خلق الخلق ،

وطلان ذلك بين هذه الجهالة ، وبذلك يبطل قولهم : إن قولنا « منكلم » يقع عليه وعلى كلامه .

- على أنه يجب متى قيل : إن الكلام غير الخالق وغير العالم لنفسه ، ألا يصح ، لأن هاتين الصفتين لا تقعان على كلامه ، ولا قولنا « كلام » يقع عليه ، فيجب على ما بيناه في حقيقة الغيرين أن يكون غير كلامه ، وكلامه غير له ، إن كان ما لأجله .  
 يتمتع إطلاق ذلك ما أوردوه من العلة ، وما يكره أبو هاشم في كتبه ؛ من أن كل مختلفين يجب أن يكونا غيرين — لأن تحت الاختلاف<sup>١</sup> / الغيرية ، وزيادة صفة ، لأن الشيء إنما يكون مخالفا لغيره إذا لم يسد مسده ، ولا يجوز ألا يسد مسد نفسه ، فإذا ثبت ذلك وكان القديم سبحانه مخالفا لكلامه ، فيجب كونه غيرا له —  
 بين ، وإن لم يمكن جعله حدا للغيرين ، لأن في جملة ما يدخل في الغيرين الأشياء المتماثلة ، فلا يدخل تحت ما ذكره . إلا أنه وإن لم يصح أن يحصل حدا له فإنه يبين من حال كل مختلفين أنهما غيران .

/ ١٣٢٧

- ولا يلزم على ذلك ما قيل عليه من أن يد الإنسان ، مع كونها مخالفة له من حيث استحالة عليها أن تكون قادرة مالمه وضع ذلك على الجملة<sup>(١)</sup> ، [أ] لا يجب أن تكون غيرا له ، فكذلك القول في الله تعالى وعلمه ، وذلك لأن الذي اعتبره ما كان مخالفا لغيره في ذاته لا في أحكامه ، وما أوردته هذا السائل هو مخالفة للأحكام لا مخالفة الذوات ، فيجب سقوطه .

- وأما الواحد من العشرة فإنه كما لا يقال فيه إنه غير العشرة ، فكذلك لا يقال فيه إنه مخالف للعشرة ، فالاعتراض به على ما أوردوه لا يصح .  
 ولا يمكن أن يقال في حد الغيرين : إن كل شيء ليس هو الآخر ولا بعضه ، فيجب أن يكون غيره ؛ لأن العشرة ليست الواحد منها ولا بعضها ، ولا يجب كونها غيرا له ، فيجب أن تعتمد في حد الغيرين على ما قلناه .

(١) زيادة انتضاها السياق .

وليس مقصدنا بتحديد الغيرين إلا ذكر ما يستفاد بهذه اللفظة في اللغة ، فاما إذا كان الكلام في المعنى فكل موصوف علم أنه يختص بما لا يختص به الموصوف الآخر من الأحكام والصفات ، أو يجوز ذلك فيهما . فكل واحد منهما غير لصاحبه في المعنى ، لأنه إذا لم يميز أن يكون هو صاحبه وكان مما يصح العلم به ، فيجب كونه غيرا له ، لأنه لا واسطة بين هذين في المعنى .

٢٢٧ / ب

فإن قال قائل : إن كلامه تعالى لا يجب أن يكون غيرا له ، لأن حد الغيرين : ما يجوز وجود أحدهما مع عدم الآخر . وذلك لا يصح فيه وفي كلامه ، لأن القديم سبحانه لا يجوز عدمه .

قيل له : إن أهل اللغة وصفوا الواحد من العشرة متى ذكر بذكر يتميز به عن التسعة بأنه غيره .

١٠

وقالوا فيه : إنه ليس بغير للمشرة لما دخل تحت جمته ، وإن كان جواز عدمه مع وجود التسعة على أمر واحد ، وذلك يبطل هذا الحد .

وأكثر العرب وغيرهم يعتقد جواز عدم يد الإنسان مع بقائه . والصحيح أيضا أن ذلك كان جائزا أولا أو على سبيل الإعادة ، ولم يقولوا : إن يد الإنسان غيره لهذه العلة ، بل منعوا من إطلاق ذلك ، واستجازوا إطلاقه في « زيد » أنه غير « عمرو » وبده أن معنى الغيرين ما ذكرناه .

١٥

٢٣٨ /

على أن جواز وجود أحدهما مع عدم الآخر إنما يقتضى تنافيهما من حيث علم أن حكم أحدهما يفارق حكم الآخر ، فيجب إذا أخص أحد الشئيين بصفة تستحيل على الآخر ، أو اخص بأن صح عليه ما لا يصح على الآخر من الصفات والأحكام

أن يجب تفايرهما من حيث صح على أحدهما العدم مع وجود الآخر، فإذا ثبت العدم لأحدهما والوجود للآخر، فإن يجب ذلك فيهما أولى . وإذا صح ذلك وجب في كل ذاتين، أختصت إحدهما بصفة تستحيل على الأخرى، أن تجريا في وجوب تفايرهما مجرى ذاتين حصل لإحدهما الوجود وللأخرى العدم .

- ومتى قيل فيهما، والحال ما ذكرناه، إنه لا تفاير بينهما أدى إلى نفي التبايرين كل شيئين، مع وضوح فساد . وإذا صح ذلك وكان التقديم تعالى يستحيل كونه كلاما، أو ما زعموه من كلامه يستحيل كونه عالما قادرا، فيجب كونهما متبايرين، وإن استحال أن يقال في أحدهما : إنه يجوز وجوده مع عدم الآخر .

وقد ألزهم الشيخ القول بأن السوادين إذا خلا في محل واحد فيجب

- ١٠ ألا يكونا متبايرين، لأن وجود أحدهما مع عدم الآخر لا يصح، لأن ما نفي أحدهما ينفي الآخر، فلما أن يستمرهما الوجود أو يوجد ما ينفيهما جميعا .

فإن قال : إنها وإن استحال على أحدهما الوجود مع عدم الآخر، فقد كان يجوز ذلك فيهما من قبل، وقد يجوز ذلك فيهما من بعد على سبيل الإعادة،

فيجب لذلك تفايرهما . إلا أن لا نأخذ الغيرين بأنه يجوز وجود أحدهما مع عدم الآخر فقط، لكنا نقول : ما جاز وجود أحدهما مع عدم الآخر . إما في زمانين

- ١٥ أو مكانين، أو على بعض الوجوه .

قيل له : إن السوادين إذا كانت صفة أحدهما ما ذكرناه ففي تلك الأحوال يستحيل وجود أحدهما مع عدم الآخر، فيجب ألا يكون أحدهما غيرا للآخر الآن؛

وإن كانت من قبل غيرا له، أو سيكون غيرا له، لأن حد الصفة إذا لم يحصل في الأوقات لم تستمر الصفة، وإنما تحصل الصفة متى حصل معناها وحقيقتها .

- ٢٠

وأنزموهم أيضا ألا تكون الجواهر متغيرة؛ لأن وجود بعضها مع عدم البعض يستحيل؛ لأن ما ينشأ بعضها ينشأ مائرها، وكذلك القول في كل مقاتلين، من حق ما ينشأ أحدهما أن ينشأ الآخر.

فإن قال: إن جواز وجود أحد الجوهرين مع عدم الآخر في المكانين يصح فيجب تفايرهما في الحقيقة.

قيل له: إن الشيء إذا انتقل عن مكانه فذاته موجودة، وإنما عدم كونه في المكان دون عينه. والقول بأنه عدم عن مكانه خطأ ظاهر، وإذا بطل بذلك صح ما أنزمتهم.

وبعد. فكان يجب ألا يعرف الدهرية ومن يعتقد قدم الأجسام أن بطلانها لا يصح البتة تفايرها، وكان يجب — إذا كان طريق معرفة جواز وجود بعض الأجسام مع عدم البعض — الاستدلال ألا يعلم تفايرها ضرورة. وفي بطلان ذلك دلالة على بطلان حدهم في هذا الباب. على أن حدهم هذا يوجب ألا يكون في العالم شيان غيرين؛ لأن القول في الشئيين بأنه يجوز وجود أحدهما مع عدم الآخر لا يصح؛ إذا كانا موجودين في حال وجودهما أو معدومين في حال عدمهما، أو أحدهما موجود والآخر معدوم. وكل شئيين فلا بد فيهما من بعض هذه الأوصاف.

فإذا أدى أحدهما إلى نفي التناير أصلا فيجب فسادُه، على أنه لو جاز أن يقال: إن حد الغيرين ما ذكره، لوجودهم كل غيرين في الشاهد هذا حاله لو جب أن يقال: إن الشيء لا يستحق أن يوصف بأنه ليس هو الآخر إلا إذا صح وجوده مع عدمه، لوجودنا ذلك حال كل شيء في الشاهد. وهذا يوجب ألا يقال فيه

تعالى : إنه ليس هو كلامه ، ولا في كلامه : إنه ليس هو الله سبحانه . فإذا بطل ذلك عند كل من يهدم ، فكذلك القول فيما قدمناه .

فإن قال : إذا جاز أن يقال في الواحد : إنه ليس من العشرة ، ويمتنع أن يقال إنه غيره ، جاز لنا ما قلناه .

- قيل له : إنما صح لنا ذلك لأن قولنا «عشرة» يشتمل على الواحد والتسعة ، فصار بعضا له ، وبعض الشيء لا يكون غيره وإن لم يكن هو هو ، وما ليس هذا حاله فلا فرق بين أن يقال في أحدهما : إنه ليس هو الآخر ، وبين أن يقال : هو غيره . فاما من سوى بين الأمرين المتأخرين فقوله في نهاية السقوط ؛ لأن الشيء إذا استحال أن يقال : إنه ليس هو الآخر ، فيجب أن يكون هو هو ، لأنه لا واسطة بين هذين ، كما لا واسطة بين الوجود والمدم ، والحدوث والقدم .
- ١٠

٣٢٩ ب /

ألا ترى أن الشيء إما أن يكون هو الآخر ، أو ليس هو هو ، ومحال خلوه من الأمرين ، لأن الموصوف لا يخلو من الصفة ونقيها ، أي صفة كانت . فإذا صح ذلك بطل ما التزمه وصح ما قدمناه من قبل .

- ولا فرق بين من قال في الشئين لا يقال : إن أحدهما هو الآخر وليس هو الآخر ، وبين من قال : إن أحدهما لا يقال : غير الآخر ، ولا ليس بغيره ؛ ولا حكمة حكم الآخر ، ولا ليس حكمه حكمه ، ولا صفة صفة الآخر ، ولا ليس صفة صفة الآخر ، وهذا تجاهل بمن يلفه .
- ١٥

- على أن حد الثيرين إن كان ما قالوه فتي لم يعلم بعض ما أشتمل الحد عليه بأضطرار فيجب ألا يعلم<sup>(١)</sup> تغاير الشئين بأضطرار . وفي جملة ما أشتمل الحد عليه جواز عدم أحدهما في الحقيقة ، وذلك لا يصحح أن يعلم إلا بدلالة . ولو سلمنا أن
- ٢٠

(١) في الأصل : «يحمل» .



عدم أحد الجوهريين مع وجود الآخر في المكان يصح ويسلم باضطرار لم يمنع من صحة ما قلناه ؛ لأنهم لم يقتصروا في الحد عليه بل ضموا إليه عدم أحدهما مع وجود الآخر في الحقيقة . وقد بينا أن ذلك إنما يعلم بالدليل ، فقد كان يجب ألا يعلم تغاير الشئيين باضطرار البتة . وفي بطلان ذلك دلالة على فساد ما قالوه .

٥ على أنه كان يجب على هذه القضية ألا تكون - فيما لم يزل - متفارية ، لأن وجود بعضها مع عدم البعض يستحيل . وكان يجب فيما لا يبقى إذا انقضى وقته ألا يكون متفارية ، لأن وجود بعضه مع عدم البعض / يستحيل على كل وجه .

١٣٣٠ /

ولا فرق بين من قال ذلك وبين من قال في المدومات كلها إنها لا تتفارية البتة ، وفي الموجودات كلها إنه لا تغاير فيها . وفي بطلان ذلك دلالة على فساد هذا الحد .  
١٠ ولا فرق بين من حد الفسرين بذلك ، وبين من حدهما بأن كل شيء ثبت الوجود له مع عدم الآخر فيجب أن يكون غيراً له ، فإذا بطل ذلك وجب ببطلانه بطلان حدهم أيضاً .

ولا فرق بين من قال : إن كل شئيين استحالة وجود أحدهما مع عدم الآخر فيجب أن يكون أحدهما هو الآخر . وبين من قال : إنه يستحيل كون أحدهما غير الآخر ؛ لأن كلا الأمرين خروج عن قضية الشاهد . فإذا بطل أحد الأمرين بطل الآخر ببطلانه .

وأما من قال : إن الفسرين إنما كانا كذلك لتغيرية قامت بهما ، فغلط ؛ لأن الشيء إذا كان غيراً لتغيره تغريجه من كونه غيراً له يستحيل ، وإذا استحالة ذلك فيه وجب كونه غيراً له لا لمعنى ، لأن أمانة استحقاق الصفة لمعنى مفقود فيه ، وما أوجب كون السواد سواداً لا لعله يوجب كونه غيراً للحموضة لا لعله ؛  
٢٠

لأن خروجه عن الأمرين جميعا محال . وما دللنا به من قبل على أن الشيء لا يكون مخالفا لغيره بخلاف ما يظن قولهم إنه غير لغيره لعلته . على أن قولنا في الشيء إنه غير الشيء الآخر يرجع في التحقيق إلى النفي ، وما جرى مجرى النفي لا يستحق لعلته ولا للنفس ، وإنما يفيد أحكاما مخصوصة فقط ، فكيف يقال : إنه غير لعلته .

٣٣٠ ب /

- على أن الشيء لو كان غيرا لغيره لعلته لوجب في عاقبته أن تكون غيرا للعلته الأخرى لعلته ، وكذلك القول في علة العلة ؛ لأن معنى التباين في الكل سواء ، فلا يمكن أن يقال : إن الجسم غير لغيره ، والغيرية لا يصح كونها غيرا لغيرها ، كما يقال في الحركة والمتحرك . ولا يصح أن يقال : إن الغيرية غير لغيرها إلا لعلته ، وتناقض الجسم كما يفارق كونه تعالى عالما كون الواحد منا عالما ؛ لأن استحقاق الكل للتباين لا يختلف . وفي هذا إيجاب وجود ما لا نهاية له ليحصل الشيء غيرا لغيره ، وذلك يؤدي إلى نفي الغيرية أصلا . على أنه كان يجب في الأعراض والمعدوم وسائر ما تقوم به المعاني ألا تكون متغايرة . وفي عالمنا بتباينها مع استحالة تعلق المعاني بها دلالة على بطلان هذا القول . وكان يجب ألا يكون الجسم غيرا لها ، كما لا تكون غيرا له . وإنما صح أن يقال في الواحد من العشرة : إنه بعضها ، ولا يقال : إنها بعضها<sup>(١)</sup> ، لكون العشرة شاملا له والتسعة ، وأمتناع ذلك في الواحد ، لأنه لا يشمل العشرة . ومعنى التغيرية في الجسم والعرض سواء ، وإن لم يكن العرض غيرا / للجسم ، فيجب ألا يكون الجسم غيره أيضا ، وفي هذا إبطال التباين .

١٣٣١ /

على أن من تعلق بهذا الباب لا يصح أن يعتصم به مما أزمناه ، لأنه يلزمه القول بأن كلام الله غير له لغيرية تقوم به ، والكلام لمثل ما له قول ذلك في الحوادث

- (١) في الأصل : « إنه بعضها ولا يقال إنه بعضها ولا يقال بعضه » وفي العبارة تكرار لاسمها .

المتنايرة . فلو صح ما قاله لكان ما أزمناهم صحيحا ، فكيف وقد بينا فسادة ؟ وفي فساد ذلك صحة ما أزمناهم من كون كلام الله تعالى غير الله . فإذا صح ذلك وآتقت الأمة على بطلان قديم غير الله مع الله تعالى فيجب بطلان ما أدى إليه .

ولا خلاف أيضا بينهم أن كل ما كان غير الله وسوى الله فيجب كونه محدثا .

وذلك يطل كل مذهب أدى إلى كونه قديما . وأمتاعهم من إطلاق هذه اللفظة كإطلاقهم في المعنى ، وفي أن الذي يدل على إبطال قولهم لا يختلف .

وإنما قصد شيوختا - رحمهم الله - بالإكفار<sup>(١)</sup> في ذلك بيان خروجهم عن الإجماع ، وموافقهم النصارى ، وأرتكابهم الكفر ، وهو مثل إلزامنا المجبرة القول

بأنه سبحانه ظالم إذا فعل الظلم في أنه إزام عبادة ، فإذا أمتنعوا منها مع إعطائهم معناها ، لكان ما منعه لو أعطوه يظهر خروجهم من الدين وأتسلخهم من الإسلام ،

فذلك تجنبوه ، وإن كانوا قد أطلقوا من الألفاظ ما يفيد هذا المعنى في الحقيقة .

فأما من قال في القرآن : إنه هو الله . فإما قدمناه من أنه يختص بصفات تستحيل على الله عز وجل ، والقديم سبحانه يختص بصفات تستحيل على القرآن ، يسقط هذا القول .

فأما من قال : إنه بعضه ، فقد بينا بطلانه ؛ لأننا قد دللنا على أن قولنا « الله » لا يقع عليه وعلى الكلام ، وبيننا أن الشيء إنما يوصف بأنه بعض متى كان الاسم

يقع عليه وعلى غيره ، ليفصل بين ما أنتظمه وغيره الذكر الواحد ، وبين ما تميز بذكره عن ذكر صاحبه ، على ما بيناه من قبل ، إذا لم يصح ذلك في كلامه تعالى بطل

القول بأنه بعض الله ، تعالى عن ذلك علوا كبيرا . ولعل المتمسك بهذه الجهالة إنما أتى لظنه بأن القديم جل وعز جسم ، وأنه إذا كان جسما فيجب أن يكون

كلامه حالا فيه أو خارجا منه ، فقال ما قال . فإذا بطل كونه جسما وثبت أنه

(١) في الأصل : « بالآثار » . (٢) في الأصل : « لكن » . (٣) في الأصل : « لظهور » .

إنما يفعل الكلام في غيره من الأجسام ، كما يفعل سائر أفعاله في غيره ، فكما لا يقال فيها : إنها بعضه فكذلك القول في الكلام .

وليس لأحد أن يقول : إن قولكم في البعض إنه ما شمله وغيره الذكر الواحد لا يصح ؛ لأن ذلك يؤدي إلى كونه بعضا لنفسه متى قيل في الواحد من العشرة إنه بعض العشرة ، لأنه يجب أن يكون بعضا لنفسه والتسعة ، فإذا استحال ذلك بطل ما حددتموه . وكذلك القول في النصف والرابع ، إلى ما شاكله . وذلك إن هذه اللفظة / إذا لم تكن لقبا فيجب كونها مفيدة لأمر ما على الحقيقة ؛ لأن كون اللفظة مجازا ولا حقيقة لها لا يصح في اللغة ، فيجب أن تكون فائدتها ما ذكرناه ؛ لأنها مطردة فيه غير مطردة في غيره ؛ لأن المعنى معقول يصح أن يفاد بهذه العبارة . وفي ذلك إبطال ما تعلقوا به .

/ ١٣٣٢

١٠

وإنما يستحيل كون الشيء بعضا لنفسه ، لأن نفسه لا تشمل عليه وعلى غيره ، مما ذكرناه من [أن<sup>(١)</sup>] حذ البعض يمنع من ذلك ، ويجوز كونه بعضا للعشرة . فأما قولهم : إن هذا الحد يوجب كونه تعالى بعضا للأشياء من حيث كان قولنا أشياء يقع عليه وعلى غيره فلفظ ؛ لأن اللغة تقتضي ما قالوه . لكن الشرع قد دل على أنه متى قصد إلى ذكر القديم سبحانه فيجب أن يفهم ويعظم بإفراده بالذكر ، ولذلك قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ولم يقل : أن يرضوها .

١٠

وروي عن النبي عليه السلام ما يقوى ذلك ، لأنه سمع رجلا يقول : الله ورسوله . فلفقته أن يقول : ثم رسوله . وإذا وجب ذلك فبأن لا يذكر غيره معه بلفظ واحد

٢٠

(١) زيادة يقتضها السياق .

(٢) سورة التوبة : ٦٢ .

أولى . فلا يعترض ذلك قوله جل وعز : ﴿ قَتَبَرَكَّ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> لأنه لم يرد « بأحسن » سواء تعالى ، ولم يرد بقوله « الخالقين » هو تعالى ، وإلا أدى إلى أن يضاف إلى نفسه ، وإلى جملة هو / فيها .

ب ٣٣٢ /

فإن قال : إنما قال : « أَنْ يُرْضَوْهُ » ، لأن ذكر أحدهما يتوب عن الآخر ، كما قال : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْجًا أَمْضَوْا <sup>(٢)</sup> إِلَيْهَا ﴾ ، ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ <sup>(٣)</sup> ﴾ فكفى عن أحدهما ، وإلى ذلك ذهب أبو العباس المبرد .

قيل له : إنما وجب ذلك في هاتين الآيتين ؛ لأنه قد ثبت أنه يجوز أن يكفى عنهما جميعا ، فصرف الأمر في ذكر أحدهما إلى ما قاله ، والقديم تعالى فلا يذكر مع غيره ، فوجب صرف ما قلناه إلى أنه ذكره دون رسوله لهذه العلة .  
و[لو] لم يبدل على ذلك إلا امتناع المسلمين من القول بأنه بعض الأشياء ، وبعض الموجودات لكفى ؛ لأنه إنما يصح ذلك متى وجب ما قلناه ؛ لأنه لا يمكن أن يقال إنه يجب ؛ لأن حد البعض غير ما ذكرناه ، لأننا قد دللنا عليه ، والاعتراض عليه لا يصح .

وقد قال شيخنا أبو هاشم — رحمه الله — : إنما لا يقال فيه تعالى إنه بعض الأشياء ؛ لأنه يؤهم كونه مشبا لها ، ولذلك لو قيل للواحد : إنه بعض الكلاب . لعد سببا وشما ، لما فيه من إيهام تشبيهه بها . وقد بينا ذلك من قبل ، فيجب ألا يقال فيه تعالى إنه بعض الأشياء . وإذا وجب أن يفرد تعالى بالذكر ولا يقصد أن يذكر مع غيره ؛ فيجب ألا يكون داخل تحت اللفظ الذي يشتمل

(٢) سورة الجمعة : ١١ .

(٤) تكملة لا يستقيم الكلام بدونها .

(١) سورة المؤمنون : ١٤ .

(٣) سورة التوبة : ٣٤ .

- الأشياء والموجودات ، وإذا أمتنع ذلك صار كأنه — من جهة اللغة — / لا يتناولها ،  
فلذلك لا يقال : إنه بعض الأشياء . ويجب على هذا الحد أن يقال في « زيد » :  
إنه بعض الإثنين ؛ إذا ذكرا بذكر واحد ، وأن يقال فيه : إنه بعض الزيدين ؛  
وإن بعد في التعارف استعماله . وذلك لا يعترض ما قلناه . وإنما اختصرنا القول  
في ذلك لأنه كلام في العبارات ، وإن كنا قد أتينا على جملة ، ونهنا على استدراك •  
ما حذفناه .

## فصل

في ذكر شبههم : أنه تعالى متكلم بكلام قديم

شبهة لهم [أولى<sup>(١)</sup>] :

قالوا : لو لم يكن متكلماً فيما لم يزل لوجب كونه أحرص أو ما كان ؛ لأن الحى إذا لم تكن به آفة وجب كونه متكلماً أو ما كان ، كما أنه إذا لم تكن به آفة وجب كونه راثياً للثبات الموجودة .

قالوا : ولا يلزم على ذلك [أن<sup>(٢)</sup>] الطفل الذى فى حال صياحه لا يكون متكلماً ولا ما كان ولا أحرص ، لأنه ممن يصح أن يتكلم ؛ للطفولية التى هى آفة مانعة من الكلام . فاما من لا آفة به فيجب كونه متكلماً ، إذا لم يكن أحرص وما كان وصالحاً .  
وجب كونه متكلماً ؛ كما إذا استحال كونه مؤوقاً ممنوعاً من الرؤية وجب كونه راثياً ، إذا كان المرئى موجوداً .

وقروا ذلك بأنه تعالى لم يثبت استعماله كونه جاهلاً وشاكاً وجب كونه عالماً ،  
فبغنى أضداد العلم وجب كونه عالماً ، فكذلك / يجب كونه متكلماً بغنى أضداد الكلام عنه .

وإذا صح ذلك ولم يميز كونه متكلماً لنفسه ولا بكلام محدث فيجب كونه متكلماً بكلام قديم .

وربما قالوا بعد ذلك : فإذا لم يميز أن يكون هذا الكلام المسموع قديماً وجب إثبات كلام قديم ، على ما نذهب إليه .

وجميع ما ذكره أقتصار منهم على الدعوى . ونحن نبين الوجه فى ذلك ،  
ثم نتكلم عليه بمون الله .

(١) موضع ما بين القوسين المتكرفين يباشر تركه الناسخ ؛ يدل على إكاليه ما سياتى فى صفحة ١٥٠ من المطبوعة ؛ الوجه (١٣٤٣) من الأصل . (٢) زيادة اقتضاها السياق .

أما قولهم : إن الحى لا يخلو من كونه متكلما أو ساكنا أو أخرس ، فغلط ؛ لأن القادر عندنا فى ابتداء حال كونه قادرا يخلو من جميع ذلك ، ومن كونه صانعا أيضا ؛ لأن الأخرس هو من حل آله العجز أو لحقها فساد مانع من الكلام .

والساكت هو الذى كف جوارحته أن يفعل الكلام بها مع صحة كونه فاعلا للكلام بها . والمتكلم هو الفاعل للكلام ، وكذلك الصانع . وهو فى ابتداء حال قدرته قد خلا من ذلك كله ، فإذا نازعناهم فيما أدعوه فى الشاهد فقد بطل ما أصلوه . وليس ينضمهم قولهم إنا نعلمكم فى ذلك ، لأن القدرة مع الفعل عندنا ، لأن مخالفتهم إياها فيه لا تبطل القدح به فيما أصلوه ، لأنهم ظنوا أنه مسلم لا يتنازع فيه . فإذا أريناهم الخلاف فيه وجب القضاء بفساده .

- ١٠ ومتى دللنا على تقدم القدرة للفعل فقد بطل هذا الأصل . وليس لم دفع ذلك بأن حقيقة المتكلم ليس هو الفاعل للكلام ، ففى ابتداء حال قدرته ، لا بد إذا لم يكن أخرس أو ساكنا أن يكون متكلما ؛ لأننا قد دللنا على أنه لا حقيقة للتكلم إلا كونه فاعلا للكلام . ومما يبين فساد ما قالوه وكونه دهورى متناقضا : أنهم متى قالوا إن الحى إذا لم تكن به آفة فيجب كونه متكلما ، وأطلقوه إطلاقا ، لم يصح ؛ لأن الساكت لا آفة به ، وليس هو بتكلم فى الحقيقة .

/ ١٣٤

ومتى قالوا : إذا لم تكن بالحى آفة فيجب إذا لم يكن أخرس ولا ساكنا أن يكون متكلما تناقض ؛ لأن الأخرس آفة وقد دخل تحت تفهيم الآفات له أولا . فذكرهم له ثانيا فى الأقسام باطل . ومتى قالوا : إن الحى إذا لم يكن أخرس ولا ساكنا فيجب كونه متكلما ، ولم يذكروا الآفة ، لزمهم الطفل والصانع .



- ومتى قالوا : إذا لم يكن صاحباً ولا أئرس ولا سائراً وجب أن يكون متكلماً ،  
لزمهم على ذلك الحى الذى هو عاجز؛ لأن العاجز الذى لا قدرة فى شئ من جوارحه  
لا يوصف بذلك ، وإنما يوصف بذلك متى اختص لسانه بالعجز دون سائر  
جوارحه ، كما أن من قطع عروق يده كلها لا يقال إنه مقصده؛ وإنما يقال ذلك  
إذا اختص ذلك الموضع بالقطع . وإن كان فى الأظهر لا يوصف الحى بالئرس  
إلا لفساد يلحق الآلة مع وجود القدرة فيها . وإنما يقال فيمن حل لسانه العجز  
إنه أئرس ، من حيث شارك المفسود الآلة فى تذر الكلام عليه . وفى علمنا أن  
العرب إنما وصفت الئرس بذلك لتعذر فعل الكلام عليه ، فقد صح أن ما ادَّعوه  
لاشبهة فيه .
- ١٠ وما بين اقتصارهم على الدعوى : أنه لا يخلو قولهم فى الحى منا إما أن  
يقولوا : إنه إذا لم يكن أئرس ولا سائراً فيجب كونه متكلماً ، إذا كان ممن يصح  
أن يتكلم ، أو يجب ذلك ، وإن كان يستحيل أن يكون متكلماً .
- ١٥ وقد علم فساد الوجه الثانى ، لأنه لو وجب بانتفاء الئرس عنه والسكرت  
كونه متكلماً ، وإن كان ممن يستحيل أن يتكلم ، لوجب أن يكون الجماد كالذى  
فى هذا الباب ، بل العرض كالجوهر فيه ؛ لأن الكل قد اشترك فى انتفاء الئرس  
والسكرت عنه ، ولأن انتفاء الصفة إنما يقتضى ثبوت أخرى إذا صححت على  
الموصوف . فاما مع استحالتها فليست بأن تثبت لانتفاء تلك الصفة بأولى من أن  
يثبت غيرها من الصفات ، ولذلك لم يجب بنفى أضداد العلم عن الميت كونه  
طالفاً ، وإنما يجب ذلك فى الحى على طريقة من يقول بذلك .
- ٢٠ فقد بطل القول بأنه إذا لم يكن أئرس ولا سائراً فيجب كونه متكلماً ، وإن  
استحال الكلام عليه . فلم يبق إلا أن يبنى الكلام على أنه إذا صح أن يتكلم ، وانتهى  
عنه الئرس والسكرت فيجب كونه متكلماً .

ومتى بنى كلامه عليه بطل معتمده ؛ لأننا نقول في القديم إنه يستحيل كونه متكلما فيما لم يزل ، ولا يجب كونه متكلما بنى الخرس والسكوت عنه ، كما لا يجب كونه متحركا بنى كونه ساكنا ، لما أمستحال كونه متحركا .

١٣٣٥ /

- وليس له أن يقول : متى ثبت صحة كونه متكلما الآن وجب صحته فيما لم يزل ، [و] لوجب أن يستحيل الآن كونه متحركا وساكنا ، إلى ما شاكه من الصفات المستحيلة عليه ؛ وذلك لأن صفات القديم سبحانه على أقسام : منها ما يجب له في كل حال ، ككونه عالما وقادرا . ومنها ما يستحيل عليه في كل حال ، ككونه متحركا وساكنا ، إلى سائر ما يختص ، أخالقه من الجواهر والأعراض . ومنها ما يستحيل عليه فيما لم يزل ويصح عليه فيما بعد ذلك ، كصفات الأفعال أجمع ؛ ككونه محسنا ومفضلا ورازقا وخالقا ، فلا يجب إذا قلنا إنه يستحيل كونه متكلما فيما لم يزل أن يستحيل ذلك عليه أبدا ؛ بل يصح ذلك عليه إذا صح أن يفعل الكلام ؛ كما ذكرناه في صفات الأفعال .

- فإن قال : إني أعتمد في الدلالة على ما سلمتموه فأقول : متى كان تعالى ممن يصح كونه متكلما ؛ فمضى انتفى عنه الخرس والسكوت فيما لم يزل ، يجب كونه متكلما ؛ وذلك مما لا أنزع فيه ، وإنما أخالف في صحة كونه متكلما فيما لم يزل ، ولم أبن الكلام عليه .

- ف قيل له : إن ما ذكرته يوجب كون الحى في حال كان ميتا متكلما إذا انتفى عنه الخرس والسكوت ؛ لأنه ممن يصح كونه متكلما في كل حال .

- فإن قلت : إنه وإن صح الآن أن يتكلم فإنه في حال موته لا يصح ذلك فيه ، فلا يجب كونه متكلما بنى الخرس والسكوت في تلك الحال ، وإنما يجب في هذه الحال / التى يصح فيها أن يتكلم .

٣٣٥ ب /

(١) زيادة انقضاها لبقا .

قبل له : وكذلك فإنما يجب إثباته تعالى متكلما إذا أنتفى عنه الخرس  
والسكوت في حال يصح فيها كونه متكلما . فأما فيما لم يزل فذلك غير واجب . يبين  
ذلك أن الجوهر إذا لم يكن متحركا فيجب كونه في مكان متى صح ذلك عليه في حال  
وجوده ، ولا يجب ذلك فيه متى استحال عليه في حال عدمه .

• فإن قال : فإن أدل أولا على أنه تعالى يصح كونه متكلما فيما لم يزل ، ثم أين  
الدليل عليه . فهذا باطل ، لأنه لا طريق يمكنه أن يثبت به صحة كونه متكلما  
إلا ويقتضى كونه متكلما . ومتى دل بدليل على كونه متكلما فيما لم يزل ، وأقر  
بأن دليله هذا لا يتم إلا بتقدم ذلك ، فقد أقر بفساده وأنه لا يستقل بنفسه دون  
أن يقرن إليه ما لو اعتمد عليه بافراده لصح ، وفي ذلك إقرار منه بأن دليله هذا  
لغو لا فائدة فيه . ١٠

ومما يبين فساد ما أورده ، وأنه اعتمد فيه على الدعوى : أن الحى عندنا قد يتخلو  
مما يتضاد عليه من الصفات ، فيصح ألا يكون مریدا ولا كارها ولا عالما  
ولا بضده موصوفا في حال يصح ذلك عليه . وقد دللنا على صحة ذلك عند ذكرنا  
جواز خلو الجوهر من الألوان ، وفي الكلام في أن القادر يجوز أن يتخلو من الأخذ  
والترك . فإذا صح ذلك ، فلو ثبت أن كون الحى متكلما وساكنا وأخرس صفات ١٥  
متضاد عليه لم يجب بانتفاء بعضها إثبات باقيها .

فإن قيل : هلا جرى ذلك مجرى / إثباتكم الحى راثيا عند وجود المرئى ، إذا  
انتفت الآفات عنه ؟

قيل له : إنما لم نقل بوجوب كونه راثيا لانتفاء الآفات فقط ، وإنما أوجبنا  
ذلك لأن الدلالة دلت على أن كونه حيا يقتضى كونه مدركا ، فإن كان حيا بجمية ،  
وأقتضى ذلك شرط صحة الحواس ، فيما يحتاج إلى حاسة ؛ وأقتضى كونه مدركا على ٢٠

- الإطلاق فيما لا يحتاج في إدراكه إلى حاسة ، وإن كان حيا لا بحياة تقتضى كونه مدركا عند وجود المدرك فقط ، كما أن كون الجوهر موجودا يقتضى صحة وجود الحركة فيه ، وكونه موجودا مع كونه مبنا بنية مخصوصة يقتضى صحة وجود الحياة فيه . ولهذا أوجبنا كون الحى مدركا إذا أنتفت الآفات عنه ، لا من حيث أنتفت الآفات عنه فقط ، ولا يصح لكم مثله في وجوب كونه متكلما إذا لم يكن أخرس .
- ولا ما كا ، لأنه لم يثبت أن كون الحى حيا يقتضى كونه متكلما بشرط وفير شرط .
- فإن قال : إنا نقول إن كون الحى حيا يقتضى كونه متكلما بشرط انتفاء الأخرس والسكوت ، كما قلتم بمثله في كونه مدركا .

- قيل له : إنما صح لنا ذلك في كونه مدركا لما ثبت أن كونه حيا مع أمر آخر مثبت معقول يقتضى كونه مدركا ، فصح أن نبينه بقولنا إذا كان حيا مع انتفاء الآفات على حصول ذلك الشرط ، ويقتضى كونه مدركا ، ولم يثبت أن كونه حيا مع أمر / آخر من الصفات المعقولة يوجب ذلك حتى نبينه على ذلك بأن يقال : إنه إذا كان حيا لا آفة به وجب كونه متكلما .

٣٣٦ ب /

- يبين ذلك أنه قد يكون حيا لا آفة به ، ويكون ساكا غير مختار للكلام .
- وإنما صح ما ذكرناه في كونه مدركا لأن كونه مدركا لا يتصلق باختياره ، فيصح وجوده عند كونه حيا إذا أنتقضت الآفات عنه . وكونه متكلما يتصلق باختياره فلا يجب بنى الآفات مع كونه حيا إثباته متكلما .
- وليس ذلك بأن يقتضى كونه متكلما بأولى من أن يقتضى كونه ساكا ، ولا بأن يقتضى كونه متكلما بأولى من أن يقتضى كونه فاعلا للكلام ومختارا له ، أو كونه صائحا أو صارحا .
- ٢٠

فإن قال : إن كونه حيا مع انتفاء الآفات والسكوت جميعا يوجب كونه متكلمها ، فلا يبطل ما ذكرتموه .

قيل له : إنا قد بينا أن الحى إذا كان عاجزا غير قادر البتة لا يقال إنه مؤوف ولا أنحرس ولا ساكت ، ولا يجب مع كونه حيا أن يكون متكلمها ، وذلك يبطل ما ذكرته الآن .

وبعد . فإن كونه حيا لمّا أقتضى كونه مدركا بشرط ارتفاع الآفات ووجود المدرك ووجب كونه مدركا لكل ما يصح أن يدركه ، ولم يكن بعض ذلك بأن يدركه بأولى من بعض ، ولذلك يوجب كونه تعالى مدركا لجميع المدركات . فإن كان فيما قلتموه مثله فيجب بنى الآفات عنه كون الحى متكلمها بسائر أقسام الكلام وضروريه ، وهذا مما بينا قصاده / من قبل .

١٣٣٧ /

يبين لزوم ذلك أنهم متلوه بوجوب كونه عالما عند انتفاء أضداد العلم . وقد علم أن كونه عالما بجميع المعلومات واجب عند ذلك ، فكذلك يجب كونه متكلمها بكل ضروب الكلام إذا أنتفى عنه الآفات والسكوت . على أن كونه حيا إنما أوجب كونه مدركا لمّا كان كالحقيقة لكونه حيا ، لأن استحالة كونه مدركا على كل وجه يوجب مساواة الحى لليت ، كما أن تعذر الفعل من القادر على كل وجه يوجب مساواة القادر للعاجز ، وليس كونه متكلمها حقيقة لكونه حيا ، ولا له به تعلق ، ولو استحال كونه متكلمها على كل وجه لم يؤثر ذلك في كونه حيا . وإذا صح ذلك فقد بطل سائر ما تعلق به .

ومما يبين اقتصارهم على الدعوى : أن انحرس والسكوت لا يختصان بالحى ، لأن انحرس المعقول هو فساد الآلة والعجز عن الكلام ، لأنه في الوجهين يتعذر عليه فعل الكلام بآلته مع صحة كونه فاعلا بها ، وهذا أيضا يختص الآلة . وكونه

٢٠

متكلما حقيقته أنه فعل الكلام، وكل ذلك لا يتعاقب على الحى ، وإنما يختص  
المحال . فإذا صح ذلك لم ينف بعضهما عن الحى إثبات بعض ؛ لأن ذلك لا يتعلق  
بالحى ، وليس هو مما يختص به ككونه عالما وقادرا . فإذا ثبت ذلك لم يجب  
بنفى صفتين منها إثبات ثالثة دون أن نبين أن ذلك يجب لأمر يرجع إلى الحى  
دون المحل . وأما إذا لم يثبت ذلك بل ثبت خلافه فما قالوه فاسد .

٣٣٧ ب /

هذا لو ثبت أن الخرس والسكوت يتضادان أو يضادان الكلام ، فكيف  
وذلك باطل ؛ لأن فساد الآلة والمعجز لا يضاد وجود الكلام فى لسانه ؛ لأنه  
يجوز مع وجود المعجز عن الكلام وجود أقل قليل الكلام منه فى لسانه . ووجود  
الكلام من الله تعالى فى لسانه ، وأو كان ضد المنع من وجود الكلام على كل حال  
من فعل أى فاعل كان .

١٠

ولافصل بين من قال فى المعجز : إنه ينافى الكلام من حيث يقتضى تعذر  
فعل الكلام ؛ وبين من قال إنه ينافى سائر الأفعال من الحركات وغيرها .

ومتى كان الخرس فساد الآلة فنحننا أن الكلام من فعل الله قد يوجد معه ،  
لأن الكلام لا يحتاج إلى بنية ، وإنما لا يحتاج فى وجوده من فعلنا لأننا نحتاج  
فى فعله إلى آلة ، على ما تقدم القول فيه .

١٥

وإنما يمتنع وجود الكلام مناسا معه لأنه يخرج من كونه آلة ، فلو صح أن  
يقال : إنه ضده لصح أن يقال فى كل أمر يؤثر فى الآلة إنه ضد ما يقع بتلك الآلة .  
فأما السكوت فإنه لا يوجد معه الكلام ، لأنه ينافى سبب الكلام ، أو ما يجب  
مقارنته لسبب الكلام ؛ ولذلك يجوز عندنا وجود أقل قليل الكلام مع سكوت  
اللسان ، ويجوز أن يفعل الله تعالى الكثير منه مع السكوت فى السنتنا . فإذا  
ثبت أنهما لا يضادان الكلام فقد بطل ما جئى عليه كلامه .

٢٠

وما يبين أنهما لا يضادان الكلام أنه كان يجب في اللغة المانعة من بعض الحروف أن تكون مانعة من جميعها ؛ لأن ما ضاد شيئا / يجب كونه ضدا لما ضاده ، فإذا صح ذلك فكان يجب أن يتمتع على الألف كل الحروف ، وذلك محال .

١٣٣٨ /

وما يبين أنهما لا يضادانه أن كل شيئين صارا مدركين كانا يختصان المحل وبصيران كالمهية له ، فتي أدرك أحدهما بحاسة وجب كون الآخر مدركا بها . وقد علمنا فساد ذلك ؛ لأن الخرس والسكوت لا يدركان أصلا ، وذلك يمنع من كونهما ضدتين للكلام .

وليس لأحد أن يقول : لو لم يضاد الكلام لكان لا يتمتع وجود الكلام مع أحدهما ، فتعذر ذلك يقتضي تضادهما ، وذلك لأن تعذر اجتماع الشيتين قد يكون لغير التضاد كما يكون للتضاد .

١٠

الآن ترى أن السوادين المختصين بمحلين يتعذر وجودهما في محل واحد مع تمانلهما . وكذلك حياة زيد وعمرو وقدرتهما ، وكذلك الصوتان المختصان بوقتين ، كل ذلك لا للتضاد ، فكيف يصح أن يحكما بضاد الخرس والسكوت والكلام من حيث تعذر اجتماعهما ؟

١٥

هذا لو صح ما قالوه . فكيف وقد بينا أن وجود الكلام مع الخرس أو السكوت قد يصح من فعل الله تعالى ومن فعلنا على بعض الوجوه ؟ وذلك يبطل ما تعلقوا به .

على أن الأخرس لا يتمتع كونه متكلماً بأن يكون [مع<sup>(١)</sup>] خرسة في لسانه يتكلم بلسان آخر ، لأن خلق الله تعالى للواحد منا لسانين لا يتمتع ، ولا يتمتع حصول الفساد في أحدهما دون الآخر فيتكلم به ، وذلك يوجب كونه أخرس ومتكلماً .

٢٠

ب ٣٣٨ /

(١) زيادة انضمامها السياق .

وقد بينا من قبل أن دفع ذلك لا يمكن وأنه مفارق لما نقوله من امتحالة حلول العلم في جزء من قلبه ، والجعل المضاد له في جزء آخر . وبينما أنه بمنزلة حلول الحركة في محل ، والسكون في محل آخر . ولا يمتنع أيضا ، والحال على ما نحن عليه ، أن يكون الإنسان متكلمًا وأخرس ، بأن يفعل الكلام في الصدى ، وفي تلك الحال يحدث في لسانه فساد .

- وأما كونه متكلمًا في حال هو فيها ساكت ، بأن يكون كلامه في الصدى ويكف بلسانه عن الكلام ، فهو مشاهد ، وكل ذلك يبطل زعمهم أن هذه الأمور إذا كانت متضادة فنفي بعضها عن الحى يوجب إثباته متكلمًا . وقد بينا أن ما يوجد في الصدى من الكلام لا يد من أن يضاف إلى من وقع بحسب قصده وأنه لا يصح كونه كلامًا لمحله ، ولا للقديم سبحانه . وليس يمكنهم القول بأن الكلام ليس هو هذا المسموع ، لأننا قد دللنا في فصل متقدم على فساد قولهم فيه .
- ومما يبطل ما تعلقوا به أن الواحد منا إذا لم يكن أخرس ولا ساجنًا فيجب كونه متكلمًا ، لأنه ممن يتكلم بآلة ، ولا يخلو من فساد فيها أو عجز ، فيكون أخرس ، أو يمتنع بها من الكلام فيكون ساجنًا ، أو يفعل بها الكلام فيكون متكلمًا . فمن حيث تناووته هذه الصفات الثلاث<sup>(١)</sup> وجب بانتفاء صفتين إثبات ثالثة<sup>(٢)</sup> ، والقديم سبحانه ليس ممن يتكلم بآلة ، فلا يجب ذلك فيه قياسًا على الشاهد .
- وبعد . فإن الواحد منا بانتفاء الأخرس والسكوت كما يجب إثباته متكلمًا وجب كون كلامه واقعا بحسب قصده وإرادته ، ووجب كونه فاعلا له أو مكتسبا .
- ونروجه من أن يكون كذلك نكروجه من أن يكون متكلمًا ، في أنه يجب إثبات الأخرس والسكوت له .

٢٠

(١) في الأصل : « الثلاثة » . (٢) في الأصل : « ثالث » .



فإن وجب ما قالوه في التقديم سبحانه قياساً على الشاهد فيجب كونه فاعلاً للكلام ، إذا انتفى عنه انخرس والسكوت قياساً على الشاهد . وذلك يوجب كون الكلام فعله على ما نذهب إليه ؛ وإن كان التراماً منهم له على وجه يستحيل ، لأن كونه فاعلاً للكلام فيما لم يزل محال . وإن قالوا لا يجب إثباته فاعلاً للكلام فيما لم يزل ؛ وإن انتفى عنه انخرس والسكوت وتفارق حالنا حاله فيه .

قيل لهم : ما أنكرتم من ألا يجب كونه متكلماً فيما لم يزل لا تنفاهما عنه وتفارق حاله حالنا فيه ؟

فإن قالوا : إن الواحد منا لا يجب بنى انخرس والسكوت عنه كونه فاعلاً ؛ أنه تعالى لو اضطره إلى كلام يفعله في لسانه نرج من أن يكون أنخرس أو ساقطاً تكروجه به إذا كان ذلك من فعله . ١٠

قيل له : إن هذا نفس الخلاف ، فكيف يُدفع الكلام به . وقد دللنا من قبل على أنه إنما يكون متكلماً بأن يفعل الكلام دون غيره ، فلا طائل في إعادته . على أن الواحد منا لا يثبت متكلماً إلا بنى انخرس والسكوت عنه ، فإن وجب كونه تعالى متكلماً لبنى انخرس والسكوت عنه وجب إثباته فاعلاً للكلام ليصح كونه متكلماً . ١٥

ب ٣٣٩ /

وقد بينا من قبل<sup>١</sup> أن المتكلم إنما يكون متكلماً بأن يفعل الكلام ، وأنه لا يصح فيه غير ذلك ، وذلك يصح لزوم الكلام لهم . فإن قالوا : قد يكون متكلماً عندنا بأن يفعل تعالى الكلام في لسانه ، فلا يجب ما ذكرتم .

وهذا مما يتأذى فساداً من قبل ، وأنه لا يمكن مع الخلاف الذي فيه أن يعترض به على ما قلناه . ٢٠

وبعد . فلو سلمنا ما قالوه لم يقدح في الإلزام، لأنه كان يجب ألا يكون سبحانه متكلماً إلا بأن يفعل الكلام، أو يفعل فيه كما قالوه في الشاهد. فإذا جاز أن يثبت متكلماً لا على هذا الوجه فهلا جاز ألا يثبت متكلماً مع تقي الخرس والسكوت عنه ؟

ومن طريق أمره أنهم حكموا بإثباته تعالى متكلماً لنفي الخرس

- والسكوت عنه قياساً على الشاهد، والذي وجدوه في الشاهد متضاداً على الحى — على زعمهم — هو الخرس المعقول والسكوت والكلام المقولان<sup>(١)</sup>، فكيف يصح لهم إثباته متكلماً بكلام مخالف لهذا الكلام لنفي الخرس والسكوت عنه ؟ .
- فقد بان أن تعليلهم يقتضى كون كلامه سبحانه مثلاً للكلامنا، ومذهبهم بخلافه . وحسبك بمذهب قوم فساداً أن يثبت بعلّة ناقضة له، لأن من حق العلة أن يثبت بها المذهب؛ فإذا كانت تنقضه دل ذلك على قلة تمييز الذاهب إلى ذلك المذهب .
- ١٠ على أنه يقال لهم : إذا جاز لنفي الخرس والسكوت إثباته متكلماً بكلام مخالف لهذا الكلام؛ فهلا صح أن نثبت له فما ولساناً مخالفاً لما يعقل، وأن نثبت فاعلاً للكلام على خلاف الوجه المعقول ؟ .

ويقال له : خبرنا عن الكلام الذى أثبتّه لتوجب تقي الخرس والسكوت

- ١٥ المخالفين للمقول في الشاهد، أو المجانسين، أو هما جميعاً .
- فإن قال : إنه ينفي المعقول منهما .

قيل له : كيف ينفيه وليس بصفة الكلام الذى من حقه أن ينفيه [من]هما<sup>(٢)</sup>. ولو جاز أن يقال فيه مع مخالفته للكلام المعقول في الشاهد : إنه ينفيهما، لجاز أن يقال إنه ينفي كل عرض مع مفارقة لساثرما يضاده .

(١) في الأصل : «المقولين» . (٢) ما بين القوسين المستطيلين زيادة اقتضاها السياق .

وبعد . فلو ثبت كونه نافيا لما كالكلام المعقول لوجب ألا يتمتع كونه سائرا  
وأخرس سكوتا ونحرمنا مخالفين لما يعقل في الشاهد . وهذا يوجب عليهم  
ما راموا أن يلزمونا .

فإن قالوا : إنه ينفي الخرس والسكوت اللذين يخالفان ما يفعله في الشاهد .  
قيل له : من أين لك أنه يتناقضهما ، وأنه لا يعقل من صفته وصفتهما ما يوجب  
حصول المناقضة بينهما ؟ والعلم بمناقضة الشيء لغيره يتبع العلم باختصاصهما بالصفة  
التي يجب لكونهما عليهما متناقضتهما ، مع أنه يجب إن كان يتناقضهما ألا يتناقض المعقول  
في الشاهد وإن كان متكلما . وإن قال إن الكلام الذي أشتباه له ينفي كل خرس  
وسكوت كان من جنس المعقول أو مخالفا له .

قيل له : ولم يجب ذلك فيه ؟

فإن قال : لأن ما نفي بعض الخرس يجب أن ينفي سائرهما ، كما أن ما نفي بعض  
البياض يجب أن يتناقض سائرهما .

قيل له : إنما يجب فيما يتناقض بعض البياض أن يتناقض سائرهما من حيث كان /  
السواد معقولا والبياض معقولا ، وتضادهما إذا كان هذين صفتيهما معقول .  
فوجب في كل سواد يتناقض البياض أن يتناقض سائرهما ولو صار به في محله ، ولو جاز  
إثبات سواد يخالف لما يعقله وبياض يخالف لما يعقله ما كان يجب إذا نفي  
بعض البياض أن يتناقض سائرهما . فإذا صح ذلك فمن أين أت كلامه تعالى بضاد كل  
خرس وسكوت ، إذا كان مخالفا للكلام المعقول في الشاهد ؟ وما الأمان من  
كونه محتاجا إلى الحواس أو السكوت ، وإن كان ذلك يستحيل في الشاهد من  
حيث كان مخالفا للكلام المعقول ؟ وذلك موجب عليهم القول بكونه متكلما  
وأخرس وسائرا . ويجب ذلك عليهم من وجه آخر ؛ لأنهم قد أجازوا كون كلامه ،  
(١) في الأصل : « سكوت وخرس » .

مع أنه واحد، لا يميزاً ولا يقيعاً أمراً ونهياً وخبراً عن أمور مختلفة، ووعدا ووعيدا، وإن كان ذلك يستحيل في الشاهد . ومتى قالوا إن كونه نحراً يستحيل لأنه لا فائدة فيه ، فكذلك كونه كلاماً يستحيل لأنه لا يعقل معناه ، على ما قدمنا القول فيه .

- على أن من قولهم : إنه تعالى قادر على الضدين وإن تضادا في الشاهد . وقالوا في قدرته القديمة إنها قدرة على الضدين ، وإن كانت هذه الصفة تقتضي التضاد فيما وصفت به في الشاهد من القدم . فهلا جاز كون كلامه نحراً وسكوتاً وكلاماً ، وإن كان ذلك يتضاد في الشاهد ؟ وهذا أيضاً<sup>١</sup> يوجب عليهم نهاية ما أرادوا إلزامنا إياه .

١٣٤١ /

- ١٠ على أنه إذا جاز أن يكون تعالى عندهم مالماً يعلم به الأشياء كلها ، وإن استحال ذلك في العلوم المعقولة ، فهلا جاز كون كلامه نحراً وسكوتاً ، وإن استحال ذلك في الشاهد ؟ .

- وليس لهم أن يقولوا : إن إثبات الكلام نحراً لا يعقل ، فلذلك منعنا منه . لأن إثبات الكلام ليس بمجروف ولا أصوات ، وهو معنى واحد لا يميزاً وإن كان خبراً وأمراً ونهياً لا يعقل ، ولم يمنعهم ذلك من إثباته ، فكذلك لا يمنع كونه كلاماً من كونه نحراً على ما أئزمتهم .

- فإن قالوا : إن ذلك يوجب قلب جنس الكلام ، فلذلك لم يلزمنا . قبل لم : إن كون الكلام الذي هو خبري الذي هو أمر ونهي ووعدا ووعيدا ، يوجب قلب جنسه في الشاهد ولم يتمكن من إثباته كذلك في الغائب ، فكذلك لا يمنع ما أئزمتكم ، ولا يكون موجبا لقلب الجنس . على أن قلب الجنس مقدور

٢٠

للقديم سبحانه في الشاهد عندهم ، فـا الذى يمنع من أن يثبتوا كلامه تعالى على الوجه الذى ألزمناهم إثباته عليه ؟ .

على أن من قولهم : إن المقدور الواحد لا يمنع وقوعه من قادرين على وجهين ، وإن كان وجه الكشف ليس بمقول ، فهلا جاز كون كلامه خرسا من وجه وكلاما من وجه ، وأن يكون متكلمًا من وجه ، أخرس من وجه ؟ . وإذا جاز عندهم أن تكون إرادة الشيء نفسها كراهة لخصه ، والأمر بالشيء نهيًا عن خصه ، وإن كان ذلك يستحيل في الشاهد ويتضاد ، فهلا جاز كون كلامه<sup>١</sup> خرسا وكلاما وسكوتا ، وإن كان ذلك يتضاد في الشاهد .

ب ٣٤١ /

ومن عجيب الأمور [أن] من استدل بهذه الدلالة من المتأخرين يثبت الكلام معنى قائمًا في النفس في الشاهد أيضا . وقد علم أن الخرس يحل في اللسان ولا ينافي ما يوجد في القلب ، فكيف يحكم بتضادهما ؟ . وكيف يصح له أن يمتد على هذه الدلالة في إثباته عز وجل متكلمًا ؟ .

فإن قال : إني أثبت خرسا في النفس ينافي الكلام في النفس ، فهذا تصريح منه بإثبات خرس لا يعقل . فهلا جاز على هذا القول أن يكون عز وجل — مع كونه متكلمًا — أخرس وما تـكـا ؟ .

ومتى قال : إن الخرس والسكوت من صفات الآلة فيجب أن يستحيل ذلك فيه . بطل من وجهين : أحدهما . أنا نلزمه إثباتهما مخالفين لما يعقل في الشاهد ، وذلك يمنعه من القضاء بأنهما من صفات الآلة . والثاني . أن ذلك يوجب إبطال دليلهم في إثباته سبحانه متكلمًا فيما لم يزل ، لأن وجوب كون الحى متكلمًا لنفى الخرس والسكوت عنه من صفات من يتكلم بآلة ، فإذا سوى بين القديم وبين

(١) زيادة أعضاها السابق .

الحى منا في ذلك، وإن استحالَت الآلات عليه، <sup>(١)</sup> لزمته التسوية بينه وبيننا فيما ألزمناه أولا .

- على أنه إذا جوز أن يكون له وجه ومين بخلاف ما يعقل، فهلا جوز أن يكون له لسان وفم بخلاف المقول في الشاهد؟ وأن يجوز عليه الخرس والسكوت بخلاف ما يعقل في الشاهد؟ وأن يكون مع كونه متكلماً أنخرس .
- وساكتاً على هذا الوجه الذى ألزمناهم؟ <sup>(٢)</sup> فقد بان لك بهذه الوجوه : أن الذى أراد أن يلزمناه لازم له، ولولا أننا نحب الاختصار ونرجو بما أوردناه تنبيه السائل على ما لم يورد لأكثرنا القول في ذلك، لأن المذهب يتسع في إلزامهم الجهالات مع أصولهم الفاسدة .

/١٣٤٢

- ١٠ وقد أوردنا في ذلك جملاً في بعض اللع أيضاً .
- وقد ألزمهم شيوخنا رحمهم الله على هذه العلة القول بأنه تعالى فيما لم يزل فاعلاً لبني الترك عنه، كما أثبتوه متكلماً لبني الخرس والسكوت عنه، فافصلوا بأن قالوا : إن الترك فعل من الأفعال فكيف يجب إثباته بنفى الفعل؟ وكيف يقال إنه يضاف للفعل مع أنه داخل في جملة .
- ١٥ وهذا لا يصح أن يمترض به إلا إذا ألزموه على هذا الوجه بأن يقال : يجب [من] إثباته تاركاً للحركة أن يكون فاعلاً للسكون، لأنه متى أورد على هذا الوجه زال القبح بما قلناه فيه، وإن كان على هذا الوجه الذى قدمناه يصح أيضاً، لأن الترك وإن سمي فعلاً فهو ضد للفعل إذا حصل بهذه التسمية، كضادة الخرس للكلام، فإذا وجب بنفى الكلام إثبات الخرس وجب بنفى الفعل إثبات الترك .

(١) في الأصل: «قوله» . (٢) في الأصل: «الفعل» . (٣) زيادة لقوم النص .

لأن القادر في الشاهد لا يخلو من هذين ، كما أزمانهم ذلك في الخرس والكلام  
فيا تقدم . وإنما يضعف ذلك على طريقتنا لجواز خلو القادر عندنا من الأخذ  
والترك . وما قدمناه من أنه يجب كونه متحركا إذا لم يكن ساكنا لازم لهم .

ومتي قلوا : إن ذلك لا يجب لاستحالة الحركة والسكون عليه . قيل لهم فيا  
قالوه مثله ، لأن الكلام والخرس<sup>١</sup> والسكوت أجمع فيا لم يزل تستحيل عليه .  
ب / ٣٤٢

وقد أزموا كونه تعالى بخيلا بنفى التفضل عنه فيا لم يزل . وهذا لازم لهم على  
ما بيناه من قولهم ، وعلى ما أزمانهم من الجهالات .

فأما على غير هذا الوجه فلا يلزمهم ، لأن كونه بخيلا لا ينبئ عندنا عن فعل  
أصلا فضلا عن أن يقال إنه ضد التفضل .

وقد أزموم كونه عقبا بنفى الولد . وهذا لازم لهم على قولهم بإثبات كلام  
لا يعقل أن يشتهو عقبا على وجه لا يعقل بنفى الولد عنه على وجه لا يعقل . وقد  
أزموم إثباته عاجزا إذا لم يكن فاعلا ولا تاركا . وهذا لازم لهم على الوجه الذى  
قدّرناه عليهم فيا يلزم من الجهالات من حيث قالوا بكلام لا يعقل . فأما على غير  
هذا الوجه فلا يجب ، لأن القادر قد يخلو عندنا من الأخذ والترك ، ولا يجب  
بخلوه منهما إثباته عاجزا .  
١٥

وقد أزموم إثباته تعالى صاعحا وصارخا بنفى السكوت والآفات عنه . وهذا  
لازم لهم ، لأن بإثباتهما في الشاهد يجب تقي الخرس والسكوت كما يجب ذلك  
بإثبات الكلام على طريقة واحدة . ومتى أمتنعوا منه من حيث لا يجوز عليه  
الصياح والصراخ أزموا تجويزهما عليه ، إذا كانا خالفين للعقول في الشاهد ، وكان  
موصوفا بهما ، على خلاف ما يعقل في الشاهد .  
٢٠

وقد ازموهم كونه تعالى جاثرا بنى العدل عنه . وهذا أيضا يلزمهم على الطريقة التي ذكرناها .

/ ١٣٤٣

ومنى قالوا : إن الجور والعدل لا يتضادان ، على ما كشفناه من قبل ، /  
ولا شيء ، لأجله تخيلوا كونه عادلا فيما لم يزل ، وإن صح فيما بعد كونه كذلك ،  
إلا ويجب لأجله نفي كونه متكلمًا . وهذه جملة تبين فساد هذه الشبهة .

شبهة لهم ثانية :

قالوا : قد ثبت أنه جل وعز متكلم بكلام فلا يخلو من أن يكون كلامه محدثا  
أو قديما . وقد علم أنه لا يجوز أن يكون محدثا لأنه لو كان كذلك لم يخل القول  
فيه من وجوه ثلاثة :

١٠ إما أن يكون حادثا لا يخل ، وهذا لا يجوز ، لأنه عرض ولا يقوم بنفسه ،  
ولا يجوز أن يكون حادثا فيه لأنه ليس بخل للحوادث .

ولا يجوز أن يكون موجدا في محل ، لأنه كان يجب أن يسبق للحل منه اسم ،  
وكان يجب كونه متكلمًا به وأمرًا ونهيًا . وفي ذلك إنجراح له من كونه كلاما  
للقديم سبحانه ، فيجب أن يكون متكلمًا بكلام قديم .

١٥ وربما قالوا : وأخص أوصاف الكلام كونه كلاما وأمرًا ونهيًا .

وربما قالوا : كان يجب أن يسبق للحل من أخص أوصافه ، أو لمّا المحل  
بمضيه . فإذا بطل ذلك وجب إثبات كلامه قديما .

قالوا : وإذا ثبت أنه متكلم بكلام قديم لم يميز أن يثبت إلا مخالفًا لهذا الكلام ؛  
لأن ما هو مثله يستحيل أن يكون قديما .



الجواب : أن ما ذكره أولاً غلط ، لأنه يجب أن يبين أنه ليس بتكلم لنفسه ولا لعللة<sup>(١)</sup> ، ثم يقسم ما أوردوه من القسمة وهم لا يطلقون ذلك ويبدعون بما ذكرناه .

ب ٣٤٣ /

وقد بينا من قبل<sup>١</sup> أن ما يقولونه من استحالة استحقاق الصفة لا للنفس ولا لعللة لا يصح ، وأن ذلك صحيح إذا قصد به ما ذكرناه من انتفاء أمانة صفة النفس وصفة العلة جميعاً فيه ، فليس لم أن يقولوا إن كونه متكلماً لا للنفس ولا لعللة محال .

وليس لم أن يقولوا : إن الصحيح على قولكم أنه لا يصح أن يقسم كونه متكلماً على الوجه الذى ذكرتم ، لأنه إذا لم يكن له بكونه متكلماً حال ولم يرجع به إلا إلى إثبات الكلام فعلا له ، فذكر النفس فيه لا يصح . وقد قلتم من قبل : إن وصف القديم تعالى بأنه متكلم لنفسه فسيبيل في أنه متناقض سبيل من وصف بأنه متحرك لنفسه ، فكيف يسوغ إنكاركم الآن على من أقصر في قسمته على ما قدمناه ؟ وذلك لأننا منع من ذكر النفس فيه إذا بنى الكلام على المتكلم المعقول .

فأما إذا قالوا : إنه متكلم فيما لم يزل . فالقسمة التى ذكرناها يصح ذكرها ليطل الباطل منها ويثبت الصحيح . ولو وجب لما سألت عنه ألا يدخل في القسمة كونه متكلماً لنفسه لما حكيناه عنا لوجب ألا يدخل فيه كونه متكلماً بكلام قديم ، لأن من حق المتكلم المعقول أن يكون كلامه حادثاً واقعاً بحسب قصده ، وذلك كما يحيل كونه متكلماً للنفس يحيل كونه متكلماً لعللة قديمة . فقد صح ما أئزمناهم إياه من إخلالهم ببعض الأقسام . على أنه إذا خرج من قسمتهم أنه متكلم بكلام قديم . ولا بد لم مع ذلك من إثباته متكلماً على وجه لا يعقل<sup>١</sup> .

١٣٤٤ /

وإثبات كلامه كمثل ، فهلا جاز ألا يكون متكلماً بكلام أصلاً ، ويكون متكلماً لنفسه على وجه لا يعقل ؟ وأى وجه منعوا به ذلك فإنه يوجب المنع مما قالوه .

(١) وردت العبارة هكذا « ليس بتكلم لنفسه ولا لنفسه » مكررة ، ولعلها زيادة من النسخ .

ولا يمكنهم أن يقولوا : إن كونه تعالى موصوفا ببعض الصفات لنفسه محال عندنا ، لأننا قد دللنا في باب الصفات على بطلان قولهم في ذلك .

- وعلى أنه يجب كونه عالما قادرا لنفسه ، وبيننا أنه لا بد لهم من أن يقولوا إنه موجود لنفسه ، وإلا لزمهم إثبات ما لا نهاية له . وبيننا أن حكمه جل وعز في صفاته التي يستحقها فيما لم يزل حكم السواد في كونه سوادا ، فكما يجب كونه سوادا لنفسه ، فكذلك يجب كونه عالما لنفسه ، ولو كان متكلما فيما لم يزل لوجب أن تكون حاله في ذلك حال صائر الصفات النفسية ، فكان بأن يكون متكلما لنفسه أولى من أن يكون متكلما بكلام قديم .

فقد بان فساد ما أوردوه من القسم أولا .

- وبعد . فإن القول بأنه متكلم لنفسه ، يوجب الخروج عن المقول من وجه واحد ، فالقول بأنه متكلم بكلام قديم يوجب الخروج من المقول من وجوه كثيرة ترجع إلى الكلام ، ومن وجوه ترجع إلى كونه متكلما ، فكيف يجب إثباته متكلما بكلام قديم لو بطل كونه متكلما بكلام محدث دون أن يثبت متكلما لنفسه ؟ .

- وبعد . فإن إثباتهم له كلاما قديما هو معنى واحد من حيث بطل كون كلامه مستحيلا ؛ لأن الذي بطل / كونه محدثا هو الكلام الذي يعقل كلاما وأمرها ونهيا .

٣٤٤ ب /

والوجه الذي ذكره والذي يثبتونه قديما ليس بكلام أصلا ، فكأنهم قالوا : إن المقول من الكلام إذا بطل كونه محدثا وجب إثبات ما ليس بكلام . وهذا في الفساد كما ترى .

- على أن الذي يصح أن يقال فيه : إنه إذا بطل كونه محدثا وجب كونه قديما هو كل معنى عقلناه وعرفناه وجوده ، وحصل الريب في قدمه وحدوثه ، حسب .

كما نقول في الأجسام : إذا بطل كونها قديمة وجب كونها محدثة . وكما نقول فيه سبحانه : إذا بطل كونه محدثا وجب كونه قديما . فأما إذا لم يعقل ما يتكلم بذلك عليه فهذه القسمة فاسدة فيه . وكيف يصح أن يبطل حدوث الشيء ويثبت قدمه ولم يعقل وجوده ؟ مع أن الحدوث والتقدم يتبعان الوجود ؟ . وكيف يصح أن يعقل وجود الشيء ولا يعقل ما يختص به من الأحكام ؟ مع أن طريق معرفة وجود الشيء هو معرفة أحكامه التي تتعلق بوجوده ؟ .

على أن المتعلق بهذه الدلالة لا يخلو من أن يثبت تعالى متكلم بما يعقل من الكلام ، وهذا يحيل فيه القول بأنه قديم ، وينفي عن القسمة التي ذكرها السائل فيه ؛ أو يثبت بخلاف المقول ، وهذا يحيل كونه محدثا وينفي عن القسمة فيه . فقد ثبت على كل وجه فساد ما أوردوه من القسمة ، ويجب أن يكون الخلاف بيننا وبينه في : هل يصح إثبات كلام صفة ما قاله ؟ والخلاف إذا حصل في إثبات الشيء استحالة الكلام في حدوثه وقدمه .

١٣٤٥ /

ولو أن قائلنا قال : إني أثبت له تعالى كلمات بعدد الحروف قديمة ؛ من حيث ثبت كونه متكلم بكلام قديم . وقد بطل كونه محدثا فثبت إثباته قديما على هذا الوجه ؛ لكان أقرب إلى الشبهة من قوله .

ولو قال قائل : إني أثبت له تعالى من الكلام ما لا آخر له ؛ لهذه العلة التي أوردناها ، لكان موقفه في ذلك كوقوفه فيما أوردته .

وبعد . فلا فصل بين من يثبت كلاما قديما له تعالى من حيث بطل بزعمه كون كلامه محدثا ؛ وبين من أثبت كلاما محدثا من حيث بطل كون كلامه قديما ، ولا شيء يدفعون به كون ذاته كلاما إلا وهو يوجب المنع من إثبات

كلامه القديم . وكذلك لو قيل لم : إذا بطل كونه متكلمًا بكلام محدث فيجب إثبات كلام له قديم هو علمه أو قدرته ، تعذر عليهم المختص منه .

ثم يقال لم : فهلا جؤزتم كونه متكلمًا بكلام محدث لا في محل ، ولا يؤدى إلى حدوثه فيه ، ولا إلى حلوله في محل ؟ .

- فإن قالوا : لأنه لو كان محدثًا لكان عرضًا ، والعرض لا يقوم بنفسه .  
 قيل لم : ولم قلتم إن العرض لا يقوم بنفسه ، وما أنكرتم أن كلامه تعالى يفارق سائر الأعراض في جواز حدوثه لا في محل ؟ وأى حلة ذكروها في هذا الباب كلوا فيها بما ذكرناه عند الدلالة على جواز وجود إرادة لا في محل ، لأننا قد بينا هناك أن كون العرض عرضًا موجودًا وحادثًا وصفة لا يحيل وجوده لا في محل ، وأبطلنا سائر ما يمترض عليه .

١٠

٣٤٥ ب /

وبعد فلو سلم<sup>١</sup> لم ما جعلوه أصلًا في الأعراض لكان لنا أن نقول لم : جؤزوا وجوده لا في محل ، ولا يكون عرضًا لكونه مخالفًا للأعراض ، كما أجازوا وجود صفات الله عز وجل للتقديم لا في محل ؛ من حيث كانت بزعمهم مخالفة للأعراض من حيث كانت قديمة ، وإذا صح عندهم أن تكون الصفات التي يوصف تعالى بها مشاركة لما يوصف به من الصفات في أنها صفات ، وإن كانت تختص بجواز وجودها لا في محل ، فهلا صح كون كلامه تعالى عرضًا مشاركًا للأعراض في أنه عرض ، وإن فارقها في صحة حدوثه لا في محل ؟ .  
 ولا يمكنهم أن يحيلوا ذلك فيه من حيث كان محدثًا ؛ لأن الجواهر محدثة ، وهي مع ذلك توجد لا في محل .

١٥

- وبعد . فإن ما قالوه من إثبات كلام له قديم ، من حيث بطل بزعمهم إثبات كلام له محدث ، ليس بأولى من أثبت له كلامًا محدثًا لا في محل ، من حيث بطل كونه حادثًا فيه وفي غيره .

٢٠

ومتي قيل : إن إثبات كلام محدث لا في محل تعلق بأن الذي يستحيل ذلك فيه هو هذا الكلام المعقول . فأنما إذا كان معنى واحدا لا يتجزأ ولا يتبعض فذلك لا يستحيل فيه ، كما يتعلقون بمثله في الكلام القديم .

وكذلك فلو قال قائل : إنه تعالى ذكره متكلم بكلام محدث يحمله ، وتعلق في جواز ذلك بأن الذي يستحيل هو أن تحله الحوادث على هذا الحد المعقول ، فأنما إذا كان ذلك الحوادث خارجا عن المعقول وحلوله فيه كمثل ، فغير ممتنع حدوثه فيه ، كما لا يمتنع قيام الكلام القديم به على زعمهم ، [و] لم يكن بين قوله وبين ما قالوه فصل ، وكل مذهب حل هذا المحل في أنه لا ينفصل من المذاهب الباطلة ، فالقضاء بفساده عند ذوى العقول واجب .

ثم يقال لم : لم صرتم بأن تثبتوا كلامه قديما ، من حيث لزم على حدوثه في محل ما ذكرتموه بزعمكم [أولى] من أثبتته حادثا في محل من حيث يلزم على إثباته قديما ما قدمناه من الوجوه الفاسدة ؟ .

ومتي تعاطينا النصفة كانت الوجوه التي يبطل بها كون كلامه قديما أكثر مما يبطل به كون كلامه حالا في محل بزعمكم . فإن وجب من جملة هذا الكلام أمر قالوا يجب أن لا تثبت له كلام أصلا ، وإن كان لا بد من إثباته ، وإثباته حادثا في محل من حيث لا يلزم عليه إلا الوجه الذي ذكرتموه بزعمكم أولى من إثباته قديما ، مع أنه يلزم عليه من الوجوه ما لا يكاد يحصى مما نهتنا على أكثرها فيما قبل .

فإن قالوا : إن الذي يبطل كونه قديما من الكلام هو هذا الكلام المعقول ، ونحن نعترف وإنما ندعى إثبات كلام مخالف له ، فكيف يجوز لكم ما ذكرتموه ؟ .

قيل لم : وكذلك فالذى يطل كونه حادثا في محل من الكلام إن بطل ذلك هو هذا الكلام المعقول ، فكيف يصح بإبطاله أن تثبتوا شيئا سواء قديما ، وتسموه كلاما ؟ .

٣٤٦ ب /

ولئن جاز لكم ذلك ليجوزكم لتفسيركم أن يقول : إنى أثبت له كلاما حادثا من هذا الجنس المعقول ، من حيث بطل ما لا يعقل من كون الكلام قديما ، وإن لم يكن لأحد الأمرين تعلق بالآخر .

وبعد . فإن الكلام إنما يصح إثباته للقديم سبحانه على الوجه الذى قدمناه ، وهو أن تثبت من هذا الجنس المعقول كلاما على وجه يستحيل وقوعه عليه من العباد ، فيحكم حينئذ بأنه كلام له تعالى وأنه متكلم به . ومتى لم يثبت كذلك لم يكن إلى إثباته كلاما له طريق . والقول بأن كلامه محدث أو قديم فرع على إثبات كلامه . فإذا كان إثباته إنما يصح بالوجه الذى ذكرناه ، وكان ذلك يحيل كونه قديما ، فيجب استحالة ذلك فيه . ولم صار قولهم : إنه قديم من حيث بطل كونه حادثا لا في محل بزعمهم أولى ممن قال إنه محدث من حيث [إن<sup>(١)</sup>] طريق إثباته يقتضى حدوثه ، ولا يصح إثباته على غير هذا الوجه كما بيناه من قبل ؟ . فقد بان أنهم يرومون بهذا الطريق إثبات كلامه قديما ، وذلك بعينه يوجب نفى كلامه أصلا .

وقد بينا من قبل أن تعلقهم بهذا الكلام يحريه تعالى على سبيل الحكاية ، وأنه يؤذن بانبات محكى قديم لا يصح ، وأن هذا بعينه يوجب بطلان قولهم ، لأن الشئ لا يحكى إلا بمثله بالحروف والصنعة ، أو بمثله في أنه قد وضع لموضع له .

٢٠

(١) تلكه يستعمل بها الكلام .

١٣٤٧/

وشرحنا القول فيه، وذلك يبطل تعليقهم به في هذا الموضع / أيضا .

ونعود الآن إلى ما آذعوه من فساد وجود كلامه تعالى في محل ، ونبين أنه لا شبهة فيها أورده .

فيقال لهم : ولم قلتم إن الكلام لو حل في محل لوجب أن يشتق له منه اسم ؟  
وهلا جؤزتم أن يوجد فيه ولا يشتق له البتة ؟

فإن قال : أمتنع ذلك لوجداني الأعراض كلها لا يَد من أن يشتق لكل محل منها اسم ، وإن اختلفت في ذواتها وأحكامها ، فيجب أن يجعل ذلك أصلا .

قيل له : ومن أين لك ما آذعيت في الأعراض جميعا ، ونحن نخالف فيه كخالفنا في الكلام ، ونقول إن فيها ما لا يشتق لمحلله منه اسم البتة ؟

وإن ادعى استمرار ذلك في الأعراض أجمع تعذر عليه تصحيحه ؛ لأن فيها ما يشتق لمحلله منه اسم كالعلم والقدرة وغيرهما ، وإن التزم القوم بأن الأعراض تختلف في هذه القضية بطل ما أصله .

فإن قال : إن العلم والقدرة وإن لم يشتق لمحللها منهما اسم فإنه يشتق لمحللتهما اسم ، والمحل بعض له . وليس يصح ذلك في كلامه تعالى لو حدث في محل .

قيل له : ألسنا قد بينا في باب الصفات أن وصف العالم بأنه عالم ليس بمشتق من العلم البتة ، وإنما يفيد اختصاصه بمحل يفارق بها غيره من الجمل ؟ وذلك يمنع مما آذعيت . فقد صح أن أفعال القلوب كلها لا يشتق منها اسم لمحللها ، ولا لمن المحل بعضه ، وذلك يبطل ما آذعاه .

١٣٤٧/ ب

ومتي نازعوا في ذلك دللنا / عليه بما تقدم ، ولو لم يثبت ذلك بالدليل لكانت المنازعة فيه تمتع من محبة ما أورده ؛ لأنهم آحتجوا به على أنه مسلم غير مدفوع .  
فإن ثبت أنه غير مسلم بطل جعلهم إياه أصلا .

(١) الأصل : « ن » .

على أن ما ذكره إذا حصل لم يرجع منه إلا إلى عبارة توصلوا بها إلى إثبات معنى قديم .

- فيقال : أليس اشتقاق الاسم محل العرض يتعلق بأهل اللغة الذين يجوز عليهم الخطأ في الاعتقاد ، وإيقاع الاسم أو نفيه عنه ؟ فكيف استدلتهم بفقد اشتقاقهم محل كلامه تعالى ؛ على أن كلامه لا يوجد في محل ؟ وهل يحصل ذلك إلا أنهم لما لم يسموا محل كلامه تعالى باسم ، فيجب استحالة وجود كلامه في المحل ؟ . وهذا كلام في عبارة كما ترى ، فكيف يتوصل به إلى إثبات الكلام القديم . وإذا لم يحز إثبات معنى في المحل من حيث أجرى على المحل اسم مشتق منه ، لأن الواجب أن يعلم المعنى أولاً ثم يحصل الاشتقاق ، فكيف يجوز أن يتوصل بنفى الاشتقاق إلى نفي المعنى ؟ . أو ليس يصح في أهل اللغة أن يكونوا مع علمهم بوجود كلام في محل ، أو اعتقادهم لذلك يمدلون عن اشتقاق اسم لمحلّه ويتعمدون تركه ، لاعتقادهم أن تركه صواب ، أو تركوه لفرض مع علمهم بأنه خطأ ؟ ولا بد من الإقرار بذلك لأن الدلالة لم تدل على عصمتهم ، وفي الإقرار بذلك فساد قولهم .
- وبعد : فإن قولهم إنه كان يجب أن يشتق للمحل منه اسم تحكم على واضع اللغة ؛ لأنه لا يخلو من أن يقول : إن ذلك واجب عليهم عقلاً أو سمعاً .

/ ١٣٤٨

- وقد علم أن العقل لا يوجب وضع اللغة أصلاً ، فضلاً عن استعمال عبارة مخصوصة في أمر معين .
- ولا يقدح في ذلك قولنا : إنهم متى وضعوا الاسم لأمر معقول فالواجب اطراحه فيه ، وإن كان إهمال اللفظة أصلاً كان يصح في اللغة ؛ لأن فائدة الاسم إذا اطردت وجب اطراحها ، ففارق الحال في ذلك ما قدّمنا ذكره .



ولا يجوز أن يكون وجود ذلك سمياً ، لأن اللغات لا تتعلق بالسمع بل بالسمع  
يرد عليها ؛ لأنه لولا تقدم اللغة لما أمكننا معرفة السمع البتة . فإذا صح ذلك فقد  
بطل ادعائهم أن اشتقاق اسم متكلم لحمل الكلام واجب . وإذا بطل ذلك بطل  
بطلانه ما اعتمدوه .

- على أنه يقال لم : خبرونا عن كلام الواحد منا ؛ أوجد في محل أولاً في محل ؟  
فإن قالوا : إنه يوجد لا في محل لزمهم تجوز وجود كلامه تعالى أيضاً  
لا في محل ، وبطل ما اعتلوا به فيه .  
وإن قالوا : يوجد في محل . قبل لم : أوليس المحل لا يجوز أن يكون متكلماً  
به ؟ لأن من واضح الأمور أن لسان الواحد منا لا يوصف بأنه ؛ متكلم ، أمر ، ناه .  
وقد دللنا على ذلك من قبل . ١٠

فيقال : أفيجب من حيث لم يشتق محل كلامنا اسم نفيه عن المحل ؟

- فإن قال : نعم . ظهرت مكابرتي ، وإن قال : لا . قيل له : فإذا لم يمنع  
انتفاء الاشتقاق لمحل / كلامنا من وجود كلامنا في محل ، فكيف يمنع من وجود  
كلام الله تعالى في محل ؟ ولئن جازت التفرقة بين الأمرين ليجوزن مثله في سائر  
الأعراض حتى يفصل بينه وبين المحدث في سائر الاشتقاقات وما يتصل بها . ١٥  
وبطلان ذلك يبين جواز وجود الكلام من فعله تعالى في محل وإن لم يشتق له منه  
اسم البتة ، ولا يوجب ذلك نفيه أصلاً . فإن قال منهم قائل : إنا نقول في الكلام  
إنه معنى يقوم بنفس المتكلم دون هذه العبارات .

- قيل له : هذا لا ينجي مما ألزمتك ، لأنه يقال له : أوليس محله الذي هو  
بعض أجزاء القلب لا يوصف بأنه متكلم ولا يوجب ذلك تقي الكلام في النفس ؟ ٢٠  
فهل أجزت وجود كلامه تعالى في محل ؛ وإن لم يجب أن يشتق للمحل منه اسم ! .

ولا سبيل لهم إلى القول بأن محل ذلك المعنى الذى فى النفس يوصف بأنه متكلم لمثل ماله لا يجوز أن يقال فى اللسان إنه متكلم . وقد يتنا فساد ذلك من قبل ، ودللتنا على بطلان قولهم : إن الكلام معنى فى النفس .

- على أنه لو سلم أن كلامه تعالى لو وجد فى محل لوجب وصف المحل بأنه متكلم لم يمنع ذلك وصفه تعالى بأنه متكلم من حيث فعله ، لأن المعنى كما يجوز أن يشتق لمحله اسم منه فقد يشتق للفاعل منه اسم ، وكما وجب عنده وصف المحل / وبالجملة بأنها متكلمة فقد وجب وصف فاعل الكلام بأنه متكلم على ما دللتنا عليه من قبل ، فلم وجب بأن ينفى كونه متكلمًا بكلام فى محل من حيث وجب وصف المحل بأنه متكلم بأولى ممن منع وصف المحل بأنه متكلم لثبوت كونه تعالى متكلمًا به ؟ .

١٣٤٩

- وقد قال شيخنا أبو هاشم — رحمه الله — : إن فى المعانى ما يوصف به المحل والفاعل جميعا ، وإن كان فيها ما يوصف به الفاعل فقط ، وفيها ما يوصف به المحل ، نحو إضافة الصوت إلى المحل والفاعل .

- ثم يقال : إذا جاز أن يشتق للمحل من بعض صفات العراض دون بعض ، فلا يوصف بصفة مشتقة من حدوثه وكونه عرضا ، إلى غير ذلك من أوصافه ، وإن اشتق له من غيرها ، يجوزوا أن يشتق للمحل من بعض المعانى المحدثه فيه دون بعض ، لأن مخالفة بعض المعانى لبعض يكاد يزيد على مخالفة بعض صفات المعنى الواحد لبعض .

- وهذا يوجب تجويز كونه متكلمًا بكلام حادث فى محل وإن لم يشتق له منه اسم . ثم يقال له : أليس المعانى قد اختلفت ؟ ففيها ما يشتق لمحله منه اسم ؛ كالحركة وغيرها ، ومنه ما يشتق للجملة منه اسم ؛ كالعلم وغيره ؟ . يجوزوا أن يكون

في المعاني ما لا يشتق منها لا للفاعل ؛ لأنه إذا جاز اختلاف المعاني في الاشتقاق  
من الوجه الذي قدّمناه لم يمنع أيضا أن يكون في المعاني ما / يخالفها ، فيوصف  
الفاعل منه دون المحل والمجمله .

٣٤٩ / ب

وقد ثبت أن القديم سبحانه يوصف بأنه محسن يخلق الأجسام من آلات  
وأوال وغيرها ، ولا يوصف من ذلك سواء ، وفارق حاله حال الأعراض ، فهلا جاز  
أن يستند الكلام بحكم الاشتقاق [إلى ما] يفارق به سائر الأعراض على ما قدّمناه .  
وقد قال أبو إسحاق رحمه الله : إن اللمة التي لها اختصاص الكلام بأنه لم يشتق  
لمحله منه اسم أنه يدرك المحل بإدراكه ، وما يمنع من إدراك أحدهما يمنع من  
إدراك الآخر ، ولذلك يفارق سائر المدركات ، فلما كان الحال في حكمه مع المحل  
ما قدّمناه لم تمس الحاجة إلى أن يشتق للحل منه اسم ؛ لأن الاشتقاقات إنما تراد  
للفروق وفيما يسهل الإنسان ، ولما عرفوا تعلق الكلام بفاعله من حيث تعلقوه  
موافقا بحسب قصده وإرادته اضطربوا إلى أن يضموه له أسما مشتقا من الكلام  
يفرق بينه وبين غيره .

ولهذا اختص فاعل الكلام بأن اشتق له منه اسم دون محله .

وعلى هذه الطريقة وصفوا فاعل الصوت بأنه مصوت ، ولم يشتق لمحله منه  
اسم . وإضافتهم الصوت إلى المحل نحو قولهم : هذا صوت الطست وغيره  
لا تفدح فيما قلناه ! لأن الإضافة ليست من الاشتقاق بسبيل ، ولذلك وصفوا  
المحل بأنه قائل أمرناه ، ووصفوا الواحد منا بذلك . وإذا سمعت هذه الطريقة  
في الكلام في الشاهد ، فكذلك القول في الكلام الذي يحدثه الله تعالى ويفعله .  
وبعد . فلا بد لهم من القول بمثل هذا فيما يفعله تعالى من حكاية كلامه  
أو العبارة عنه ؛ فإيتعلقون به فيه هو قولنا في كلامه — سبحانه — المحدث .  
(١) زيادة فقرة أن ما يستقيم الكلام . (٢) في الأصل «وإضافتها» وهو من خصائص الناح .

١٣٥٠ /

عل أن السواد قد اشتق لمحلّه من كونه سواداً أسمى ، ومن كونه لوناً آخر .  
فلا يجب مثل ذلك في سائر الأعراض . فكذلك لا يبعد ألا يشتق لمحل الكلام  
له منه أسمى البتة ، ولا يمنع ذلك من وجوده فيه .

- على أن قولهم إنه يجب أن يشتق للمحل أسمى من أخص أوصافه ، وهو كونه  
متكبلاً وأمرأ وناهياً من فطيع الخطأ ، وذلك لئلا يجب ألا يشتق للمحل الأسمى إلا من  
أخص أوصاف المحل ، بل أكثر المعاني تشتق لمحلها من خلاف ذلك . ألا ترى  
أن من الحركة يشتق كونه متحركاً ؛ وليس كونها حركة من أخص الأوصاف ،  
لدخول المختلف والمتماثل تحت هذه اللفظة فكيف يجب ما قالوه في الكلام الذي  
يوجد في المحل ؟ ثم لو ثبت ذلك كيف يصح أن يقال : إن أخص أوصافه كونه  
كلاماً مع دخول المختلف تحته ؟ وهل هذا القول إلا بمنزلة من قال : إن أخص  
أوصاف السواد كونه لوناً أو محدثاً أو عرضاً ؟ ثم لو صح ذلك كيف يصح أن تفرق  
بين كونه أمراً وكونه كلاماً في أنه من أخص أوصافه ، مع أن كونه كلاماً أعم  
من كونه أمراً لا شقاً له على الأمر وغيره ؟ وكيف يصح فيما هذا حاله من الصفات  
أن تكون كلها من أخص أوصاف الموصوف ؟

- وبعد . فإن علمهم هذه متى صحت لم توجب إلا الامتناع .<sup>١</sup> من وصفه  
تعالى بأنه متكلم بما أحدثه في المحل ، ولا يمنع من كونه محدثاً له وقاضياً له ،  
وذلك امتناع من عبارة ليس في الامتناع منها إلا مثل ما في إطلاقها ، فكيف  
يعتمد على مثل هذا الدليل في إثبات أمر عقل ! ، أرايت لو أردنا أن ندل - على أن  
كلامه سبحانه ليس بمحدث - من لا يعرف اللغات ، أو اللثة العربية ، أو أحرص  
لا يفهم إلا بالإشارة ، أكان يمكن ذلك فيه ؟ . فإن قال : نعم . بانت مكابرتي ،  
وإن قال : لا . انكشف أن هذه الدلالة موضوعها على عبارة ، فإن الاعتماد على

مثلها في إثبات المغليات محال . على أنَّ الكتابة قد ثبت أنها توجد في المحل ولا يوصف منها باسم ، بل الموصوف بها فاعلمها ، فكذلك القول في الكلام .

ولو جاز أن يحال لأجل ذلك كونه متكلما بكلام محدث بلجاز بمثله القول باستحالة كونه كاتباً بكتابة محدثة . ومن ألتزم القول بأن محل الكتابة هو الكاتب فقد بلغ في المكابرة مبلغ من قال : إن محل العلم هو العالم ، ومحل الحياة حية ، ولا فرق بين هذا القول وبين من قال : إنه لا أسم في العالم يجري على المحل مما حله ، وذلك يبطل ما قاله بعض من تأخر منهم ، ويوجب صحة ما ألتزمهم .

وقولهم : إنه يشتق للعل من الكتابة كونه مجتمعاً ، لأن أخص أوصافه ذلك ، لا يصح ، لأن كونه كتابة أخص من كونه اجتماعاً ، ولأن حصول الاشتقاق من ذلك لا يمنع من أن يكون كتابة لم يقع <sup>(١١)</sup> فيها الاشتقاق ، فكذلك لا يمنع مثله في الكلام . فقد صح بهذه الجملة فساد هذا الدليل . ونبهنا بها على ما تركناه لوقوع الكفاية به .

### شبهة ثالثة :

قالوا : لو حصل متكلما بعد ما لم يكن متكلماً كذلك لأحتاج إلى آلة في إيجاد الكلام ، لأن المتكلم يستحيل كونه متكلماً إلا على هذا الوجه . وهذا أوجب كونه جمعاً ، وبطلان ذلك يوجب كونه متكلماً بكلام قديم .

وهذا في نهاية الركاكزة ؛ لأن ما له أحتجنا نحن إلى آلة في فصل الكلام هو كوننا قادرين بقدر يحتاج في إيجاد مقدورها إلى استعمال المحل بإيجاده فيه أو إيجاد سببه ، وهو تعالى قادر بنفسه ، على ما بيناه من قبل ، أن يستغنى فيما يحده من الكلام وغيره عن الآلات . وإنما يوجب في كلامه أن يكون في محل كلامنا ،

(١) زيادة يقتضها السياق ، والمعنى .

لحاجته في الجنس إليه . ولو كان مما يحتاج إليه الفاعل كان لا يمتنع أن يستغنى تعالى عنه .

- وبعد ، فإن هذه العلة بعينها توجب استحالة كونه محدثا للكتابة والبناء وغيرهما من سائر ما يحتاج في إيجادها وإحداثها إلى آلة ، بل توجب استحالة كونه فاعلا أصلا من حيث لا يصح من أحدنا أن يفعل الفعل إلا أن يبتدئه في محل القدرة ، وذلك لا يصح إلا في الأجسام ، وذلك يستحيل فيه تعالى .

#### شبهة رابعة :

- قَالُوا : لو كان القرآن محدثا مخلوقا وفيه : الله الرحمن الرحيم ، <sup>١</sup> لأدّى إلى القول بأنه مخلوق ، تعالى الله عن ذلك علوا عظيما . فإذا بطل هذا القول وجب القضاء بأنه قديم . وربما قالوا في ذلك : إن الاسم هو المسمى ، فإذا صح ذلك ، فلو قلنا في أسمائه : إنها محدثة مخلوقة لكأن قد قلنا مثل ذلك فيه ، وهذا كفر .

٣٥١ ب /

- وهذا ظاهر السقوط ؛ لأن القرآن ليس فيه « الله » في الحقيقة ، وإنما فيه قولنا « الله » الذي هو منظوم من حروف ، والذي يشتمل على الهمزة واللام والماء ، والذي فيه تسديد [ اللام ] ويدخله الإعراب بالرفع والنصب والجر ، والذي هو باللغة العربية ، والذي ننطق به ، والذي نحفظه ونقرؤه ، والذي قد يجهله ويجهل كونه أسماء لله جل وعز من يعرف الله تعالى ، والذي نعبده به ، والذي نقرؤه في صلاتنا ، والذي نستحق عليه الأجر ، بل على كل حرف منه عشر حسنات ، والذي يصح عليه إذا كان مكتوبا المحو والتبديل ، والذي كان يصح أن يمسح في اللغة بدله غيره ، والذي هو أشياء متبعضة ، والذي أوّل من أحدثه من العرب واضح هذه اللغة ، والذي نهينا عن أن نقرأه في حال الجَنَابَةِ ، والذي يوصف بأنه

٢٠

آسم ، ويوصف مع غيره بأنه خبر ووعد ووعيد وكفر وإيمان ، والذي يحمل  
اللسان ويدرك ويسمع ويمدح في الثاني ، والذي يمنع حصول الخرس في اللسان  
من أن يوجد ، والذي يوصف بأنه كله من القرآن وبعض له ، والذي يقدر  
على مثله ، إلى ما لا يحصى كثرة من صفاته . / وليس كذلك حال المسمى بقولنا  
« الله » لأن كل ما ذكرناه من الصفات يستحيل عليه ، وهو الذي يوصف مع ذلك  
بأنه قديم عالم حي قادر سميع بصير لا يجوز عليه التجزؤ والتبعيض ، وذلك بين  
بطلان هذه الجهالة . وإن من ظن أن الأسم حو المسمى فقد بلغ في الجهال كل  
مبلغ . ولو صح ذلك في أسمائه تعالى ، مع أنها كثيرة وهو واحد ، وأنها بالسننة  
مختلفة ، وأنها عبارة دونه ، وأنها من اكتساب الخلق ، لحاز أن يقال في فعله  
وإحسانه إنه هو وليس بغير له ، ولحاز أن يقال في اسم كل شيء إنه غيره ،  
فإذا بطل ذلك بطل ما قالوه .

وكيف صح لم القول بنفي حدوث القرآن من حيث كان فيه ذكر الله الرحمن  
الرحيم ، ولا يصح أن يقال فيه : إنه محدث مخلوق ؟ ولأن فيه : ( الْحَيُّ وَالْقَيُّومُ )  
وَالْحَيُّ (١) ، وغير ذلك من أسماء المحدثات ، وفي هذا الذول من ظهور « فساد » ما يفنى  
عن الإخبار .

#### شبهة خامسة :

قالوا قد قال تعالى في كتابه : ( إِمَّا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ  
فَيَكُونُ ) ، وإنما قولنا لشيء إذا أردناه أَنْ نقول لَهُ كُنْ فيكون . فلو كان القرآن  
مخلوقا محدثا لكان « كن » محدثا وكان ، محدثا له بكون آخر ، والقول فيه كالتقول

(١) هكذا الأصل ولعله : « ويقدم » . (٢) في الأصل « حدث » .  
(٣) سورة النحل : ٩ . (٤) سورة يس : ٨٢ . (٥) سورة النحل : ٤٠ .

في هذا، فكان يجب من ذلك حدوث ما لا نهاية له، فإذا فسد ذلك : فالواجب أن يثبت « كن » غير محدثة ولا مخلوقة . فإذا وجب ذلك فيها وجب في سائر كلام الله تعالى ، لأن التفرقة بين جميع ذلك لا تصح ، ولأن أحدا لم يفرق بين الأمرين . وهذا يوجب أن كلامه تعالى قديم على ما نقوله .

٣٥٢ ب /

١. الجواب : أن قوله تعالى : ﴿ اَنْ تَقُوْلَ لَهُ كُنْ فَيَكُوْنُ ﴾ معناه أن نكوّنه ونزيد حدوثة فيكون ، ولا يبعد ولا يمنع من كونه ، وهذا نحو قول القائل : قال المطر فترل وجاد . وقال الفرس فركض . وكفوله في السموات والأرض : ﴿ قَالَتَا اَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾<sup>(١)</sup> بمعنى أنهما استجابتا له فيما يريد ، ونحو قول القائل :

تُخَبِّرُنِي الْعَيْنَانِ مَا الصَّدْرُ كَاثِمٌ

وقول الآخر :

وَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمِعَا وَطَاعَةً

وقوله :

اَمْتَلَا الْخَوْضُ<sup>(٢)</sup> وَقَالَ فُطًى سَيْلًا رُوَيْدًا قد ملأت بطني

- ولا يجوز أن يراد به إثبات قول في الحقيقة ، لأنه لو احتاج تعالى في إيجاد ما يجده إلى أن يقول له : ﴿ كُنْ فَيَكُوْنُ ﴾ ، لوجب أن نحتاج نحن إليه أيضاً ، لأن ما يصح منه سبحانه إيجاد الفعل إلا وهو عليه ، فبأ لا يصح منا إيجادُهُ إلا ونحن عليه أولى .

وقد نحتاج في الفعل إلى أمور يستغنى هو تعالى عنها، فكيف يقال إنه يحتاج إلى « كُنْ » في إيجاد المحدثات؟ وليس لأحد أن يقول : إنه إنما يفعل الأشياء



عند قوله « كن » لا أنه يفعلها بها ، ولا يلزم ما ذكرتم ، وذلك لأنه إذا لم يكن  
لما يُحدثه تعلّق بكن على وجه ، فإنّياته محدثاً للأشياء به محال .

وبعد . فلا يخلو هذا السائل من أن يُثبت « كن » قديمة ، كقولهم ، أو يُثبتها  
محدثه ، ويقول : إنه تعالى يفعلها قبل ما فعل الأشياء لضرب من المصلحة .  
فإن قال بالأوّل لزمه أن تكون الأشياء بكن ، فإن لحقها بمنزلة قدرته وإرادته  
فيبطل<sup>(٢)</sup> بما دللنا به على فساد القول بأن كلامه قديم .

وإن أراد الوجه الثاني فليس يخلو من أن يقول : إنه تعالى عند كل أمر  
يحدثه يقول : « كن » .

فإن قال بذلك لزمه إضافة العبث والفساد إليه ، لأنه في ابتداء ما خلق ليس  
هناك من يعتبر بقوله : « كن » فيقال إن فيه مصلحة أو دلالة . وإن قال يفعل ذلك  
عند بعض ما يحدثه دون بعض ، ففسد عدل عن ظاهر الآية . ولا سبيل له  
إلى التخلص من قول من قال : إنه يحدث الأشياء كلها من غير هذا القول ، وإن  
تأويل الآية ما قدمناه . والقول بأنه اعتبار لللائكة أو دلالة على ما يحدثه تعالى  
إنما كان يصح لو اقتضاه ظاهر الآية ، فاما إذا وجب حمل الكلام عليه العدول من  
الحقيقة إلى المجاز ، فكذلك يجب أن يجوز لمن خالفه أن يتأول الآية على ما قدمناه .  
وفي ظاهر الآية ما يدل على ما قدمناه ، لأنه تعالى ذكره لو أراد به [الخلق] في الحقيقة  
أوجب أن يكون أمرا منه لم يقوله « كن » وأوجب كونهم مطيعين بإحداث  
أنفسهم ، قادرين عليها ، مكلفين ، أو يكون أمرا بما يستحيل من المأمور بإيجاده  
على كل وجه ، ويجوز ذلك يقتضى تجويز الأمر باختراع الأجسام وغيره مما يستحيل  
وجوده من جهة القادر بقدرته . وهذا مما يفنى وضوح فساده عن تكلف  
الإكثار فيه .

(١) في الأصل : « وإنياته » . (٢) في الأصل « ويبطل » .

ومنى قالوا: إن قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا ﴾<sup>(١)</sup> مجاز وليس المراد به الأمر في الحقيقة، جاز لنا أن نتأول الآية على ما ذكرنا بدءاً، خصوصاً إن كانت أدلة المقول شاهدة بأن إثبات كلام قديم لا يصح .

- على أن ما تناولنا عليه الآية ما يقتضى ظاهرها من التمدح ، لأنه لا شبهة في أنه سبحانه يمدح بذلك ولا خلاف فيه نعلمه . ولو كان هناك معنى قديم يجب لأجله وجود المحدثات لكان إلى البعض أقرب ، لأنه كان يجب إخراجها من كونه مختاراً للفعل جائزاً منه العدول عنه إلى غيره ، وجائزاً منه ألا يفعله ، وذلك في إيجاب النقص بمنزلة إثباته عاجزاً . وقد شرحنا ذلك فيما تقدم . فإذا أوجب حملهم الآية على ما ذكره أخرجه من أن يكون مدحاً إلى أن يكون نقصاً، ومن كونه مقتدراً على الأفعال إلى أن يكون في حكم الساجز ، فيجب فسادُه ووجهة تأويلنا .

- وبعد ، فإن الآية بأن تدل على حدوث الكلام أولى من أن تدل على قدمه من وجوه، منها : أنه تعالى قال : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ ﴾<sup>(٢)</sup> فعلق القول بالإرادة وقرن أحدهما بالآخر ، وأدخل حرف الاستقبال على كونه مريداً ، لأن « إذا » تنبئ عن الاستقبال ، فإذا دل ذلك على كونه مريداً في المستقبل ، فيجب أن يدل على كونه قائلاً في المستقبل ، وهذا تصريح بمحدثه وحدوث الإرادة جميعاً .

- وليس لأحد أن يقول إن « إذا » يدل على أنه يريد في المستقبل ، ولا يمنع من كونه مريداً من قبل أيضاً ، وإذا كان هذا سبيل الإرادة وجب مثله في القول ، وذلك لأن الذي يقتضيه « إذا » في اللغة حدوث ما دخلت عليه ، وحصوله بعد

/ ١٣٥٤

أن لم يكن، ولذلك لا يستعمل فيما عليه الإنسان في الحال ، وإذا صح ذلك فيه حل محل الشرط الذي لا يدخل إلا على الاستقبال، وذلك يصحح ما قلناه .

ولذلك لا يصح أن يقال : إذا علم الله عز وجل ربنا كان كبت وكيت لاستحالة الحدوث على علمه ، ويصح ذلك فيما لحدوث علمنا .

ومنها : أنا قد دللنا على [ أن<sup>(١)</sup> ] إرادة الله تعالى محدثة . فإذا صح ذلك فيها فما يقارنها في الوجود من القول يجب كونه محدثا ، على ما اقتضاه ظاهر الآية .

ومنها : أنه تعالى قال : ﴿ أَنْ تَقُولَ لَهُ ﴾ و « أن » هذه إذا أدخلت على الفعل المضارع جعلته للاستقبال ، وهي في بابها بمنزلة السين وسوف ، وهذا مما لا خلاف بين أهل اللغة فيه ، وذلك يقتضي حدوث الكلام والترك .

ومنها : أنه تعالى قال : ﴿ أَنْ تَقُولَ ﴾ فلو لم يدخل فيه « أن » لكان دخول النون فيه يقتضي كونه مستقبلا ، على قول بعض أهل اللغة ، ويقتضي كونه بالحال أخص ، وإن جاز كونه للاستقبال على قول غيرهم ، والحال في أنه يقتضي حدوثه كالاستقبال في هذا الباب ، فيجب بذلك حدوث القول .

ب ٣٥٤ /

ومنها أنه علق حدوث المكونات بوجود « كن » لأنه قال : ﴿ أَنْ تَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ والفاء تقتضي التعميق ، وهذا يوجب حدوث القول ، لأن ما لم يتقدم المحدث إلا بوقت واحد فحدوثه واجب وقدمه محال ، لأن من حق القديم أن يتقدم المحدث بما لو كان هناك أوقات لم يكن لها نهاية .

فإن قال : إن الآية وإن دلت من الوجوه التي ذكرتموها على حدوث القول<sup>(٢)</sup> . وأن صرفها إلى المجاز يصح ، فلا يمنع ذلك من القول بقدم الكلام ؛ كما لا يدل

٢٠ (١) تكملة . يتقدم بها الكلام . (٢) في الأصل : « حدث » .

عندكم قوله تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> على حدوث العلم .  
 قيل له : إن أكثر ما يقتضيه قولك هذا ألا يصح أن يستدل بها على حدوث  
 الكلام فلا يقتضى صحة استدلالك بها ، وأنت في التعلق بها وحالها ما قلناه بمنزلة  
 من استدل بقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> على كونه عالماً لم يزل .

- وبعد ، فإن الواجب التعلق بالظواهر وترك المدلول عنها إلا بدليل . ولا يجب  
 إذا اقتضى بعض الأدلة المدلول عن ظاهرها أن يجعل غيره في سائر الظواهر من  
 غير دليل . ولا دليل يقتضى قدم الكلام ، فما قاله لا يصح . على أن الفرض  
 بما قدمناه من الوجوه التي ثبت أن ظاهر الكلام يقتضى حدوث القول أن نريهم  
 أن الآية بأن تدل على خلاف قولهم أولى من كونها دالة على قولهم ، لأننا نعلم عليه ،  
 ١٠ لأننا لا نثبت له سبحانه قولاً يكون به الأشياء ، بل نتأول الآية على ما قدمنا  
 ذكره . لكن الفرض الذي قصدناه في أنه يبطل تعلقهم كقولهم لو اعتمدنا  
 عليه دليل .

/ ١٣٥٥

- على أن « كن » لو كان تعالى يكون بها المحدثات لكانت موجبة لها ، لأن  
 لأجلها حدثت ، ولولاها لم تحدث ، ويجنسها تحدث ، وهذا يوجب وجوها من  
 الفساد والجهالات .

- ١٥ منها : القول بقدم المحدثات لتعلق « كن » القديمة بها ، والموجب إذا صح  
 مجامعته في الوجود لما يوجبه فالواجب وجود موجب من غير تراخ ، وإنما يوجب  
 تأخر العلم عن النظر لاستحالة وجوده معه ويوجب تأخير ما يؤكد الاعتماد عن  
 الاعتماد ، لأن من شرط توليده أن يولده في جهته ، وجهته ما تلى محاذاته ،  
 ويستحيل في حال وجود الاعتماد وهو في محاذاته كونه في غير محاذاته ، لما فيه

من وجود الضدين، وليس كذلك حكم المحدثات لأنها توجد مع « كن » عندهم، وليس : لـ « كُنْ » صفة تقتضى استحالة اجتماع المحدثات معه، فيجب وجودها فيما لم يزل . وهذا يوجب تنى القديم ويوجب تعذر معرفته أصلا فضلا عن كلامه .

• وبعد ، فإن الموجب إنما يوجب الشيء على وجهين : إما على إيجاب العلة للعلول ، أو على سبيل التوليد . وينقسم إلى قسمين : أحدهما يولده في الحال . والثاني يوجهه في الوقت الثاني . فللمرة « كن » إن لم تكن موجبة فوجود الأشياء لها، وبجنسها لا يجب . فلا بد لهم من القول بأنها موجبة . فلا يخلو من أن تكون المكونات كإيجاب العلة . وهذا محال ، لأن ذلك إنما يصح فيما يوجب حالا لموجود سواه . فأما ما يقتضى وجود غيره ولا يوجب كونه على حال ، فالقول بأنه علة لا يصح .

ب ٣٥٥ /

وبعد ، فلو كانت « كن » علة في وجود المكونات لوجب كونها قديمة ، ولوجب خروجه تعالى من كونه محدثا لها لوجوب حدوثها ، لا من جهته . ولا يصح كونها موجبة على جهة التوليد ، لأنها إن أوجبت في الحال كإيجاب المجاورة التأليف ، والوحي الألم ، أدى ذلك إلى قدم الأجسام وطلان تعلقها بالمحدث .

• وطلان القول أنها موجبة لها ، لأن تساويهما في القدم يمنع من ذلك ، من حيث لا يكون أحدهما بأن يكون موجبا لصاحبه أولى من كون صاحبه موجبا له ، لأنه لا يمكن أن يقال في ذلك ما تقوله في المجاورة والتأليف ، لأننا نجوز وجود جنس المجاورة مع عدم التأليف ، ووجود التأليف مع بطلان المجاورة بضدها ، ونمنع من وجود التأليف إلا بعد وجود المجاورة ، ونجوز وجود جنس المجاورة ولا تأليف .

• فإما به يبين عندنا الموالد من المسبب لا يتأتى لهم ، وإن كانت « كن » موجبة

للكونات، على حسب إيجاب النظر للعلم، فيجب أن نوجبها في ثانيها من غير تراخ، ومتى لم نوجبها في الثاني استحال كونها موجبة من بعد. وكل ذلك يبطل القول بأن « كن »<sup>(١)</sup> موجبة.

وبعد، فإذا كانت توجبها فلم صارت بأن توجب في وقت أولى من وقت آخر؟ وهذا يقتضى فيها ألا توجب أصلاً أو توجب فيما لم يزل.

ولا يمكن أن يقال فيها مثل ما نقوله في الاعتقاد اللازم، فإنه يوجب في حال دون حال، لأننا نقول فيه: إنه عند ارتفاع الموانع / يوجب، وعند حصولها لا يوجب، ويسير إلى صانع معقول يعتبر وجوده وعدمه في هذا الباب. ولا يمكنهم مثل ذلك في « كن » فيجب لزوم ما قلناه لهم.

- وبعد، فلم ترتبت المكونات في الحدوث وتقدمت وتأخرت وحال « كن » مع جميعها على سواء، وهذا يوجب عليه القول بأنها توجب الكل في حالة واحدة وذلك معلوم الفساد. وإنما يجوز عندنا في الحوادث أن ترتب عندنا بالتقدم والتأخر، لأن من حق المحدث أن يحدث الشيء اختياراً، أو بما يجري مجراه، فلذلك صح هذا فيه. فأما على وجه الإيجاب فالقول بذلك محال.
- على أنها إن كانت موجبة فلم صارت بأن توجب قدرّاً أولى من قدر، ولم تختلف حالها في الإيجاب، فأوجب في حال أكثر مما أوجبه في حال أخرى. وكل ذلك يبين فساد تعلقهم بالآية.

على أن إيجاب « كن » لهذه المحدثات يوجب استحالة الزيادة والتقصان عليها على ما بيناه من قبل، وهذا يخرج القديم تعالى من كونه قادراً.

على أن المتعلق بهذه الآية لا يخلو من أن يقول : إن « كن » التي هي الكاف والنون، والكاف منها متقدمة للنون، وتسمع على هذه الصيغة، هي التي تكون بها المحدثات، وهي الموصوفة بالتقدم أو يقول : إن القديم غيرها، وإنها حكاية له، أو عبارة عنه .

• فإن قال : بالأول لم يصح من وجوه، منها : أن لفظة « كن » متى لم تكن

محدثة وحدوث النون منها بعد حدوث الكاف، لم تكن هذه الصيغة، ويستحيل كون القديم<sup>١</sup> تعالى بهذه الصيغة، فكيف يقال إنها قديمة وإنه يكون منها الأشياء! .

ب ٣٥٦ /

على أن القول بأنها قديمة يحيل كونها « كن » لأن الكاف والنون إذا وجدا معا من غير تقديم ولا تأخير فلم صار بأن يكون « كن » أولى من أن يكون « نك »؟ .

وبعد : فإن « كن » إذا لم يصح أن يقال إنها قديمة فيجب أن يكون الكاف منها قديما، أو لا يصح في الكاف والنون جميعا إلا الحدوث . ولو كانت الكاف قديمة لكانت النون لا يصح أن يتصل بها وهي محدثة .

وأيضا لا يحمى منه « كن » لأنه كان يجب أن يكون بينها وبين الكاف ما لا نهاية له من الأوقات . وقد علم أن الياء واللام من « زيد » إذا تأخرا عن الزاى بأوقات لم يكن « زيدا » فهذا بأن يمنع من كون النون الحادثة مع الكاف القديمة بصفة « كن » أولى .

وبعد ، فإن النون إذا كانت حادثة لم يخل من أن تكون حدثت بكن أو بالكاف وحدها ، أو حدثت دون الأمرين . فإن قالوا : حدثت بكن فالكلام في النون من تلك كالكلام في هذا . فالقول بهذا يؤدي إلى ما لا نهاية له من « كن » أو ينتهى إلى « كن » بكون النون منه حادثا لا بكن . وإذا جاز ذلك في بعضه جاز في سائر . وهذا يطل هذا الوجه .

فإن قالوا : حدثت بالكاف وحدها، فقد عدلوا عن ظاهر الآية لأنها توجب حدوث الأشياء بكن لا بالكاف . وإذا صح لم ترك الظاهر على هذا الوجه ليجوز لنا القول بأنه بكن بها كلها لا بكن ولا بالكاف / بل لكونه قادرا عليها . وإن قالوا: إنها تحدث لا بكن ولا بالكاف فقد أقرروا بحدوث بعض الأشياء لا بكن ولا بغيره .

فإذا صح ذلك فيه صح في سائر المحدثات، ووجب القضاء بأن القادر عليها يحدثها من حيث كان قادرا .

وإن قال : إنه يكون الأشياء عندي لا بكن التي من صفتها ما ذكرتم، وإنما يحدثها بالكلمة القديمة التي يستحيل كونها حروفا مسموعة منظومة .

١٠ قيل له : فأى دليل لك على هذا القول في الآية ، وهى إنما تدل أنه يكون الأشياء بقوله « كن » لا بالأمر الذى ذكرته .

فإن قال : إنه وإن ذكر ذلك فالمراد به الكلمة القديمة التى قوله « كن » حكاية لها .

١٥ قيل له : ومن أين أن هناك كلمة قديمة أصلا ، فضلا عن أن يقال فى لفظة « كن » إنها حكاية عنها ؟ .

وإن رام أن يثبت ذلك بالآية تمذره عليه ، وإن أثبت ذلك بدليل آخر قيل له : فقد ثبت أن هذه الآية لا تدل على إثبات الكلمة القديمة، وإنك إنما تدل عليها بدليل سواها، وتجعل المذكور فى هذه الآية حكاية عنها ؛ وهذا يوجب ألا تستدل على قوله إلا بتلك الدلالة، وأن تستغنى بها عن الآية، وأن يكون ذكره لها قصدا منك إلى إثبات قول قديم بها [وهو<sup>(١)</sup> عبث لا فائدة فيه .

٢٠

(١) كلمة زودناها لينظم بها الكلام .



وبعد . فإنه إذا أقر بأن « كن » المذكورة في الآية محدثة فيقال له : فيجب على قضيتك كونها محدثة بكن آخر حتى يتصل<sup>١</sup> بما لا نهاية له ، على ما أزمناه . وإن جاز حدوثها لا بكن فيجب تجويز حدوث سائر المحدثات لا بكن . فإن قال : إني وإن جاوزت حدوثها لا بكن ، التي هي الكاف والنون ، فلا أجز حدوثها أجمع إلا بالكلية القديمة ، التي هي عبارة عنها .

قيل له : إنه تعالى إنما ذكر أنه يُكُونُها « بكن » فإذا جاز لك مفارقة الظاهر والقول أنه يكونها لا بكن ، لكن بأمر آخر لو شبه بينه وبين « كن » ليجوز لنا القول بأنه يحدثها لكونه قادرا عالما ؛ لأن كلا الأمرين غير مذكور في الآية ، فالعادل عن المذكور فيهما إلى أحدهما كالعادل عنه إلى الآخر ، بل هذا القول أولى ؛ لأننا علقتا حدوث الأشياء بما ثبت في الشاهد تعلقه به من كون المحدث قادرا . وعلقوه بأمر غير مذكور في الآية وغير معقول في الشاهد . فإنا أحسن من حالهم في هذا الباب . وهذه جملة كافية في إسقاط تعللهم بالآية . والله الشوفيق .

#### شبهة سادسة :

قالوا : ارتفاع الآفات عنه تعالى كما يوجب كونه مدركا رائيا يوجب كونه متكما ، لكنه يوجب كونه متكما إذا لم يكن ساكنا ، كما يوجب كونه رائيا إذا وجد المرئ . ومتى قدحتم في هذه الطريقة لزمكم القضاء بفساد الدليل . على أنه جل وعز مدرك راء ، ومتى صححتم ذلك لزمكم تصحيح ما قدمناه . وقد بينا في تضاعيف كلامنا على الشبهة<sup>١</sup> الأولى ما يبطل هذا السؤال ويسقط القول فيه ، وبيننا أن الذي يقتضى كونه رائيا هو كونه حيا فقط ، وإنما نذكر انتفاء الآفة لغرض لنا في الشاهد دون الغائب ، وإن ذلك لا يتأتى فيما زعموه ، لأن كونه حيا

أو بعض ما هو عليه من الصفات لا يوجب كونه متكلماً ، ولا يقتضيه على وجه ، فكيف يقال : إن كونه حياً مع انتفاء الآفات يوجب كونه متكلماً ؟ مع علمنا أنه في الشاهد لا يقتضى ذلك على وجه من الوجوه .

وقد دللنا على ذلك من قبل من وجوه ، وأوردنا فيه ما يفنى الآن عن تكرار القول فيه .

### شبهة سابعة :

قالوا : قد دل تعالى في كتابه على قولنا ، لأنه تعالى قال : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾<sup>(١)</sup> فيبين أن له الأمر والخلق وفصل بينهما ، فإن كان الأمر محدثاً مخلوقاً لم يصح الفصل بينه وبين الخلق ، ولا أن يحمل ضرباً آخر يميز به . وكذلك قال : ﴿ الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴾<sup>(٢)</sup> فصل بين الأمرين فصلاً نبه به على أن القرآن قديم ليس بمحدث . وهذا في غاية السقوط . وذلك أنه إن دل على قدم شيء فإنه يدل على قدم هذا القول المعقول الذي علمناه ، وعلى قدم هذا الأمر الذي صيغته الذي بيناه . وهذا مما لا يقول القوم به ، وإن هم قالوا إنه ذكره وأراد به حكايته ليجوزن لنا أن نتأوله على أمر آخر لا يشهد الظاهر به ، ومتى آل الأمر بالمحتج بالآية إلى أن يقف موقف من يتنازع خصمه تأويل الآية فقد بان / فساد تعلقه .

٣٥٨ ب /

على أن ظاهر ما تعلق به يوجب عليه القول بأن العدل ليس بإحسان ، وإثناء ذى القربى ليس من العدل والإحسان ، من حيث فصل تعالى بينهما بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِ الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾<sup>(٣)</sup> . وأى تأويل تأول به ذلك أمكننا أن نقوله فيما أوردناه .

ثم يقال له : إن القائل قد يقول : إن الله قد أمر بالقول والفعل ، وتقول دائماً : إن الإيمان قول وعمل ، وإن كان القول داخلاً في العمل ، لكنه أفرد لغرض . فهلاً جاز مثله في قوله تعالى : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ .

وبعد . فقد بينا أن القول بأن له الأمر لا يكون له معنى إلا إذا أريد به أنه فعله وأحدثه ، على ما قدمنا القول فيه . وهذا بعينه يوجب كونه مخلوقاً .

وبعد . فمن أين لك أن قوله : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾<sup>(١)</sup> المراد به الأمر الذي هو القول ، مع علمك بصحة استعمال ذلك في الأفعال ، كقوله : ﴿ وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾<sup>(٢)</sup> إلى ما شاكه ؟ .

على أنه تعالى قد بين حدوث الأمر في آي كثيرة بقوله : ﴿ يَدْبِرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ﴾<sup>(٣)</sup> وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَمْرٌ أَنزَلَهُ إِلَيْكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> . ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾<sup>(٥)</sup> . ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾<sup>(٦)</sup> . فهلاً استدلت بهذا على أن مراده بقوله : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾<sup>(٧)</sup> ما ذكرناه من أنه بين أن له أن يخلق ، ولا اعتراض عليه ، وأن يأمر بالمصالح ، ولا ينافي فيه ، وأنه يفعل من ذلك ما يشاء بقدر صلاحه لهم ؟ .

ولا يمنع أن يفرّد الشيء عن الجملة الواقعة عليه وعلى غيره على وجه التفضيم لشأنه والتعظيم لقدره ، كإفراد الله تعالى جبريل وميكائيل عن الملائكة في قوله : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾<sup>(٨)</sup> . ولما كان الأمر في باب النعم والتأثير أعلى شأنًا وأعظم محلاً من سائر ما يخلقه . جاز أن يفرده عنه على هذا الوجه .

- |                  |                 |                  |
|------------------|-----------------|------------------|
| (١) الأعراف : ٥٤ | (٢) هود : ٩٧    | (٣) السجدة : ٥   |
| (٤) الطلاق : ٥   | (٥) النساء : ٤  | (٦) الأحزاب : ٣٨ |
| (٧) الأعراف : ٥٤ | (٨) البقرة : ٩٨ |                  |

ويقال له : إن كثيراً من المتكلمين يقولون : إن أخلق غير المخلوق ، فعل  
طريقتهم لا يمنع كون الأمر مخلوقاً ولا يكون خلقاً ، فكيف يصح له التعلق بظاهر  
هذه الآية . وقوله : (عَلَّمَهُ الْبَيَانَ<sup>(١)</sup>) . و (خَلَقَ الْإِنْسَانَ<sup>(٢)</sup>) لا يقتضى نفي كونه  
خالقاً لذاته ، فكيف يصح أن يتعلق به في قدم الكلام ، سيما والمعظم يقتضى أن  
ذلك الشيء محدث أحده المعلم ؟

وبعد . فإن المسمى بأنه بيان وقرآن هو هذا المقول ، والمخالف يقر لنا  
بمحدوثه ، فكيف يصح تعلقهم بهذه الآية في صحة ما ذهبوا إليه ؟

#### شبهة ثامنة :

قالوا : إن كون المتكلم متكلماً يختص بالحى ، ويستحيل إلا عليه ، فخل محل  
كون القادر قادراً ، والعالم عالماً . وقد علمنا أن هذه الصفات التى يختص بها الحى  
ما كان قصفاً منها لا يجوز وصف القديم سبحانه به . وما لم يكن كذلك ، فإن الله  
عز وجل يوصف به فيما لم يزل ، فكذلك يجب كونه متكلماً ، وهذا يوجب  
أن له كلاماً قديماً !

٣٥٩ ب /

وهذا فاسد ؛ لأن كون المتكلم متكلماً يفيد أنه فعل الكلام ، ومن هذا الوجه  
يرجع إلى الحى ، كما أن وصف المحسن محسناً يرجع إلى الحى ، من حيث أفاد أنه  
فعل الإحسان . وهذا يحيل كونه متكلماً فيما لم يزل ، كما يحيل كونه محسناً ومتفضلاً  
فيما لم يزل .

ولسنا نقول : إن كل صفة تقتضى المدح ؛ فيجب كونه تعالى عليها فيما لم يزل ،  
بل تنقسم : ففيها ما يستحقه لذاته ؛ نحو كونه قادراً عالماً . وفيها ما يستحقه

من حيث كان يفعل ما يوجب المدح ، نحو كونه محسنا ومتفضلا . وكونه متكلما من القليل الثاني ، ولذلك كلم واحدا دون آخر ، وتكلم بضرب من الكلام دون غيره ، وعلى وجه مخصوص دون غيره ، وكل ذلك يبين أنه من القليل الثاني دون القليل الأول .

وقد بينا أن الكلام يحوز وجوده في الجساد ، وأنه من جنس الصوت الذى يختص المحل ، وهذا يبين أنه مما لا يختص الحى ، ولا يوجب له حالا ، وإنما يضاف على طريق الفعلية .

#### شبهة تاسعة :

قالوا : إن هذه العبارات التى فعلها تبنى عن معنى فى النفس لولاه لما صح منا وجودها ، وذلك المعنى هو الكلام فى الحقيقة ، ولا بد من أن يوجب كون الواحد منا متكلما كإيجاب العلم فى كونه عالما . وإذ صح ذلك — وكان أنتفاء ذلك المعنى عن الواحد منا فى أنه يوجب فيه آفة ونقصا بمنزلة أنتفاء العلم ، وكانت العبارات قد دلت على ذلك المعنى كدلالة الفعل المحكم على كونه عالما — فكما يجب كونه عالما فيما لم يزل من حيث أقتضى الفعل المحكم كونه كذلك ، فكذلك يجب كونه متكلما فيما لم يزل ، لأن هذه العبارات قد أقتضت كونه كذلك .

وهذا مما بينا فساداه ؛ لأننا قد دللنا على أنه لا يصح إثبات معنى فى النفس يسمى كلاما ، وبيننا أن المعنى الذى يسبرون إليه هو العلم بكيفية الكلام أو الفكر فيه أو التقصد إلى إيجاده ، وبسطنا القول فيه . وبيننا أنه لا حال ثَمَلٍ للتكلم بالكلام ، وأن إضافته إليه من حيث أوجده بحسب قصده وإرادته ، وذلك يبطل ما ذكره . وبيننا أيضا أنه لا فعل يقتضى كونه متكلما ، وإنما يعلم كونه كذلك لوجود الكلام من جهته وبحسب أحواله ، وكل ذلك يبين فساد ما ذكره .

## فصل

### في بيان طريق معرفة كلامه جل وعز

- أعلم أن الكلام مما يقدر العباد على مثله ، فسيبيله سبيل الحركات وغيرها ، وكل ما يقدر العباد على مثله فوجود جنسه لا يدل على أنه من فعل الله تعالى ؛ لتجوز كونه من فعل غيره ، ويفارق ما لا يوصف العباد بالقدره عليه ، كالجواهر والألوان ؛ لأن جنس ذلك يدل على أنه من فعل الله عز وجل . فإذا صح ذلك فلا بد من أن يراعى ، فيما نعلمه كلام الله تعالى ، وقومه على وجه لا يصح أن يقع من العباد عليه أو يتعذر الآن وقومه / منهم ، وهذه حالم . وقد علمنا أن الكلام خاصة مما تختلف طرائقه في البلاغة والفصاحة ، وأن الذي يقتضى فيه كونه كذلك علم فاعله ، وقد جرت العادة بأنه لا يحصل في العرب الذين هم الأصل في الفصاحة من العلم به إلا القدر الذي لا يبلغ حد القرآن في البلاغة ، ولا يقار به . فإذا صح ذلك بالعادة ، وقد علم أن ها هنا كلاما خارجا عن هذه الطريقة في البلاغة والفصاحة ، وأنه قد بلغ في ذلك حدا لا يصح منهم مقاربتة ، فالواجب أن نعلم أنه ليس من فعل العرب .
- وإذا آدعى عند حدوثه من ظهور على يده النبوة ، وقال : إنه من جهة الله تعالى . وقد علمنا — بظهور ذلك عليه — صدقه من حيث ظهر عليه ما ينقض العادة ؛ إما من الكلام أو من العلم الذي معه يصح أن يفعل هذا القدر من البلاغة ، فالواجب أن يقطع بصحة ما قاله ، ويسلم أن هذا الكلام من فعله تعالى ، أو ينفي عن كلام مثله هو من فعله ، وأيهما كان فقد علم به كونه تعالى متكلم .

وقد يعلم الملك كونه متكلما بأن يحذنه تعالى على وجه مخصوص في بعض  
 الأجسام . ويحبر عن أنه المتكلم به ، ويظهر عنده معجز ، فيعلم به أنه كلامه  
 وبتدبر الطرفين يعلم كونه جل وعز متكلما ، ويعلم أن الكلام فعل له . ولذلك  
 قال شيوخنا : إن طريق إثباته متكلما إثبات الكلام فعلا له ، فن لم يثبت كلامه  
 فعلا<sup>١</sup> له لم يكن له إلى إثباته متكلما سبيل ، كما أن من لم يثبت الإحسان فعلا  
 له لم يكن له إلى إثباته محسنا سبيل . ولذلك أوجبوا كون القول بأن القديم متكلم  
 لنفسه متناقضا ، لأن كونه متكلما يفيد إثبات الكلام فعلا له ، والقول بأنه كذلك  
 لنفسه يوجب هي ذلك ، وذلك في التناقض بمنزلة القول بأنه تعالى محسن لنفسه  
 وعمره لنفسه . وقول من قال بأنه متكلم بكلام قديم ، في التناقض للوجه الذي  
 بينا ، كالقول بأنه متكلم لنفسه . فعلى هذا الوجه يجب أن يحسب الكلام  
 في هذا الباب .

## فصل

في الوجه الذي يحسن عليه كلامه جل وعز

- أعلم أنه لا بد من لغة متقدمة قد تواضع عليها بعض العقلاء؛ حتى يحسن منه تعالى الكلام، لأنه لا يصح أن يفعل الكلام لفرض يرجع إليه، لأن الانتفاع الذي يقع للتكلم منا بكلامه؛ إما أن يكون اجتلاب منفعة أو دفع مضرة، طلبا لحفظ ما نتلوه من الكلام، أو تحفظا من النسيان بتلاوته، أو توطينا للنفس على فعل ما يقتضى الكلام. وكل ذلك يستحيل عليه تعالى. فإذا ن يجب أن يفعل الكلام لفائدة ترجع إلى غيره. وقد علم أن الكلام لا يحسن من الحكيم فعله من غير أن يفيد به أمرا ما، لأنه متى كان هذا حاله لم يكن بينه وبين التصويت فصل، ولم يكن بين ما وقعت المواضعة عليه وبين المهمل فرق، ولم يكن لجعل بعضه أمرا وبعضه نهيا وبعضه خيرا فائدة، ولم يكن بأن يكلم العرب بلغتها أولى من أن يكلمها بالزنجية. وبطلان ذلك أجمع بين أنه يحسن منه فعل الكلام ليفيد به المخاطب والمكلف ما يحتاج إليه.
- وقد علم أن القديم تعالى ممن لا يصح أن يضطر إلى مراده مع التكليف؛ لأن العلم بذاته إذا وجب كونه مكتسبا فالعلم بإرادته؛ بأن يجب ذلك فيه، مع أنه فرع على العلم بذاته، أولى.
- ولا يمكن أن يقال: إنه تعالى يخاطب المكلف، ويضطره إلى العلم بمراده؛ لأن ذلك يتمتع في حال التكليف.
- فلم يبق إلا أن يعرف مراده بكلامه بآكتساب، ولا بد من إثبات طريق، يستدل به على مراده بكلامه معقول. وقد علم أن أفعاله لا تدل على مراده بكلامه،



ولا يجلس الكلام وصيغته تدل على ذلك . فلا بد من تقدم مواضعة يرتب كلامه تعالى عليها ليصح أن يستدل على مراده بكلامه ؛ لأنه إذا علم أنه حكيم لا يجوز أن يفعل الكلام على وجه يقيح عليه ، ولو لم يقد بالكلام المكلف ، لكان قبيحا ، فلا بد من كون كلامه مفيدا . فإذا لم يصح أن تعرف فائدته إلا بأن يرتب على مواضعة متقدمة / وجب القطع على أنه تعالى أراد بكلامه ما تقتضيه تلك المواضعة .

١٣٦٢ /

وقد بينا من قبل أن حكمة تعالى في هذا الباب يفارق حكم المتكلم منا لأمرين : أحدهما . أن أحدهما يضم إلى كلامه إشارات تعلم عندها مقاصده . والثاني : أنه من حيث علم ذاته بأضطرار صح أن يعلم مراده بأضطرار ، وذلك يستحيل فيه تعالى . فيجب إذن ألا يصح أن يتبدى لغة يكلتها بها ، وإن صح من أحدها أن يواضع غيره على لغة مبتدأة ؛ ولذلك أبطلنا قول من قال في اللغات كلها : إنها توقيف ، وقطعنا على أنه لا بد من كون واحدة منها واقعة بالمواضعة ؛ ليصح عند ذلك منه تعالى أن يعرفنا بتلك اللغة سائر اللغات وسائر المعاني . وقد بينا جملة من ذلك من قبل فلا وجه لإعادته . فقد صح بهذه الجملة أن كلامه تعالى لا يحسن إلا على هذا الوجه ، فنتي خاطب بلفظة متقدمة ، وأفاد بأنه ما تواضع أهل تلك اللغة عليه ، عرفنا بكلامه ما محتاج إليه من مصالح ديننا ، فحصل كلامه مفيدا ، وكذلك إذا وقف تعالى على اللغات ، ثم خاطبنا بها فإننا نستفيد بخطابه مراده على الوجه الذي ذكرناه .

١٠

١٥

فإن قيل : فيجب على ما ذكرتم أن يحسن منه تعالى كل كلام مفيد . وهذا إن قسّموه لزمكم أن يحسن منه سائر ضروب الكلام ؛ من الكتب ، والأمر بالقبيح ، وما يقع به فساد المكلف ، إلى غير ذلك مما يطول ذكره .

ب ٣٦٢ /

٢٠

قيل له : إنما قلنا إن كلامه لا يحسن إلا وهو مفيد على الحد الذي ذكرناه ، ولم قل بأن كل ما أفاد من كلامه فيجب أن يكون حسنا ، فكيف يصح أن تعترض كلامنا بما ذكرته . وهذا كما تقول : أنه لا يحسن منه تعالى أن يفعل الكلام وغيره إلا وهنالك حتى يصح أن ينتفع به . ثم لا يجب أن يحسن منه كل فعل على كل وصف إذا كان هناك حتى ، لأننا إنما تنبه بذلك على حصول الفرض في كلامه ، وأنه يخرج بذلك من كونه عبثا ، ثم لا بد مع ذلك من انتفاء سائر وجوه القبح عنه ، فلهذا لا يحسن من كلامه ما سألت عنه .

وبعد . فلو أثبتنا في كلامه الكذب <sup>(١)</sup> أو الأمر بالفيح لصار كل كلامه غير مفيد وغير موثوق بصحته ، فيموت الأمر فيه إلى أن جميعه غير مفيد ، وبقضى كون جميعه عبثا ، وذلك يسقط ما سألت عنه .

ولهذه الجملة أبطلنا قول من قال : إنه تعالى خلق الذكر قبل كل شيء ، لأنه إذا لم يكن هناك من ينتفع بالذكر كان خلقه له عبثا ، وتأولنا قوله صلى الله عليه : « كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءٌ ثُمَّ خَلَقَ الذَّكَرَ » . على أنه أراد ثم خلق الذكر ، وقد خلق معه أو قبله من ينتفع بالذكر .

ولهذا أبطلنا ما يرويه / كثير من أهل الحديث أنه تعالى يفنى العالم ثم يقول : ﴿ لَيْسَ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ <sup>(٢)</sup> ﴾ . لأن هذا القول لا يحسن لفقد من يعتبر به ويستفيد . وأبطلنا قولهم : إنه إذا أفاد بخبره أنه يفعل ذلك ويقول ، فقد خرج من حد العبث بأن قلنا : إن الشيء يجب أن تكون فيه فائدة سوى ما يقع من الفائدة بالإخبار عنه ، لأن الخبر يتعلق بالشيء على ما هو به ، ولا يكسبه حكما من حسن أو قبح أو غيرهما ، كالمعلم والدلالة . وهذه جملة تنبه على طريقة القول في هذا الباب .

(١) في الأصل : « في كلامنا » .

(٢) في الأصل : « جيا »

(٣) سورة غافر : آية ١٦ .

## فصل

في ذكر الوجه التي يعرف منها مراده تعالى  
بكلامه وما يتصل بذلك

اعلم أنا نستقصي ذلك في باب الوعيد ، لأنه أخص به ، ونذكر هاهنا جملة  
للحاجة إليها ، فنقول : إنه تعالى إنما يخاطب المكلف ، وقد تقدم هناك مواضع  
على لغة صلى ما بيناه ، أو توقيفا على لغة .

فإذا صح ذلك فالوجه الذي نعلم لأجله مراده بكلامه لا يخلو من وجهين :  
إما أن يتجوز كلامه عن قرينة فيحمل على ما وضع في تلك اللغة التي خاطبهم بها ؛  
لأننا إن لم نحمله على ذلك مع تجزؤه عن قرينة أدى إلى ألا نفهم لخطابه شيئا البتة ،  
على اختلاف أحواله . وقد علمنا فساد ذلك كما قدمنا ذكره .

٣٦٣ / ب

أو نعلم ذلك بقرينة تنضاف إلى خطابه ، فيحمل خطابه على ما تقتضيه /  
تلك القرينة من سائر الأدلة على اختلافها . ولا يصح أن يثبت كلامه تعالى  
مقيدا على وجه ثالث . هذا إذا كان كلامه يفيد بظاهره أمرا معقولا ، فأما  
إذا كان مجلا فلا بد من أن يقرن به بيان ، فيكون حكمه مع بيانه حكم الخطاب  
المجوز الذي له ظاهر فيا قدمناه . وكذلك القول في الخطاب المحتمل في اللغة ،  
أو في الخطاب المنقول بالشرع أو العرف ؛ في أن الواجب فيه ما قدمناه من  
الوجهين .

فأما الكلام في تفصيل خطابه من عموم وخصوص ، وأمر ونهي ، وما يحتمل  
منه وما لا يحتمل ، فسيجيء<sup>(١)</sup> القول فيه من بعد إن شاء الله .

(١) في الأصل : « سيجي » .

وقد بينا في أصول الفقه : أن ما يحتمل من خطابه أمرين معلومين ، فالواجب  
حملة عليهما على الوجه الذي يمكن من بدل أو جمع ، فإن دل الدليل على أن المراد  
أحدهما أو غيرهما قضى به . وإن دل الدليل على أن كلاهما غير مراد حمل على  
مجاز إن كان محصورا ، وطلب الدليل عليه إن كان غير محصور . وبينّا أن القول  
في العموم والخصوص يجب أن يرتب على هذا أيضا إذا دلت الدلالة على أن  
ظاهره غيره ، ودل الدليل على أن بعضه أو غيره مراد ، ومتى تعزى عن دليل  
وجب حملة على ظاهره . وبينّا أن الشرع من خطابه كابتداء مواضعة ، لأنه  
يجب حل الخطاب عليه ، وأن حملة عليه أولى من حملة على اللغوى منه . وكذلك  
القول فيما انتقل عن / بابه بالمرف . ومتى فقد ذلك فيه وجب حملة على حقيقة  
اللفظ إن أمكن ، أو على ما يقتضيه الدليل من مجازه . وهذه الجملة تكشف القول  
في هذا الباب .

## فصل في الحكاية والمحكي

اختلف شيوخنا فيه ؛ فكان شيخنا أبو علي - رحمه الله - يذهب إلى أن الحكاية هي المحكي ، ويقول فيمن تلا كتاب الله تعالى : إن المسموع منه هو كلام الله في الحقيقة . وكذلك قوله فيمن حفظه أو كتبه ، إن كلامه تعالى هو الموجود في الحقيقة . وكان يجوز على الكلام البقاء ، ويجوز وجوده في أماكن كثيرة لبيته .<sup>(١)</sup> ويقول : إنه يوجد مع الصوت مسموعا ، ويوجد مع الحفظ محفوظا ، ومع الكتابة مكتوبا ، وإن كان عينا واحدة .

ويقول : إنه كالجسم الذي يصح وجوده في أماكن غيره ؛ لكذب الغير الذي به يوجد الجسم في الأماكن ، لما تضاد استحال كونه في وقت واحد في الأماكن ، وما يوجد معه الكلام في محال لا يتضاد ؛ لأن الصوت لا يضاد الحفظ والكتابة ، ولو تضادت لم يتمتع وجودها في محال متفارقة .

وكان يسوّى في هذا الباب بين كلام الله تعالى وبين كلام غيره في أن القارئ له يأتي بكلامه بيته ويحفظه ويكتبه .

ب ٣٦٤ /

وكان يقول : إن الصوت قد يختلف ، والحروف لا تختلف باختلاف المخارج . فسلمت أن الذي يختلف غير الذي لا يختلف ، وكذلك القول في الكتابة والمكتوب .

وكان يعتمد في ذلك على أن القارئ للكلام غيره أو كان ذلك فعله لأمكنه فعل مثله ؛ لأن كل من فعل شيئا على قصد ، وعلم أنه لا يتعذر عليه فعل مثله ،

(١) في الأصل كلمة « بيته » بألف كلمة « لبيته » .

فكان يجب أن يمكن قارئ كتاب الله ومنشد شعر امرئ القيس أن يأتي بمثلهما، وكذلك إذا أنشد ذلك من كتاب ، أو أنشده وهو حافظ له ، فلو كان من فعله لأمكنه فعل مثله . وتعذر ذلك بين أنه فعل غيره أوجده مع الصوت والكتابة والحفظ .

ويقول : لا خلاف بين الأمة أن الذي يُتلى في المحارب هو كلامه جل وعز ،  
فوجب القول بصحته .

وقوله تعالى : ﴿ فَآخِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ <sup>(١)</sup> ﴾ إلى غير ذلك ، يدل أيضا على ما قلناه .

ولولا أن ذلك كذلك لم يكن تلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم [قرآنا ،  
ولا كلاما له جل وعز في الحقيقة .

ويقول : قد ثبت أن القرآن ليس بقبیح ، ولا يجوز كونه قبیحا ، وقراءة  
القرآن قد تقبح من الجنب ، فيجب أن تكون القراءة غير المقروء .

ويقول : لو كان ما يسمع من القارئ فعله لكان قد أتى بمثل القرآن ، وهذا  
يوجب ألا يكون معجزا ، وألا يصح التحدى به .

وكان يقول : إن الذي يعلم به أن الكلام لغيره هو ألا يمكنه الابتداء به ،  
فيكون كلاما لمن ابتداء به ولن قصد أن يحكى كلامه .

ومنى / كان ما يورده يمكنه الابتداء به فهو كلامه وفعله .

/ ١٣٦٥

قال شيخنا أبو هاشم : وهذا هو الذي كان يقوله أولا ، ثم رأى أن السبب  
من حقه إذا ولد سببا ألا تتغير بالقصود والنيات حاله ، فإذا كان لو ابتداء فقال

لغيره (يَا نُوحُ) <sup>(١)</sup> يكون فاعلا لحروف، فيجب أن يكون هو وإن قصد إلى أن يحكى كلام غيره أن يكون فاعلا له، فأعتقد لهذا أنه يوجد من فعله حرف، ومن فعل المحكى كلامه حرف، وأنه قد وجد مع كلام الله كلامه. وهذا ينقض صائرا ما أعتل به لقوله الأول، لأنه قد فعل مثل كلام الله على جهة الابتداء مع كلام الله، وإن تعذر عليه فعل مثله في الفصاحة والبلاغة. وقد سمع منه عند التلاوة كلام الله وكلام له من جنسه. وهذا خلاف الإجماع أيضا، لأنهم أنكفوا أن كل ما سمع من التالى كلام الله، ولأنه قد قبح منه في حال الجنبابة لو قرأ القرآن ما هو مثله، ولا يميز بينه وبينه.

ولأنه قد أمكنه أن يأتى بمثل ما يحكىه، ولم يبطل التحدى. فقد صرح أن مذهبه الثانى ينقض كل ما أعمده في القول الأول، وإذا بطل ذلك وكان إنما بنى الثانى على الأول فيجب إبطالها جميعا، فإذا بطل ذلك بطل القول بأن الكلام يبقى، وأنه يوجد في الأماكن، لأنه بنى ذلك على ما يدعى بطلانه.

ب ٣٦٥ /

على أن الذى أعمده من أن من فعل شيئا يأتى منه فعل مثله / فنلظ، وذلك أن الفاعل قد يفعل الشيء على وجه الاحتذاء، وإن لم يتمكن من فعل مثله على وجه الابتداء.

أعتبر ذلك بالفصاحة والصناعة وغيرهما، لأن من ينسج الديباج قد ينسجه بأمر غيره وتعليمه، ولا يتمكن من فعل مثله، وكذلك الثانى. وإنما يجب ما قاله فيما يفصله على جهة الابتداء من الأمور التى تحتاج إلى علم وقصد، فيجب ألا يصح تعلقه به.

وبعد. فإن ذلك يوجب ألا يكون المتكلم متا فاعلا للكلام بالعربية، لأنه محذى على كلام العرب، ولولا تقدم ذلك ومعرفة به لما أمكنه أن يأتى به

منظوما . ولا اعتبار في هذا الباب بالحروف ، كما لا اعتبار عنده بذلك في قراءة القرآن ، فكان يجب فيمن لا يمكنه أن يجبر عن الأشياء على وجه الصدق إلا بعد العلم ألا يكون الخبر من فصله ، وإن كان ذلك من فصله ، وإن لم يمكنه إيراده على هذا الوجه على طريق الابتداء . وكذلك القول في قراءة القرآن .

- وقد تُنْقَط للصيِّ الحروف فيأتي بالكاتب على وجه الاحتذاء ، فتكون فِعْلُهُ ، وإن لم يمكنه فعل مثله آتِئَةً .

وأما تعلقه بالإجماع وقوله تعالى : ﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾<sup>(١)</sup> فليس فيه أكثر من أن ما يسمع من القارئ كلام الله تعالى ، وذلك مما تقول به ، لأن الأصل في قولنا : إنه كلام فلان ، وإن كان هو ، أنه فعله وأحدثه ، فقد صار بالتماريف مستعملا فيما يورد على سبيل الحكاية .

/ ١٣٦٦

١٠

ولسنا نقول في ذلك : إنه آتساع ؛ بل هو حقيقة ، ولا نجد أحدا يقول : إن منشد قصيدة امرئ القيس لم يأت بقصيدته ، ولا ما أورده كلام امرئ القيس ، بل نقول ذلك فيه في الحقيقة ، فكذلك القول فيما قدمناه .

ولو صح أن ذلك توسع وبجاز كان لا يمتنع أن تبدل عن ظاهر ما أتمفت الأمة عليه ، وورد كتاب الله جل وعز به ، إلى ما ذكرناه من الدليل المقل الذي بيته . فقد صح أن التعلق بذلك أيضا لا يصح .

١٥

وأما قوله : إنه لو كان من فصل القارئ لما صح التحدى به ، ونخرج عن كونه ممجزا . فليس كذلك ، لأن الوجه الذي عليه وقع التحدى ليس أنه لا يمكن إلحا أن يفعل مثله ، وإنما تحذاهم بأن يأتوا بمثله في فصاحته وبلاغته على جهة الابتداء .

٢٠



وعلى هذه الطريقة كانت العرب يتحدّى بعضها بعضاً في الشعر والخطب ، لأن كل واحد كان يمكنه أن يأتي بنفس ما قاله صاحبه على جهة الاختداء . فلم أن مقصدهم ما قدّمناه .

ومعلوم من حال الفارئ لكلام الله ؛ أنه وإن كان فاعلاً لمثله أنه لا يمكنه أن يأتي بمثل في فصاحته وبلاغته على جهة الإبتداء ، فقد وقع التحدى موقعه وظهر صحة الاستدلال به على النبوّة على هذا القول .

وإنما يقال : إن القرآن حسن ليس بقيق ، بمعنى بذلك أن نفس ما أنزله تعالى على رسوله صلى الله عليه وآله بهذه الصفة ؛ ولا يمنع مع ذلك أن يختلف التعبد بتلاوته ، فتصبح تلاوته في بعض الأحوال ، ولا يكون ذلك ناقضاً لما قلناه أولاً ؛ لأن مثل الحسن قد يقيق في بعض الأوقات .

فقد صح بهذه الجملة أن ما أعتمد عليه الشيوخ رحمهم الله — أبو الهذيل ، وأبو علي ، ومن تبعهما — لا يصح . وإذا بطل ذلك بطل القول بقاء الكلام وصحة وجوده في أما كن .

فأما الذي كان يقوله شيخنا أبو هاشم رحمه الله ، وكان يذهب إليه الجعفران ومن تبعهما ، وبه يقول أبو جعفر الإسكافي ، فهو أن الفارئ لا يسمع منه إلا ما فعله ، والقراءة هي المقروء ، والكلام هو الصوت الواقع على وجه . وكذلك القول فيمن ينشد بعض شعر أمّير القيس ، ويحيل وجود الكلام في أما كن ؛ لأنه الصوت ، فأما الكفاية فتعنده أنها أمانة للكلام .

فأما أن تكون كلاماً في الحقيقة فمحال ، وكذلك الحفظ إنما هو العلم بكيفية الكلام ونظمه ، فلذلك يمكن من أن يأتي بما حفظه ، وإن يقرأ المكتوب إذا كان عالماً بالمواضع ، ويقول في الكلام : إنه لا يبقى كالإرادة .

والذي أستدل به على ذلك أدلة ، أولها :

أنه قد ثبت أن الكلام هو الصوت في الحقيقة إذا وقع على بعض الوجوه ،  
ولذلك يستحيل أن يأتي بأصوات مقطعة ضرباً من التقطيع والنظام ، فلا تكون  
كلاماً ، أو تكون كلاماً وإن لم تكن أصواتاً مقطعة . ولو كان الكلام غيره كان  
لا يتمتع وجوده / على بعض الوجوه . مع عدم الأصوات المقطعة ، أو وجودها  
على بعض الوجوه مع عدم الكلام ، لأن ذلك واجب في كل معنيين غيرين ،  
وإلا أدى إلى ألا يكون بين الغيرين والشئ الواحد فصل . فإذا ثبت بذلك أنه  
الصوت بعينه لم يصح سائر ما بنوه عليه في الكتابة والحفظ .

/ ١٣٦٧

فإن قال : إنني أفصل بين الأمرين بأن طيب الصوت وصفاء الحنجرة يقيين  
في الصوت دون الكلام . فعلمت أن أحدهما غير الآخر .

قيل له : إن نفس الحروف إذا كان مخرجها مخصوصاً بوصف بالصفاء  
والطيب ، لا أن ذلك يرجع إلى الصوت دون الحروف . وكما يقال : إن صوته  
طيب ، فقد يقال : إن كلامه رقيق ، وإنه غليظ الكلام . ولا اعتبار في ذلك  
بالأقوال ، وإنما تعتبر المعاني . وقد علمنا أن من جهة المعنى لا يختلف حكم  
الحروف والصوت في هذه القضية .

فإن قال : إن الأصوات جنس واحد ، والحروف تختلف فيجب تباينهما .  
قيل له : إن قولك في الأصوات إنها جنس واحد في أنه متنازع فيه مثل  
هذه المسألة ، فكيف يمكنك أن تقول عليه ، وحكم الأصوات والحروف  
في الاختلاف سواء ؟ فالتماع بذلك لا يصح ، لأن عند شيخنا أبي هاشم الصوتان

بثلاثان ويتضادان كالحرفين ؛ لأنهما هما لاشئ غيرهما ، فحكم أحدهما في الاختلاف حكم الآخر . وقد ألحق الأصوات في أن مختلفها متضاد بالألوان من حيث أدركا بحاسة واحدة ، ومن حقهما أن يحلا المحل . وذلك يطل / ما أعترض به السائل .

ب ٢٦٧ /

فإن قال : إن الحروف تتحرك وتساكن دون الأصوات ، فيجب كونها ضميراً لها .

قيل له : الحال فيهما سواء ، ومتى قيل إن الدال متحركة فإنما المراد به أن هذا الصوت الذي إذا وقع على وجه مخصوص يسمى دالا قد يتحرك . وقولنا : إنه متحرك ليس بحقيقة ، والمراد به أنه وقع على خلاف الوجه الذي يقع عليه إذا كان ساكناً ، أو حصل فيه زيادة لا تحصل في الساكن ، والصوت والحروف في ذلك سواء .

وإن كان أهل العربية ربما خصوا الحروف بأن يقولوا فيها : إنها تتحرك وإن الحركات تتماورها ، ولا اعتبار بالعبارات في هذا الباب .

وثانياً : أن الكلام مدرك بحاسة السمع ، ولو كان غير الصوت ، ويوجد مكتوباً ومغفوظاً ، لوجب أن يدرك بحاسة السمع في الوجوه كلها . وقد علمنا فساد ذلك .

وليس له أن يقول : إن المدرك هو الصوت فقط ؛ لأن المدرك يفصل بين الحرفين كفصله بين الأصوات المختلفة ، وكفصله من جهة الرؤية بين الألوان المختلفة . وإذا فصل بينهما على طريقة واحدة عند ارتفاع الموانع ، فيجب كونها مدركة كالصوت . وذلك يطل ما قاله .

فإن قال : إن الكلام يسمع بشرط أن يفارق الصوت ، ولذلك لا يسمع بهينه مكتوباً ومحفوظاً .

قيل له : إن إدراك الشيء يتأوله على ما هو عليه لنفسه ، فلا يصح أن تشرط فيه مقارنة غيره له .

/ ١٣٦٨

- ولا فرق بين من قال ذلك وبين من قال إن الجوهر مدرك بشرط مقارنة اللون ، أو اللون بشرط حلوله في الجوهر . وإنما نقول : إن المدرك لا يدرك إلا بشرط أن يكون موجوداً ، لأن عدمه يمنع من إدراكه من حيث يخرجه عن الحال التي لا اختصاص بها يدرك .

- وإس كذلك حاله مع ما يقارنه ، لأن مقارنته له وفقد مقارنته سواء ، في أن ما هو عليه في نفسه لا يتغير . وهذا يبطل وجود الكلام مع الكتابة والحفظ ، وبطلان ذلك يقتضي صحة ما قلناه .

- وثالثها : أن السبب قد ثبت أنه يولد المسبب لما هو عليه من حاله ، ولا تتغير حاله في أصل التوليد وكيفيته بالانقضاء والاختيار والعلم ، ولو تغيرت حاله بالقصود لخرج من كونه سبباً موجباً ، ولصح بعد وقوع السبب الأمر به والنهي عنه ، كما يصح قبله . فإذا ثبت ذلك وعلم أن من تكلم ابتداءً بقوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾<sup>(١)</sup> مفترقا أو مجتمعا ، فما يسمع منه هو فعله وكلامه ، فكذلك إذا قصد به حكاية كلام الله جل وعز .

وليس له أن يقول : إنه قد وجد عند الحكاية كلامه وكلام الله تعالى ، لأننا نعلم أن حال ما نسمعه منه ، وقد قصد الحكاية ، كحاله وليا قصد . وقد علمنا

٣٦٨ ب /

أن قدر ما يوجد من ذلك يوجد بحسب قدره ولا يتغير بالقصد<sup>١</sup> فكيف يصح ما قاله ؟ وإذا صح ذلك في المسموع وجب مثله في الكتابة والحفظ ، أن يكون حكم ما يأتي منه من ذلك على جهة الابتداء والحكاية واحد<sup>(١)</sup> ، ويجب كون الكتابة أمانة والحفظ علما مخصوصا .

وراجعها : أن مثل السبب يجب أن يولد مثل المسبب إذا وقعا على طريقة واحدة . ولا يجوز أن يولد الشيء بالقصد وضده إذا قارنه قصد آخر . فلو كان مع الكتابة كلام لوجب في المبتدئ بالكتابة متى فعل مثل سبب الزاى ألا يصح وجود الراء وقد علمنا أن سببها سواء ، وأنه يوجد به الزاى وإن قصد إليه ، والراء إن قصد إليه الزاى . ويوجد بالخط الخليل الميم بالسبب الذي يوجد به الضاد بالخط الدقيق ، وكذلك الواو والنون . وكل ذلك يبطل القول بأن مع الكتابة كلاما ، ويوجب كونها أمانة ، وكذلك من عرف كيفية المواضعة عليها أمكنه أن يقرأ ، ومن لم يصرف ذلك لم تمكنه القراءة على وجهه ، لأن ذلك هو الواجب في الإشارات الدالة على الشيء ، ولذلك تختلف الكتابات بحسب المواضع .

وخامسها : أن الأسباب الكثيرة لا يجوز أن تولد مسببا واحدا ؛ كما أن القدر الكثيرة لا يجوز أن فعل بها مقدورا واحدا ، فإذا صح ذلك فلو وجد مع الكتابة كلام ، وقد علمنا أن الراء معنى واحد ، لم يحصل من أن يوجد مع أول ما يفعله الكاتب من<sup>١</sup> أجزاء صورة الراء وآخره أو مع جميعه ، فإن كان أوله يولده فيجب أن يحصل الراء عند أول نقطة ، وأن يمكن أن يقرأ منه الراء ، وألا يحتاج إلى ما بعده من الصورة .

٣٦٩ ا /

(١) زيادة تستقيم بها العبارة .

(٢) في الأصل « وقع » .

وكذلك إن قال : إنه يتولد عند آخره . فإن قال : يتولد عن الجميع ، فهذا  
يوجب ما قدمناه من الأصل الفاسد .

وإن قال : إن الأول والآخر يولد بشرط وجود ما بعده ؛ فهذا لا يصح  
في الأسباب ، لأن وجود أمثال السبب من قبل أو بعد لا يوجب كون السبب  
مولدا . وإن قال : إن أوله يولد ويوجد معه ؛ لكنه لا بد من وجود ما بعده  
ليكون أمانة .

فيل له : فهلا جاز كونه في الأصل أمانة ، وأن يمكن القراءة منه على هذا  
الوجه ؟ . وهلا تبينت فيما فزعت إليه فساد القول بأن مع الكتابة كلاما ؟ .

وسادسها : أن الكتابة لو حصل معها كلام لوجب أن تكون حادثة ليكون  
الكلام متولدا عنها من فعله إذا كتب ابتداء ، ويكون من فعل غيره إذا أوردته  
على جهة الاحتذاء . وقد علمنا أن ألواح القبور وما يجري مجراها مما ينحت منه  
الحشو وتبقى منه الحروف على ما كان وقع ذلك ؛ فسيبيله سبيل الحروف الحادثة  
في الكتابة ، في أنه يقرأ منه ويتمكن معه من ذلك ، فيجب أن يكون معه كلام .  
وهذا لا يصح ، لأنه ليس هناك أمر حادث . أو إن لم يكن معه كلام ، وكان أمانة  
على الكلام وجب مثله في كل كتابة ، لأن سائر ما يتل به في الكتابة قائم فيه .  
فإذا وجب كون ذلك أمانة فكذلك القول في ذلك .

وقد قال : كان يجب متى سؤد من اللوح مقدار ما يكون الباقى من بياضه  
على صورة الكتابة أن يكون قد فعل كتابة . وقد علم بطلان ذلك ، لأن الكتابة منه  
ليست حادثة .

وقد قال : كان يجب إذا أسود اللوح أن تكون الكتابة قد حصلت ؛ لأنه  
قد فعل في إنشاء ذلك ما لو أنفرد لكان كتابة . وكان يجب أن يكون كل إنسان

يحسن الكتابة لتمكنه من تسويد اللوح ، وكان لا يكون بأن يكون بعض الكتابة أولى من بعض ؛ لأن في أثناء التسويد قد يمكن كل كلام بقدر ، وهذا مما لا يرجع علينا ، لأن الكتابة إذا كانت أمانة لم يمنع أن تكون الزيادة فيها في أنه تخرجها من أن تكون أمانة كالتقصان ، ولا يصح ذلك لهم . فإذا بطل ذلك بطل ما قاله .

وهذا مما لو ارتكبه — وقال إنه إنما لم يمكن أن يقرأ لأنه ألتبس بغيره ، كما لا يفيد الكلام إذا قاربه أصوات سواء . وإنما يتمكن كل أحد من فعله ، لأنه يجري مجرى جلس الفعل ؛ كما قوله في الكتابة — لم يمكن بيان خلافه ، إلا بالرجوع إلى ما لو ابتدأ به لكان دلالة .

٣٧٠١ /

وقد قال أيضا : لو كانت الحروف متولدة عن تحريك سن / القلم ، واعتاده على اللوح أو الورق لوجب ، وإن لم يحصل هناك ما يؤثر فيه من حبر ومداد ، أن يحصل فيه كتابة . فكان ذلك يؤدى إلى أن في اللوح صورة مكتوبة إذا حرك سن القلم عليه على الوجه الذى لو حركه مع المداد لمصحت مكتوبة .

وفساد ذلك يبين بطلان هذا المنهج .

وهذا أيضا مما إذا ارتكبه لم يمكن بيان بطلانه إلا بالرجوع إلى أمر سواء ، لأن له أن يقول : إن هناك كتابة لكنها غير ظاهرة لنا ، كما يقول : إن الكتابة قد تبلى في الخفاء مبلغ ما لا نشاهده ، وإن شاهدته الملائكة .

ويبعد أن يقول إن المكتوب في أجزاء الحبر يحصل دون اللوح ، وإن كان لو قاله لأحتج في بيان فساد إلى أمر آخر .

ويمكن أن يلزم عليه مثل ما ذكره في اللوح بأن يقال : كان يجب إذا حصل هناك جسم سواء من ماء ، وهو أن تحصل هناك كتابة ، وإذا كان في صفيحة اللوح أدنى لين أن يحصل فيه ذلك .

١٠

١٥

٢٠

وسابها : أن الكتابة لو كان معها كلام لوجب ألا يحصل مفيدا إلا على الحد الذي يحصل مع الصوت ، وقد علمنا أنه لا يفيد ذلك دون أن يكون مرتبا في الحدوث على وجه مخصوص ، حتى تكون « الميم » من « بسم » مؤخرًا عن السين ، والسين عن الباء ، وقد علمنا أن الأمر في الكتابة بخلافه ، لأنه لو كتبه معكوسا لأفاد عند القارئ<sup>١</sup> مثل ما يفيد إذا كتبه مرتبا .

٣٧٠ ب /

وكذلك لو وضع الرسم على الجسم اللين لحدثت الكتابة في وقت واحد، ومع ذلك يفيد وقرأ على حد ما يفيد ما حدث على ترتيب الحروف المسموعة، وكل ذلك يبين أنه أمانة للكلام فعلى أى وجه وجد أمكن أن يعلم به ما هو أمانة عليه، وأنه ليس بكلام في الحقيقة .

- ١٠ . وثانها : أن الكلام المسموع منا يحتاج إلى بنية مخصوصة ، كما يحتاج إلى محل . وكل حرف منه يحتاج إلى بنية ومخرج بخلاف ما يحتاج إليه الحرف الآخر، ولذلك يتعذر على الألتع والتمتص بعض الحروف دون بعض ، ولذلك انقسمت الحروف على مخارج مختلفة ؛ ففيه ما هو من حروف الخلق ، وفيه ما هو من حروف الشفة . فإذا سمع ذلك فلو وجد الكلام مكتوبا مع الكتاب لأحتاجت الحروف المختلفة منه إلى أبنية مختلفة ، كهو إذا كان مسموعا . وقد وجدنا الأمر خلافه ، لأن ما تحتاج إليه الزاء مثل ما تحتاج إليه الزاي ، وكذلك الصاد والضاد ، والسين والشين . وكان يجب ألا يحتاج منه الحرف إلى بنية مختلفة . وقد علمنا أن الزاء في كتابة قد تكون محتاجة إلى خلاف ما تحتاج إليه في كتابة أخرى ، ولذلك تختلف صيغ الكتابات . وكل ذلك يبين أن الكتابة أمانة للكلام<sup>١</sup> فاما أن يوجد بها الكلام فلا .

١٣٧١ /

- ٢٠ . ولهذا يصح من كل أحد أن يوضح صاحبه على ترجمة في الكتابة يجعلها أمانة لما يريد تعريفه ، ولو كان ذلك كلاما لوجب إذا وضح صاحبه على أنه



إذا وضع مدرة فإنه يريد منه أن يجيئه، وإذا وضع حجرا فإنه يريد منه الانصراف، وإذا وضع خرقة فإنه يريد منه القعود، أن يكون وضعه لهذه الأمور كالكتابة في أن ممة كلاما . ويجب على هذا القول أن يكون مع الإشارة كلام ، لأنها في بابها قد تزيد على الكتابة، وقد تفيد ما تفيد .

٥ فإذا بطل كل ذلك علم أن الكتابة لا يضامها كلام البتة ، وأن الكلام هو الصوت المقطع على ما بيناه .

وتاسمها : أن الحاكى لكلام غيره لو كان يوجب كلام ذلك الغير مع صوته لوجب إذا تكلم بكلام مشور أو منظوم ، وقد تكلم به نفسان ، ألا يكون بأن يكون الذى يوجد عند حكايته كلام أحدهما بأولى من أن يكون كلام الآخر . وهذا يوجب أن يكون المسموع عند قصده إلى حكايته أقوى منه إذا قصد إلى حكاية واحد ، وأقوى منه إذا أبدأه ولم يقصد إلى الحكاية البتة ، ويجب إذا لم يقدر إلا على أن يفعل حرفا واحدا ألا يمكنه أن يقصد حكايتهما جميعا ، ويجب إذا لم يقصد حكايتهما ألا تكون حكاية لما بأولى من أن تكون حكاية لأحدهما ، ولا لو اُحد / منهما بأولى من أن تكون حكاية للآخر .

٣٧١١ /

١٥ ويقال لهم : خبرونا لو لقنا صديقا لا يمكنه أن يجمع بين الكلمتين بالعربية قول أمرئ القيس وطرفة :

وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَىٰ مُطْعِمٍ \* يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَىٰ وَتَهْمَلْ

ولم نعرفه أنه لما أو لأحدهما ، فنلقنه ونسمع منه ، لين كان يكون ؟ الأصل ؟ أول اللقن ؟ أو للشاعرين ؟

٢٠ فإن قال : إنه يكون لما تجمهّل ، لجمله الشيء الواحد مفعولا لأثنين .

وإن قال : يكون لأحد الشاعرين ، لم يكن هو أولى من الآخر .

(١) في الأصل : « وقال » .

وإن قال : هو الذى قصد الملقن إلى أن يلقنه شعره .

قيل له : أليس يقدر أن يقصد إلى أن هذا الشعر من قبله أو من قبل غير قائله ، فلا بد من نم . فيقال له : فيجب ألا يكون شعرا لأحدهما ، لأنه لم يقصد الملقن إلى ذلك ، بل يكون شعرا له . وألزمهم إذا كان الملقن من يقول بالفعل الواحد من فاعلين ، وقصد في حال تلقينه الصبي إلى هذا المعنى ، أن يكون المسموع من الصبي كلاما لها .

فإن قال : نعم . تجاهل .

وإن قال : إنه كلام لأحدهما ، لم تكن له على التخصيص دلالة .

وألزمهم إن جاز أن يتغير ما يسمع من الصبي بقصد غيره أن يكون لو قصد الصبي إلى رواية قول أمرئ القيس ، وقصد الملقن إلى أن يلقنه قول طرفه ، أن يكون قول طرفه ، وأن يكون / لو مات الملقن واجتهد الصبي أن يأتي بكلام أمرئ القيس ألا يمكنه .

/ ١٣٧٢

وإن قال : المعتبر بقصد الصبي .

قيل له : فإن لم يكن له قصد ولا عرف شعرا البتة ما كان يكون سبيل ما يسمع منه ، ولأى شاعر يكون ؟

وعاشرها : أنه كان يجب ألا يكون لله تعالى كلام في الحقيقة ؛ لأنه تكلم بما قد تكلم به أهل اللغة ، وألا يكون للواحد منا كلام البتة لهذه العلة .

ولا يمكنه أن يعتبر في باب الحكاية بالجملة دون الكلمات ، فليس له أن يقول : إن جملة ليست لواحد من العرب ؛ لأن جملة إذا كان لجميعهم صح ذلك فيه . ولا يمكنه أن يقول : إذا لم يقصد حكاية كلامهم لم يجب ما ألزمتونه ، لأن ذلك يوجب في الصبي إذا قرأ القرآن ولم يقصد حكاية كلام الله ألا يكون حاكيا .

فإن قال : لا يكون حاكيا . فقد قضى سائر ما اعتمد عليه ، وإذا جملة حاكيا بلا قصد فقد لزمه ما ألزمناه .

وقد يقال : لو كان الكلام يبقى لوجب إذا ابتدئ مكتوبا وبقي ان يبقى ، وإن ابتدئ مسموعا وكتب بعد ذلك ، لأن جنسه إذا كان مما تجوز عليه البقاء ، وكان إذا ابتدئ مكتوبا ثم قرئ وقصصت القراءة لا يوجب ذلك فناء المكتوب ، بل يكون موجودا على حاله . وكذلك لو ابتدئ مسموعا / ثم بقي الصوت وكتب بعد ذلك ألا يجب فناؤه . فكان يجب أن يبقى الكلام ابتداء مسموعا أو مكتوبا .

ب ٣٧٢ /

على أنا قد علمنا أن من لم يعرف العربية البتة يمكنه أن يأتي بجنس الكلام ، وإن لم يأت بالجملة المفيدة على الوجه الذي يأتي به العارف باللغة . فإذا سمع ذلك ، وكان إذا صرف اللغة ، أو حكى كلام قائل لا يتغير حاله فيما يفعله وفيما يسمع منه ، فلو جاز أن يقال والحال هذه : إن هناك معنى قد وجد مع فصله من فعل غيره بلجاز مثله في سائر الأفعال ، حتى إذا حاكى حركات غيره ومثلى غيره ، فيجب أن توجد حركات ذلك الغير ومشيه معه ، وكذلك في كل فعل يمتدئ فيه الواحد منا على فعل غيره . وإذا بطل ذلك بطل مثله في حكاية الكلام .

ولا فصل بين هذا القول وبين من قال : إن الكلام معنى في النفس ، وإن ما سمع ليس هو بكلام وإنما هو عبارة عنه . وهذا بما قد بينا فساد ، وأنه طريق لفتح باب الجهالات ، فيجب القضاء بفساده .

فإن قيل : أليس قد ثبت أن كلامه تعالى في اللوح المحفوظ ، فكيف يصح إنكاركم لذلك ؟

قيل له : إنه تعالى يفعل كلاما في الابتداء تسمعه الملائكة ثم تكتبه في اللوح ، فيقال على جهة المجاز : إنه يكتبه في اللوح ، كما قيل إن عِلْمَ الشافعي في هذا الكتاب .

وقوله تعالى : ﴿ يَلْهُو قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴾<sup>(١)</sup> معناه الأمانة<sup>١</sup> عليه

في اللوح . كما يقال : القرآن في صدر فلان . معناه أن العلم به في صدر فلان .

فإذا جاز أن يقال الشيطان : ﴿ يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ﴾<sup>(٢)</sup> من حيث حصل العلم

بوسوسته في الصدور ، فكذلك لا يمنع ما قلناه . وإذا جاز أن يحكى جل وعز فيقول :

﴿ قَالَ مُوسَى : يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> وَقَالَ فِرْعَوْنُ : مَا عَلِمْتُ

لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي<sup>(٤)</sup> وإن كان قولهم بالعبرانية ، لما أخبر عما تكلموا به ، فكيف

لا يصح أن يقال : إن القرآن في اللوح المحفوظ ، وإن ما يتلوه فلان هو كلام الله

عز وجل و يرد به ما ذكرناه ، ولا يجب إذا قلنا إن الحاكى قد فصل كلاماً أن

يكون أمراً بما كان من ذلك أمراً ، لأن الأمر والخبر إنما يحصلان كذلك بالفصد

والإرادة ، فإذا لم يقصد الحاكى ذلك لم يجب كون كلامه أمراً ؟

١٠

فإن قيل : خبرونا لو أن إنساناً قرأ شتيمة بعض الناس من كتاب ، من يكون

الشاتم ، هو أم الكاتب ؟

فإن قلم : هو ، لم يصح . وإن قلم : الذي ابتدأ بالكتابة ، فقد جعلتم مع

الكتابة كلاماً .

١٥

قيل له : إن مثل الخبر قد يوجد ولا يكون خبراً ، فالقارئ من كتاب غيره

الشم إذا لم يقصد لا يكون خبراً ، ولا يجب كونه مذموماً . وإن ذم عليه إذا كان

قيماً من حيث يتأذى المشتوم أو غيره بإظهاره<sup>١</sup> ، ويقول : إن الكاتب هو

الشاتم ، بمعنى أنه قد فعل ما إذا حكى كان شتيمة ، وفصل أمانة الشتيمة .

على أن ذلك يرجع عليهم في النقش على الساجدة إذا نحت منها ما سبق لأجله

٢٠

ما هو شكل الحروف ، لأنه ليس هناك أمر حادث . فقي قالوا : إنه من حيث

(١) البروج : ٢١ (٢) سورة الناس : ٦ (٣) الأعراف : ١٠٤ (٤) القصص : ٣٨

فعل أمانة الشتم والمهجاء . قيل فيه : إنه شاتم بالعارف وذم عليه ، فكذلك ما قلناه .

ولو قال زيد لعمرو : إذا وضعت هذا الحجر فإني مريرد أن أخبرك بأن خالدا قد فسق ؛ فوضعه الحجر يقوم مقام هذا القول .

و يقال مجازا : إنه أخبرني بفسق خالد ، كما يقال : إذا كتب بذلك . ولم يوجب كون ذلك كلاما .

فأما قولهم : إن ذلك لو كان كلاما لالحاكي لوجب أن يتمكن من فعل مثله . فقد بينا سقوطه ؛ فإن الذي ينفصل به ما يصح أن يفعل مثله مما لا يصح ذلك فيه هو أن ما يمكن من فعله على جهة الاحتذاء على الطريقة التي احتذاء فيها فقط ، فيجب ألا يمكنه فعل مثله ، وما أمكنه التصرف فيه على جهة الابتداء ، ولم يقف ما يصح أن يفعله على طريقة واحدة ؛ فيجب أن يمكنه فعل مثله . وقد كشفنا ذلك بالساجدة وغيرها .

وأما قولهم : إن ذلك يمنع من التحدى به والتفريع . ففسد بينا بعده ، وإن التحدى إنما وقع أن يأتوا بمثله في فصاحته وبلاغته من غير أن يأتوا به على سبيل الحكاية ، لأن إتيانه على هذا الوجه لا يتعذر على كل أحد . وكذلك كانت عادة العرب فيما يتبارى فيه من الشعر والخطب .

يبين ذلك أن الإتيان بمثله في فصاحته وبلاغته يحتاج إلى علوم لا يحتاج إليها الحاكي ، لأنه يجب كونه عالما بالحروف ونظمها على وجه تتألف منها الكلمات ، وضم الكلمات على وجوه تكون فصيحة بليغة . وكل ذلك مما لا يحتاج إليه الحاكي . ولذلك يتلقن الصبي الحروف والكلمات ولا يتمكن من الفصاحة . وكذلك القول في الأنعمى الأعمى .

فإذا مع ذلك لم يجب ، إذا أمكن الحاكى أن يفعل مثل كلام المحكى ، أن يمكنه أن يأتى بمثله على الوجه الذى وقع عليه التحدى والتفريع . والواحد منا يمكنه أن يأتى بالحروف و يقدر على جنسها ولا يمكنه أن ينظمها شعرا ، وإن أمكنه أن يحكى الشعر . وكل ذلك يبين أن التحدى يصح على قولنا ، وأن صحته على قولنا آيين .

- وقد ألزمناهم القول بالآلا يكون القرآن كلاماً لله أصلا ، وهذا بأن يبطل معنى التحدى أولى .

وأعلم أن الحفظ هو العلم بكيفية وصف الكلام وترتيبه ، يبين ذلك أن من علم ذلك حصل حافظا ، ومن لم يعلمه لم يحصل حافظا . وإنما سمى حفظا لأنه يمكنه مع ذلك أداء ما علمه على الوجه الذى علمه ، ولذلك لا يسمى العلم بالاختصاص وما شاكلها حفظا ، لما لم يصح هذا المعنى فيه . وإنما يمكنه أداء المحفوظ على ١٠ على هذا الوجه من حيث علمه . ولذلك قلنا : إن إثبات كلام مع الحفظ لا وجه له ، لأن العلم إذا أضرده وآلات الكلام مسايمة يمكنه أن يأتى بالكلام . فإذا صح ذلك فيجب أن يمكنه ذلك ، وإن لم يحصل فى قلبه كلام ، وأن يبطل لذلك ما قالوه .

٣٧٤ ب /

- ١٥ وكذلك إذا علم الإنسان الأمانة التى جعلت كتابة وكيفية المواضع عليها أمكنه أن يقرأ منه الكلام إذا كانت الآلة سليمة ، وإن لم يكن هناك كلام ، فكيف يصح مع ذلك إثبات كلام له ؟ .

فإن قال : فعلى أى وجه يحصل الإنسان عندكم حاكيا لكلام غيره ؟ .

قيل له : لا يجوز كونه حاكيا إلا وهو قاصد إلى أن يحتذى على كلامه ، لأنه

- ٢٠ إن لم يقصد ذلك لم يكن بأن يكون حاكيا لكلامه أولى من أن يكون حاكيا لكلام غيره .

وقد يوصف بأنه حاك، إذا كانت الذى يقرؤه قد أشهر كونه كلاما لبعض المتكلمين ، فيوصف كل من قرأه بأنه حاك لكلامه .

وقد يقال : إنه حاك لكلام غيره متى أتى بمعنى كلامه ، وإن لم يأت باللفظ على الوجه الذى أورده . ويقال أيضا إنه قسول غيره . وكل ذلك توسع لما أدى الشئ معنى الأول ، فصارك أنه هو ، وأجرى / عليه اسمه ، وإلا فالظاهر من الحكاية أنه يراعى فيها الترتيب والنظام فإنه يكون حاكيا ، وإلا لم يكن حاكيا لكلامه ؛ وإن جاز أن يوصف بأنه حكى معنى كلامه .

وقد قال شيخنا أبوهاشم : من أتى بمثل كلام من حكى كلامه ، وزاد على ذلك شيئا من تنوين وغيره ، لم يخرج من أن يكون حاكيا لكلامه ، كما لا يخرج من ذلك إذا وصل الحكاية بكلام آخر ، وإن كان المحكى ذلك عنه لم يصله به .

فأما إذا غير حركات الحروف بأب يسكن الدال من زيد ، وكانت فى كلام المحكى عنه متحركة برفع أو نصب أو جر ، فإنه لا يكون حاكيا لكلامه ؛ لأن الحرف الساكن غير الحرف المتحرك ، لأنه لا يجوز أن يتحرك بمعنى غيره ، لاستحالة حلول الأعراض فيه . ولذلك يحتاج فى المتحرك إلى أن يضم شفثيه ولا يحتاج فى الساكن إلى ذلك ، وهذا لا يكون إلا وقد اختلف مخرجهما ، وذلك يوجب تغايرهما . وكذلك القول فى الحرف المفتوح إنه غير المضموم .

قال : وقد يمكن أن يكون إنما يأتى فى حال الضم بمعنى واحد ، ويمكن أن يأتى بالسكن ثم يأتى بالحرف المضموم ، ولأن يكون يأتى بحرفين هو أقرب ، ولا يجب أن يكون ذلك مدغما لأن الإدغام يلحق الحرفين إذا / وجدا على بعض الجهات .

٢٣٧٥ /

٥

١٠

١٥

٢٠

٣٧٥ / ب

وأما الحرف الثقيل فهو حرفان متواليان من جنس واحد، وإنما يدغم الحرفان بالاحتياج في توليد أحدهما من تحريك لسانه إلا إلى مثل ما احتاج إليه في الآخر، فأما إذا ما اختلف السببان فلا يجب ذلك فيه .

- وأما النغم فهي نفس الحروف، ويكون من بعض الناس أحسن لصفاء مخارجه .  
والحرف المستحسن غير الذي لا يستحسن ، وإن كانا جميعا نونا أو ياء ، لأنه  
لا يجوز أن يحسن لمعنى يحل فيه ، فأما شدة الصوت فقد تكون لترايد أجزاء الحروف ، ويمكن أن تكون لقوة الأسباب .  
قال : والأول أقرب عندي .

- وهذا بين لأن قوة الأسباب إن لم توجب زيادة الحروف لم يكن لها تأثير ، بل القول بأن الأسباب قوية لا وجه له إلا أن يرجع به إلى زيادة أجزائه ، وزيادة  
١٠ أجزائه تقتضي زيادة الحروف . فقد عُد الأمر فيه إلى ما ذكرناه .

- فأما من فصل بين كلام الله تعالى وبين كلامنا ، وزعم في كلامه أنه يعني ويوجد في أماكن دون كلامنا ، فقد أبعد ؛ لأن جنس الشيء وما يرجع إلى جنسه من الأحكام ، أو إلى بعض صفاته ، لا يختلف لاختلاف الفاعلين ، فإذا كان  
١٥ كلامه تعالى باقيا وكلامنا من جنس كلامه ، فالواجب كونه مما يصح البقاء عليه .  
وإذا استحال البقاء على كلامنا فيجب أن يستحيل ذلك على كلامه .

/ ١٣٧٦

- ومتي تعلق في كلامه تعالى ببعض ما قدمناه أجيب بما تقدم ، وبين له أن السمع يجب أن يرتب على دليل العقل ، فإذا أوجب دليل العقل ما ذكرناه فالواجب أن يتأول السمع على ما يوافقه .  
فأما قول من قال : إن الحروف يحدث فيها التأليف فتكون كلاما فغلط ؛  
٢٠ لأن وصفنا للحروف بأنها مؤلفة نفي به أن بعضها يتلو بعضها في الحدوث ، تشبيها  
(١) في الأصل : « ٤ » .



بالجواهر التي يجاور بعضها بعضا من غير مسافة . وهذا مقصدنا إذا وصفنا الحروف بأنها منظومة ؛ لأن الدلالة قد دلت على أن الحروف عَرَضٌ فلا يجوز أن يخلها التأليف كالجواهر . وقد بينا فساد قول من قال : إن الكلام جسم ، وبيننا حقيقته فيما تقدم . فإن سأل سائل فقال : ما أنكرتم أن مع قرأتنا للقرآن يوجد كلام الله تعالى ، وإلا أدى إلى ألا يكون المسموع من رسول الله صلى الله عليه معجزا ، لأنه لا يصح أن يكون المعجز إلا من فعله تعالى ، حتى يجري مجرى التصديق له .

و يكون مع ذلك ناقضا للعادة ليعلم أنه فعله ليتبين من ليس بصادق .

قيل له : إنه لا فصل بين أن يكون ذلك بعينه كلامه تعالى وبين أن يكون كلام الرسول عليه السلام / في أن في الوجهين جميعا يحسن التحدى على أمر واحد ، لأنه إذا قال عليه السلام : إنه جل وعز قد أتاني بكلام فصيح حكى كيت وكيت ، فإن تمكمت من فعل مثله في فصاحته وبلاغته فهاتوه ، وإلا فاعلموا أن ذلك معجز دالٌّ على نبوتى ؛ لكان عجزهم عن مثله في فصاحته وبلاغته يظهر كظهوره إذا سمعوا نفس كلام الله تعالى . وهذا بين في الأشعار في أنه لا فصل بين أن يتحدثوا أمرؤ القيس غيره بشعره ، أو من يحكى شعره . فإذا صح ذلك صار المسموع منه صلى الله عليه في هذا الباب بمنزلة نفس ما فعله الله من الكلام . فيجب سقوط ما تلقوا به .

وقد ورد السمع بما يدل على ذلك . وهو قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ فأضاف القرآن إلى أنه قوله ؛ ولذلك يقال في قارئ القرآن : إنه متكلم ، كما يقال فيه إذا ابتدأ الكلام . ولذلك يستحيل أن يقرأ الأخرس ، كما يستحيل أن يتدنى الكلام . فكل ذلك يبين صحة ما نقوله في الحكاية والحكى .

وأما الكلام في إعجاز القرآن فسنذكره في النيات إن شاء الله .

## فصل

في وصف القرآن وسائر كلام الله تعالى بأنه مخلوق  
وما يتصل بذلك

١٣٧٧ /

- ١ / قد بينا فيما تقدم أن كلامه تعالى محدث ، وأنه فعله لمصالح العباد ، فإذا صح ذلك وثبت أنه تعالى أحسنه مقدرا ، لأنه تعالى ممن يستحيل أن يفعل الشيء على سبيل المسهو ، فلا بد من أن يكون قاصدا إليه وموجدا له ؛ على الوجه الذي تكون عليه مصلحة ودلالة . وإذا ثبت ذلك وجب أن يجري مجرى سائر أفعاله . وإذا كانت توصف بأنها مخلوقة فكذلك القول في القرآن ؛ لأن الوجه الذي وصفت أفعاله أجمع بأنها مخلوقة لأجله هو كونها واقعة على سبيل التقدير . والقرآن بهذه الصفة ، فيجب أن يوصف بأنه مخلوق .
- ١٠ فإن قيل : ولم قلتم إن وصف الشيء بأنه مخلوق يفيد ما ذكرتموه ؛ أنقولون إنه يفيد ذلك من جهة اللغة أو من جهة الدين ؟ فإن قلتم من جهة اللغة لم يصح لأنهم لم يتعارفوا استعمال ذلك في جميع الأمور المقدرة ، ولذلك يصفون الرجل بأنه خلق داره وخلق الكتابة والصباغة ، وإنما ورد استعماله في تقدير الأديم فقط .
- ١٥ وإن قلتم بذلك من جهة الدين فينبئوه ؛ لأن الأسماء الشرعية يحتاج لإثباتها إلى دلالة تدل على كونها منقولة .
- وبعد ، فن أبن لكم أن هذا الاسم يفيد ؛ وهلا جوزتم كونه لقباً فلا يصح أن يمدى به موضعه ؟ .

٣٧٧/ ب

قيل له : إن هذه التسمية / قد علمنا أنها مفيدة، وأنها مفارقة لأسماء الأعلام،  
ولذلك حصل فيها الاشتقاق والتصرف . ولا خلاف<sup>(١)</sup> بين الناس في أنها مفيدة ؛  
وإنما تنازعوا في فائدتها . وإذا ثبت كونها مفيدة فلا بد من أن تكون حقيقة  
في أمر ما ، لأن اللفظة لا يجوز أن يكون مجازا ولا حقيقة لها ، لأن التجويز  
باستعمال اللفظة في المجاز يقتضي أن لها حقيقة فوضعت في غير موضعها ، وأفيد بها  
غير ما وضعت له . فلا بد إذن من أن تكون حقيقة في بعض ما تستعمل فيه .  
وقد علمنا أن أهل اللغة وجماعة المسابرين قد وصفوا السموات والأرضين بأنها  
مخلوقة ، وثبت عن أهل اللغة أنهم وصفوا مقدر الأديم بأنه قد خلقه ؛ ولذلك  
قال الشاعر :

وَلَا يَسْطُرُ بِأَيْدِي الْخَالِقِينَ وَلَا أَيْدِي الْخَوَالِقِ إِلَّا جَبَدُ الْأَدَمِ

١٠

وقال آخر :

وَلَأَنْتَ تَفْصِرُ مَا خَلَقْتَ وَبَدَّ حُصُ الْقُصُوفِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْصِرُ

وقال [ تعالى ] : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> وقال ﴿ وَتَخْلُقُونَ أَفْكَاً ﴾<sup>(٣)</sup>  
﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾<sup>(٤)</sup> فلا بد من أن يكونوا قد أفادوا بذلك أمراً  
معقولا . ولا يخلو ذلك الأمر من وجوه : إما أن يفاد به أنه مخترع كقول المعبرة ،  
أو يفاد به أنه مخترع على صفة ؛ كما قاله شيخنا أبو علي رحمه الله ، وهو : أن يكون  
وقع من فاعله مقدرا ، أو يراد به أنه من فعل القديم تعالى ، كما قاله بعض مشايخنا  
من البغداديين ، أو يراد به أنه إنك وكذب ، أو يفاد به أنه معمول ، أو يفاد به  
كونه مقدرا في الأديم فقط دون غيره ، كما يفيد الباقى اجتماع السواد والبياض  
في الفرس فقط .

٢٠

٣٧٨/

(١) في الأصل : « واختلاف » . (٢) تكملة يستعمل بها الكلام .  
(٣) المؤمنون : ١٤ . (٤) المنكرات : ١٧ . (٥) المسألة : ١١٠ .

ولا يجوز أن يفيد كونه مخترعاً ، لأن السامع ومن يفعل ما لا يخطر له على بال  
[<sup>(١)</sup> لا] يكون مخترعاً ، ولا يسمى خالقاً ، ولأن أهل اللغة وصفوا الإنسان بأنه يخلق  
الأدب ، وإن لم يصح منه اختراعه . وقال الشاعر :

[وَلَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ<sup>(١)</sup> وَبَدَّ مَصُّ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَقْرِي

- يريد بقدر ثم لا يقطع ، فإذا كان القطع يتعلق بالأدب ، فيجب أن يكون الخلق متعلقاً به أيضاً . ولا يجوز أن يراد به أنه مخترع من فعل الله ، لأنهم قد وصفوا الإنسان بأنه يخلق الأدب وغير ذلك ، ووصفوه بأنه خالق ، على ما قدمناه ؛ ولأن الاسم يوجد أولاً من الشاهد ؛ إما فيما يعلمونه أو يستقدونه ، ثم يُجرى على الغائب . فلا يصح أن يقال : إن أفعاله سبحانه تخص بذلك على الحقيقة . واستعملوه في الشاهد مجازاً ؛ لأنهم قد علموا الأمور المقدرة ووصفوا فاعلها بأنه خالق ، ووصفوها بأنها مخلوقة ، فيجب أن تكون أفعاله مبنية على ذلك ، ولأنه جل وعز قال : ﴿ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> فلو كان هو الخالق فقط لما جاز أن يقول ذلك ، كما لا يجوز أن يقول : تبارك الله أحسن الآلهة . وهذا كما يقال : أرحم الراحمين ، وأعدل العادلين ، وأنعم المنعمين ؛ من حيث كان غيره مستحقاً لهذه التسمية .

٣٧٨ ب/

- ١٥. وما قاله عبادة من أن المراد به تبارك الله أحسن الخالق ، والياء والنون صلة ، بفحالة لا يرضى بها عقل ؛ لأن ذلك علامة الجمع ، فكيف يحمل على أنه صلة !  
فإن قيل : أليس قد قال الله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> فنفى كون خالقي غيره ، فهلا دل ذلك على أنه مختص بهذه الصفة دون غيره ؟  
قيل له : إنما نفي كون خالقي غيره يرزق من السماء والأرض ، وإن رزق من غيرها ، وكذلك يقول .

٢٠.

(١) ما بين القوسين المكوفين زيادة • (٢) المؤمنون : ١٤ (٣) قاطر : ٣

فإن قيل : أفليس قد قال تعالى ﴿ أَمَّنْ يَخْلُقُ كَيْفَ لَا يَخْلُقُ ﴾<sup>(١)</sup> فبهِ بذلك على أنه يختص بهذه الصفة دون غيره ؟

قيل له : إن المراد بذلك أن إجابته مستحقا للعبادة ، من حيث يخلق وينعم ، كأنه يستحق ذلك دون الأصنام التي لا يصح منها الخلق . ولا يدل ظاهره على ما قالوه ؛ لأنه ليس في ظاهره ما يدل على أنه يخلق فقط دون غيره . وإنما به أن من يخلق ليس كمن لا يخلق ، فيجب إذن أن يُسأل على ما قلناه ، وأن لا يدل عن ظاهر ما قدمناه من قوله : ﴿ فَتَبَارَكَ أَفْهَ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> مع كونه نصا إلى ذلك مع كونه محتملا ، ولأنه تعالى قال : ﴿ وَإِذْ نَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِ ﴾<sup>(٣)</sup> فوصفه جل وعز بأنه يخلق الطين من حيث كان يقدّره .

فإن قيل : فقد قال سبحانه ﴿ وَبَرِئُ الْأَكْهَ وَالْأَبْرَصِ بِإِذْنِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَإِذْ نَحْنُ الْمَوْتَى بِإِذْنِ ﴾<sup>(٥)</sup> ثم لم يدل ذلك على أنه كان يفعل ذلك في الحقيقة ، بل أضيف ذلك إليه على جهة المجاز . فهلا جوزتم مثله في إضافة الخلق إليه ؟

قيل له : لا يجب المدول عن ظاهره من حيث أوجب الدليل المدول عن غيره ، مع فقد الدلالة . وقد دل الدليل على أنه عليه السلام لا يقدر على إبراء الأكه وإحياء الموتى ، فصرنا الكلام إلى أنه أريد به أنه يفعل من الدماء ما عنده يحصل إبراء الأكه وإحياء الموتى ، وهو قادر على تصوير الطير ، فلا مانع يمنع من حمل ذلك على ظاهره . وقوله تعالى ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِيَّاهُ ﴾<sup>(٦)</sup> يدل أيضا على أن العبد يخلق أيضا .

ب ٣٧٩ /

(١) النمل : ١٧ (٢) المؤمنون : ١٤

(٣) المائدة : ١١٠ (٤) المائدة : ١١٠

(٥) المائدة : ١١٠ (٦) التكبوت : ١٧

فإن قال : أليس المسلمون لا يستجيزون إطلاق القول بأن الواحد منا خالق  
لا في جملة ولا تفصيل ، ويقولون في الله عز وجل : إنه خالق ، ولا خالق إلا الله ؟  
فهلا دل ذلك على أنه المختص بهذه الصفة ؟

- قيل له : القرآن وسائر ما ذكرناه يدفع ما قلته ، ولا يمتنع عندنا الإطلاق  
في بعض الألفاظ أن يخص به التقديم تعالى ، وإن كان غيره في حكمه ، ولذلك  
لا يقال في أحد من العباد : إنه رب بالإطلاق ، ولم يوجب ذلك ألا يكون رباً لداره  
وعبيده ، وكذلك لا يمتنع في جهة العرف الشرعي ألا يقال على الإطلاق لأحد إنه  
خالق إلا الله تعالى ، وإن لم يمتنع وصف غيره بأنه يخلق الأديم أو غيره على ما ذكرناه .
- وبعد . فإن مع هذا القسم لم يؤثرياً نريد إثباته من وصف القرآن بأنه  
مخلوق ؛ لأن من جملة أفعاله جل وعز السموات والأرضين ، فإذا مع وصف سائر  
أفعاله بذلك فكذلك ما قلناه .

- فان قيل : إنما وصفهما بذلك بقوله ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾<sup>(١)</sup>  
من حيث مع فيهما التركيب والتأليف ، وذلك لا يتأتى في القرآن ، فكيف يقاس  
عليهما ؟

- قيل له : إن المراد به أنه قدرهما وأوجدهما على الوجه الذي أرادهما ، وذلك  
قائم في القرآن .

وعلى هذا الوجه قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾<sup>(٢)</sup> يعني  
قدرناه . وقال تعالى ﴿ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ﴾<sup>(٣)</sup> يعني قدرناكم . وهذا مطرد في الجميع  
فيجب أن يكون القرآن موصوفاً بذلك إذا كان تعالى مقدراً له ، ولا يجوز أن يراد

به أنه إنك وكذب ؛ لعلمنا أنه قد استعمل فيما يستحيل كونه كذبا من الأديم وغيره على ما قدمناه .

فإن قال : أغليس قال جل وعز ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِنْكَا ﴾<sup>(١)</sup> ويراد به : يقولون كذبا . فهلا دل ذلك على ما قلته ؟ .

١٣٨٠ /

قيل له : إن المراد بذلك أنكم / تقدرونه ، لأن اللفظة متى أمكن حمل معناها في كل موضع على حقيقة واحدة ؛ فحملها على فوائد مختلفة ، أو على المجاز في موضع والحقيقة في موضع آخر ، لا يجوز .

ولا يجوز أن يكون المراد به أنه معمول ؛ لأن العمل هو الفعل . وقد بينا أن الساهي قد يعمل ويفعل ولا يوصف فعله بأنه مخلوق ؛ ولأن أهل اللغة قد وصفوا مقدر الأديم بأنه خالق له ، والأديم بأنه مخلوق ، وإن لم يكن معمولاً ؛ لأنه إنما يحصل معمولاً له إذا قتره وقطعه وعمله مَرَادَّةٌ أو خُفًا .

١٠

على أن هذا القسم لو سلم لهم لوجب أن يوصف القرآن بأنه مخلوق ؛ لأن الله تعالى قد فعله كما فعل سائر أفعاله . ومتى قال إن القرآن لا يوصف بأنه معمول له لزمه مثله في سائر أفعاله ، لأنه إن قال : إنه ينبي عن أنه فعله بآلة وعلاج ؛ فلذلك لا يوصف به ، وجب مثله في سائر أفعاله . ولا يمكنه أن يقول إنه لا يوصف بذلك ، لأنه توهم كونه كذبا ، لأن ذلك لا يوهم إلا في أمر مخصوص ، وفيما عداه يجب حمله على ظاهره ، ولا يجوز أن يُقَادَ به كونه مقدرًا في الأديم دون غيره كما يفيد اللَّسَنُ اجتماع السواد والياض في الفرس دون غيره ، لأن اللفظة إذا استمرت في فائدة فالقول في أنها تفيد ذلك في جنس دون جنس لا يصح .

١٥

وقد ثبت أنه جل وعز يوصف بأنه خالق للأشياء على الحقيقة ، وإن لم يكن

٢٠

ب ٣٨٠ /

ما خلقه أديماً أو تقديراً له . ولا خلاف أن ذلك يستعمل في الله تعالى على الحقيقة ، وإنما اختلفوا في غيره .

- وبعد . فإن القول بأن اللفظة تفيد الفائدة في شيء مخصوص يحتاج إلى دلالة ؛ فتي عدمناها فالواجب أن تفيد ذلك في كل شيء . ولو لمنا من حيث أفاد الباقى
- اجتماع السواد والبياض في شيء دون شيء ؛ أن يجوز مثله في غيره من الأسماء ، كان ما تذهب إليه المشبهة من [ أن ] الله تعالى لا يوصف بأنه جسم ، وإن كان طويلاً عريضاً عميقاً ، ولما كان لنا طريق نبطل به قول المجبة في أنه سبحانه وإن فعل الظلم فإنه لا يوصف بأنه ظالم ، ولم نأمن أن يكون وصف الضارب بأنه ضارب يفيد وقوع الضرب منه ، إذا كان عربياً أو في بلاد المجاز . وهذا يؤدي إلى التجاهل في الأسماء ، فيجب ألا يصح القول بأن الذى يوصف بأنه مخلوق هو الأديم فقط ، وإن كان مستمراً في كل شيء فله فاعله مقدر . وإن كان القرآن بهذه الصفة فالواجب أن يوصف بأنه مخلوق ، ولا يجوز أن يفاد بهذه اللفظة فيما كان كلاماً أنه كذب ، وإنما ليس بكلام أنه مقدر ، حتى يقال إن القرآن إذا كان صدقاً فيجب ألا يوصف بأنه مخلوق من حيث كان مقدر . وقد حصلت هذه الصفة للكلام ؛ فيجب أن يوصف بذلك .

/ ١٣٨١

- وليس لأحد / أن يقول : إنما يوصف غير الكلام به لأنه يفيد التقدير في أمر مخصوص ، كالباقى ، لأننا قد بينا فساد ذلك . وهذا يوجب وصف كلامه تعالى بأنه مخلوق إذا كان مقدرًا وإن كان صدقاً .

- ولا فصل بين من قال : لما وصف الكذب بذلك لم يصح وصف كلامه تعالى ، مع كونه صدقاً به ، وبين من قال : إن سائر أفعاله لا يوصف بذلك . وهذا يوجب القول بأن كلامه تعالى يوصف بذلك من حيث كان مقدرًا .



وما كان كذبا يوصف بذلك لأمرين ، أحدهما : لأنه مقتدر ، والآخر : لأنه كذب . وكل ذلك لا يطمئن فيا أردنا بيانه من وجوب وصف المخلوق بأنه مخلوق .

فان قال : إني لا أصفه بذلك ، لأن الأسم إنما يحى على الشيء من جهة الدين ولم يرد الشرع بوصف القرآن بذلك .

• قيل له : إنا قد بينا من قبل أن الأسم متى ثبت كونه مفيدا للمعنى أو صفة فيجب أن يحى على كل ما أخصص بذلك ، ولا يتوقف في ذلك على الشرع . وقد دللنا على ذلك وبيننا أيضا بطلان قول من قال بذلك في أسماء الله سبحانه ، وإن لم نقل به في غيره فلا وجه لإعادته . وإذا صح ذلك لم يمنع وصف القرآن بأنه مخلوق ، وإن كان السمع لم يرد به . على أنه قد قال تعالى : <sup>(١)</sup> خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَلَمْ يَخْصْ ۖ

وروى عن رسول الله صلى الله عليه أنه قال : « كَذَّ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ ثُمَّ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى ۖ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ أَعْظَمَ / مِنْ آيَةِ الْكُرْسِيِّ » .

٣٨١١ /

وروى سيف بن عمر في المغازي عنه عليه السلام أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْقُرْآنَ حَرْفِيًّا فِي كَلَامِهِ » . وذلك سمع بين جواز وصفه بذلك ، وأخبار الأحاد يرجع إليها في إثبات الأسماء التي تشبه الحال فيها كما يرجع إليها في إثبات العمل ، لأن إجراء الأسماء عمل من الأعمال ، فكأن الأعمال الشرعية يقبل فيها خبر الواحد فكذلك القول في إجراء الإسم .

على أن من تقدم من أهل العلم كانوا على قولين : أما من يقول في القرآن إنه محدث فعليه الله تعالى وأوجده ، فيصفه بأنه مخلوق . أو من يخالف في كونه فعلا

• (٢) نزل الأول أن يقال : « وما من » .

(١) الرعد : ١٦

فيئني كونه خلفا . والقول بأنه فعل له جل وعز، وأنه أحدثه مقترا، ولا يوصف مع ذلك بأنه مخلوق، وبأنه حادث . فيجب ألا يعترض به على الإجماع المتقدم . فإن قيل : أليس قوله تعالى ﴿ وَتَخْلُقُونَ أَفْكَاءَ <sup>(١)</sup> ﴾ أريد به كونه كذبا ؟ فما أنكرتم من أن القرآن لا يوصف بذلك لما فيه من إيهام كونه كذبا ؟

- قيل له : المراد بذلك ما كانوا يصفونه من الأوثان على نحو قول إبراهيم عليه السلام ﴿ أَفْكَاءَ آلِهَةٍ دُونَ اللَّهِ تَرْيَدُونَ <sup>(٢)</sup> ﴾ يعنى الأصنام، وسميت بذلك لمشايتها الكذب في أنه لا حقيقة لهمسكهم بعبادتها . وذلك يطل ما قاله .

- وبعد . فلو كان المراد ما قاله لم ينتج أن يوصف بذلك من حيث قدروا ذلك الإفك وفعلاه ، فذلك يوجب وصف الصديق المقدر بذلك / ، على أن قوله : ﴿ تَخْلُقُونَ أَفْكَاءَ <sup>(٣)</sup> ﴾ لا يوجب أن يكون كل مخلوق من التول كذبا ، كما لو قال :  
١٠ تقولون كذبا ، لما وجب أن لا قول إلا كذبا .

فإن قال : أليس الظاهر في اللغة قولهم : خلقت الكذب ، واختلقته ؛ وذلك يدل على أن الكذب يختص بذلك ؟

- قيل له : إن قوله خلقت الكذب ، معناه : قدرته . واختلقت ، هو احتمال من الخلق ، فرجع إلى قائمته ، فلم صرت بأن تجعله على أن المراد به أنه كذب بأولى  
١٥ من حمائا إياه على أنه يفيد كونه مقدرا ، ويكون كونه كذبا ككونه محدثا وخبرا في أنه لا يجب أن يكون المستفاد بهذه الصفة ؟

فإن قال : إن وصفه بأنه مخلوق ، ولو أفاد كونه خبرا ، لوجب وصف كل خبره كأخبار الرسول صلى الله عليه وآله وغيرها ، ولو أفاد كونه مقدرا لوصف كل مقدربه ، فيجب أن يفيد أنه كذب .

٢٠

قيل له : إنا نصف أخباره عليه السلام بذلك ، وكل أمر مقدر ، وإنما يُقَلُّ استعماله فيه . وذلك لا يمنع من أن يلحقه الاسم على الحقيقة ؛ كما أن قلة استعمالهم في أخباره عليه السلام الوصف بأنها مصنوعة ومقولة لا يمنع من أن يلحقها في الحقيقة الاسم .

فإن قيل : أليس يقولون قصيدة مخلوقة ومختلقة ، يعني أنها كذب ؟ فهلا دل ذلك على ما قلناه ؟

وعلى هذا الوجه يقول القائل : خلقت حديثاً وأختلقت . فإذا أضاف الواحد غيره إلى الكذب وصفه بأنه <sup>١</sup> يمتلئ .

ب ٣٨٢ /

قيل له : إن وصف القصيدة بذلك يرادفه أنها مقدرة على وجه الكذب ، فخذفوه ، كما قالوا : قصيدة مصنوعة ، يريدون أن صانعها صنعها وتخلها غيره فخذفوا ذكر ذلك . وهذه طريقتهم ، كما في وصف الحديث به . بين ذلك أنهم يصفون القصيدة بذلك وإن كانت صدقا أو مُعَرَّاة من الأخبار ومُشتملة على سائر أقسام الكلام متى تخلصها غير قائلها ، فصيح أن مقصدهم ليس ما توهمه السائل .

فأما قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقٌ <sup>(١)</sup> ﴾ حكاية عن المشركين ، فإرادهم أنه آخلاق على وجه الكذب ، وحذفوا ذلك .

وهذا كقولهم : تقول وأتعمل ، معناه : أنه أتمعه على وجه الكذب ، ولذلك لا يجب كون الفعل والقول كذبا .

فأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ <sup>(٢)</sup> ﴾ فليس المراد به كذب الأولين ، وإنما أراد أن خلقهم مثل خلق الأولين الذين كانوا في الدنيا وماتوا ولم يعادوا ،

وأنهم يموتون ولا يسادون ولا يحشرون؛ ودا منهم على الأنبياء الذين دعوم إلى الاعتقاد للبعث والنشور والمعاد .

ولو صح ما قالوه لكان المراد به أن هذه الأخبار المقدرة من خبرها مثل أخبار أولئك ، ولا يوجب ذلك كون كل مخلوق كذبا .

- وبعد . فإن دعوى من ادعى أن أهل اللغة لم يصفوا القرآن بأنه مخلوق إلا إذا كان كذبا لا يمكن في بيانه ، مع شهرة القول بخاق القرآن عن أجلاء أهل اللغة كالأفخش وأبي زيد وقطرب والمبرد وغيرهم . فلو جعل هذا أصلا وأخذ عليه في خلاف قولهم لكان أولى .

١٢٨٣

فإن قيل : إذا صح أن الأكثر من الأمة آمنوا من وصف القرآن بأنه مخلوق وهم السواد الأعظم ، فالواجب أتباعهم فيه .

- ١٠ قيل له : إن قول بعض الأمة ليس بحجة ، وإنما أوجب عليه السلام بقوله : « كونوا مع السواد الأعظم » ، أتباع كل الأمة . وقد علمنا أن كثيرا من علماء الأمة ، بل أكثرهم ، يطلقون القول بذلك .

فإن قيل : إن إطلاق هذه اللفظة في القرآن يؤهم أن المتكلم به كافر ، فيجب ألا يصح إطلاقه .

- ١٥ قيل له : إن الأمر بالضد مما ذكرته ، وذلك لأن القول فيه بأنه غير مخلوق يؤهم فيما أطلقه أنه مثبت له قديما مع الله سبحانه ، وأنه تنوى عادل عن التوحيد ، فيجب أن يوصف بأنه مخلوق ليزول هذا الإيهام ، كما يجب وصفه بأنه محدث . وإنما يجب أن يحتنب الشيء للإيهام إذا أوهم الخطأ في الحقيقة .

- ٢٠ فاما إذا تؤهم السامع أنه قد أخطأ الاعتقاد الفاسد مع أنه مصيب ، فالمتوهم هو المخطئ دون من يطلق هذا القول .

فإن قيل : فإن الصحابة رحمة الله عليهم ومن بعدهم امتنعوا من ذلك ولم يظفوه مع ظهور أمر القرآن ، فيجب أن يكون إطلاق ذلك فيه بدعة ونرجوا عن مذهب السلف الصالح .

٣٨٣/ ب

قيل له : / إن هذا يوجب الامتناع من القول بأنه محدث ومفعول وكان بعد أن لم يكن ؛ لأن ذلك لم يظهر عنهم . فإذا بطل ذلك فكذلك ما قلته .  
على أن الظاهر أنهم كانوا يطلقون في كل شيء من فعل الله تعالى أنه خلقه وأنه مخلوق .

فإذا ثبت أنهم قالوا في القرآن : إنه فعله ، لأن من آمن بالرسول صلى الله عليه وسلم [ كان يقول إنه فعل الله تعالى ، ومن كفر به يقولون إنه فعل محمد ولم يكن هناك قول ثابت ، فإذا ثبت من قولهم أنه فعل الله تعالى ، فيجب دخوله تحت جملة ما أقرروا أنه مخلوق من جملة أفعاله ، فلا يجب والخال هذه نقل ذلك عنهم مفصلا .  
وبعد . فقد روى عنه صلى الله عليه أنه قال فيه : إنه مخلوق ، على ما قدمناه ، وذلك أكد من أن يكون مرويا عن الصحابة . فاقانوه لا يصح .

على أن الأمور الظاهرة ما كانوا يختلفون فيها ، وأن القرآن مخلوق ثمة يجري في الظهور مجرى القول بأن السموات مخلوقة ، فكما لا يجب نقل ذلك عنهم لظهوره ، فكذلك القول في القرآن ، وإنما حدث التنازع في ذلك من بعد ، فكل ذلك بين سقوط ما تعلقوا به .

فإن قال : خبرونا أليس إذا وصفنا القرآن بأنه مخلوق بمعنى مقدر يلزمكم أن تصفوا من قدر فعل غيره أنه خالق له ؟ ويلزمكم إذا قدر زيد وعمرو فعلا واحدا أن يكون مخلوقا لهما ؟ ويلزمكم أن تصفوا ما قدرناه بأنه مخلوق وإن كان معدوما ؟

٣٨٤/

ويلزمكم أن يكون الخالق مخلوقا بحسب كونهم مقسدا ؟ وذلك يوجب إثبات ما لا نهاية له . وكل ذلك يبطل ما ذهبت إليه .

- قيل له : إن شيخنا أبا هاشم رحمه الله يجوز أن يخلق الإنسان فعل غيره ، ويوصف بأنه خالق لفعل غيره ، على ما ذكرناه في الأديم ؛ لأنه وإن كان من فعل الله سبحانه ؛ فالمقتدر له بوصف بأنه خالق له . وجوز أن يوصف زيد وعمرو بأنهما خلفا الأديم ، إذا قدره ، وقال : لا يوصف المعلوم بذلك وإن قدره المقدر ، لأن التقدير إذا تعلق بالموجود يسمى خلقا ، وإذا تعلق بالمعوم لا يسمى بذلك . كما أن الإرادة متى تعلقت بالمعوم يصح أن يسمى عَدَمًا ، ومتى تعلقت بالموجود لم يسم بذلك . ويقول في الخلق : إنه ليس مخلوقا ، لأنه ليس بمراد ؛ لأن الإرادة لا يجب أن تراد ، فلا يؤدي ذلك إلى ما لا نهاية له .
- وإنما أجاب بذلك لأن عنده المخلوق مخلوق يخلق كما أنه مقدر بتقدير ، والخلق عنده هو التقدير ، فلذلك أجاب بما قدمناه .

- فأما شيخنا أبو علي رضي الله عنه فإنه يقول : إن وصفه بأنه مخلوق ليس بمشتق من معنى ، وإنما يفيد أنه حدث مقدرًا من فاعله ، وبمحيط كون الفاعل خالقا لفعل غيره وإن أرادته وقدره . وإنما جعله خالقا لفعل نفسه . وبمحيط كون الاثنين خالقين<sup>١</sup> للشيء الواحد ، كما يحيل فعلا من فاعلين ، ويقول : إن قولهم : إن زيدا خلق الأديم مجز ، والمراد به : خلق تقدير الأديم ؛ لأن تقديره للأديم هو فعل يحدثه فيه . فعمل قوله يسقط جميع ما سأل عنه .

- وعلى القولين جميعا يجب وصف القرآن بأنه مخلوق ، ولذلك لم نتشغل بترجيح أحد القولين وبيان الأصح منهما عندنا .

فإن قيل : أليس الله جل وعز قد قال : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴾<sup>(١)</sup> و﴿ قِيلَ لِلْإِنْسَانِ مَا أَكْفَرَهُ ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ، مِنْ نُطْقَةٍ خَلَقَهُ فَقْدَرَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ففرق بين الخلق والتقدير ، فدل على أن الخلق هو الإنشاء والإبداع ، والتقدير ، وهو الانتهاء إلى المقدار الكافي ؟ .

• قيل له : لا يمتنع أن يكون الخلق والتقدير واحدا ، وإن ذكرهما كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾<sup>(٣)</sup> فكما وجب حملهما على أن المراد بهما أمر واحد ، فكذلك القول في الخلق والتقدير لم يدلنا عليه .  
وبعد : فإن قوله جل وعز ﴿ مِنْ نُطْقَةٍ خَلَقَهُ فَقْدَرَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> المراد به أنه خلقه على صفة بعد أن خلقه على أخرى ، فذلك كره .

فأما ما يتعلق به هؤلاء الجهال من أنه لو كان مخلوقا لمات ، فقد ألزمهم عليه شيخنا أبو علي رحمه الله القول بأن الموت يموت ، لأنه مخلوق . وكذلك موت الموت ، وهذا يؤدي إلى ما لا نهاية له .

ويلزمهم القول بأن الأعراض تموت من سواد وبياض وغيرهما ، ولا يمكنهم ارتكاب ذلك ، وإنما يرتبون في الأجسام أنها تموت ، وذلك محال ، لأن الذي يصح الموت عليه منها هو الحى ، فأما ما عداه من الجساد وغيره فيجب ألا يصح ذلك فيه .

على أن هذا القول منهم يدل على أنهم يستقدون أن من قال في القرآن إنه مخلوق فقد وصفه بأنه شخص حى ، فإذا عرفناهم أن غرضنا به خلاف ذلك ، وإنما نريد به كونه مقدرًا فيجب سقوط قولهم ، على أنه إن كان كون الشيء مخلوقا

(١) الفرقان : ٢ (٢) عبس : ١٩ (٣) يس : ٦٩

(٤) كذا في الأصل . والأول أن يقال « يتناق به » على أنه جازع على لغة بعض العرب .

من علامته أنه يموت، فيجب فيما لا يموت ألا يكون مخلوقا . وهذا يوجب عليهم القول بأن أهل الجنة والنار ليسوا بمخلوقين؛ من حيث علم من عالم أنهم لا يموتون .  
وأما من قال : إنه لا يوصف بذلك ، لأنه قديم غير محدث؛ فقد دللنا على فساد قوله من قبل ، وإنما قصدنا بهذا الباب الكلام على من قال : إنه لا يوصف بذلك وإن أقر بمحدوثه .

فان قال : أتقولون في كل حرف من القرآن إنه مخلوق ، أوفى جملة فقط ؟  
فإن قلتم في جملة لكم وصف الجملة بما لا يوصف به آحادها ، وإن جاز ذلك جاز أن يوصف جملة بأنه محدث دون آحاده .

٣٨٥ ب /

وإن قلتم كل حرف منه يوصف بذلك ولم يبين التقدير<sup>١</sup> في كل حرف قضيت ما قدمتم .

١٠

قيل له : إن كل حرف منه يوصف بأنه مخلوق ، لأنه مقدر مع غيره ، وإن كان بأفتراده لا يقع به من الفائدة ما يقع بمجموعه .

وبعد : فإن كل حرف منه مراد بإرادة ، فيجب أن يكون كل حرف منه مخلوقا ، وذلك بمنزلة قولنا في أجزاء سائر ما خلقه إنه يوصف بأنه مخلوق لأحد هذين الوجهين .

١٥

فإن قيل : لو كان القرآن يوصف بذلك لوجب أن يظهر وصفه بذلك في السلف ولأن ظهره صلى الله عليه [وسلم] . وبطلان ذلك يمنع من صحة قولكم فيه .

قيل له : إن الذي لأجله لم يظهر ذلك فيه أنه كان معلوما عندهم لا تنازع فيه ، لأن كل المصدقين بمحمد صلى الله عليه [وسلم] كانوا يقولون : إنه فعل الله سبحانه وتعالى وإنه خلقه ، لكنهم لم يدفوا إلى إظهار ذلك لتفقد الخلاف فيه ، كما لم يدفوا إلى إظهار القول بأنه فعل الله تعالى ومحدث من جهته لتفقد الخلاف فيه .

٢٠



فإن قيل : فيجب على قولكم هذا أن يوصف كلامنا أيضا بأنه مخلوق ،  
لأنه قد يقع مقدرا كالقرآن .

١٣٨٦ /

قيل له : كذلك / نقول . وقد بينا أن قلة استعمال ذلك لا يمنع من لحوق  
الاسم إياه ، فقد صح بجملة ما ذكرناه أن آي القرآن ومائر كلام الله جل وعز  
يوصف بأنه مخلوق .

وقد روى رواية ظاهرة عنه صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> أنه قال : « إن الله خلق  
التوراة بيده » والقرآن كالتوراة في هذا الباب .

ولمّا قال بيده تأكيذا ، كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ  
بِيَدِي ، أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

(١) ما بين القوسين المكوّنين زيادة هنا وفي سائر ما مر ولم ينفه إليه .

(٢) سورة ص : ٧٥

## فصل

في أنه تعالى خلق القرآن وأحدثه لمصالح العباد

---

- اعلم أنا قد بينا من قبل أنه سبحانه لو تكلم بذلك وأحدثه ولا مكلف لكان ذلك عبثاً ، فيجب أن يكون مُحدثاً له وهناك من ينتفع به على أحد الوجهين :
- إما بأن يمسّله ليؤدّيه إلى غيره ، فيكون ذلك تكليفاً ، أولاً أنه يفهم معناه ويمتنّله من حيث خوطب به ، ويكون صلاحاً له ، أو لأجتماع الأمرين جميعاً .
- فأما إحداثه ذلك مع فقد هذين الوجهين فهو عبث يتعالى الله جل وعزّ عنه .
- فيجب القطع على أنه أحدث القرآن ، وهناك من صفتَه ما ذكرناه من ملائكة أو إنس أو جن .
-



بإذن الله وحجلاً توفيقه قد تم طبع " الجزء " السابع من الكتاب المسمى "

مطبعة دار الكتب في شهر رجب سنة ١٣٨٠ هـ ( ديسمبر سنة ١٩٦٠ م )

إحسان عثمان  
رئيس المطبعة بدار الكتب

محمد حمدي علي جنيدي  
مساعد رئيس المطبعة

( مطبعة دار الكتب ١٠٠/١٩٥٩/٢٠٠٠ )





OUR HERITAGE

# AL-MOGHNI

in  
Monotheism and Equity

Dictated by  
ʿAl-Qa.ḍi ʿAbi l-Ḥassan ʿAbd el-Gabbar  
415 H.

Vol. VII

## KHALQ L-QURʿAN (*The Creation of the Quran*)

Re-edited by  
Ibra.him al-Ibī.ri  
Under the supervision of  
DR. ṬA.HA ḤUSSEIN

The United Arab Republic

Ministry of Culture and National Guidance  
General Culture Administration

Bibliothèque Alexandrina



0407950